

البنوك

في الأردن

المجلد 46 العدد 04 أيار 2026

جمعية البنوك تعلن عن نتائج السنة الأولى من مبادرة دعم قطاعي الصحة والتعليم



في هذا العدد

الحضور الرقمي للبنوك

من بناء الأطر.. إلى تطوير المنتجات المستدامة

المسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي.. استثمار في الوطن والإنسان

مستقبلك المالي بين يديك

إعرف شيء عن كل شيء
في إدارة الأموال



منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)



منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولية، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

مقالات
تثقيفية



نصائح
وإرشادات



فيديوهات
متنوعة



أدوات وحاسبات
مالية



امسح رمز QR لتحميل تطبيق

FinApp.jo

البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بداية

قصة بدايات لا تنتهي منذ ١٩٣٠

arabbank.jo





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

البنوك
في الأردن

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2851 / 2002 / د)

المجلد 46
أيار 2026

العدد
4

سعادة السيد منتصر أبو دؤاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

الدكتور احمد الحسين
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

هيئة التحرير

سلامة الدعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة
في هذه المجلة تمثل
وجهة نظر أصحابها
الشخصية ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر
جمعية البنوك

5687011 - 5684316

magazine@abj.org.jo

www.abj.org.jo

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير

926174 عمان 11190 الأردن

5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258

تصميم وإخراج فني

مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

25

أخبار
الجمعية



11

موضوع
العدد



8

إطلالة
مصرفية



6

كلمة
العدد



57

أخبار
محلية ودولية



51

دراسات



33

التقرير
الاقتصادي
الشهري



168

الصفحة
الأخيرة



79

الأخبار
المصرفية



المسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي... استثمار في الوطن والإنسان

معالي السيد باسم خليل السالم

رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن



مختلف المجالات.

ولم تقتصر مساهمات القطاع المصرفي الأردني في مجال المسؤولية المجتمعية على تقديم الدعم المالي المباشر، بل امتدت لتشمل إطلاق وتنفيذ مبادرات تنموية ومجتمعية متنوعة استهدفت مختلف شرائح المجتمع وفي مختلف محافظات المملكة. فعلى مدار السنوات الماضية، ساهمت البنوك في دعم قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والشباب والثقافة والريادة، من خلال مبادرات ذات أثر ملموس، كان من أبرزها مبادرة دعم قطاعي التعليم والصحة بقيمة 90 مليون دينار، ودعم صندوق همة وطن، ودعم حساب وزارة الصحة، إضافة إلى مبادرات دعم وزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، وصندوق الطالب في جامعة الحسين التقنية، ومنحة الشهيد معاذ الكساسبة، إلى جانب دعم مهرجان جرش والمنتخب الأردني لكرة السلة والعديد من المؤسسات الوطنية والمبادرات المجتمعية الأخرى. وقد عكست هذه المبادرات التزام القطاع المصرفي بدوره الوطني

في عالم تتسارع فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لم يعد دور المؤسسات المصرفية مقتصرًا على تقديم الخدمات المالية وتحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبح يمتد بصورة أعمق ليشمل الإسهام المباشر في بناء الإنسان وتعزيز استقرار المجتمعات ودعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة. ومن هذا المنطلق، رسّخ القطاع المصرفي الأردني عبر العقود الماضية نموذجاً متقدماً في المسؤولية المجتمعية، يقوم على الشراكة الحقيقية مع الدولة والمجتمع، والإيمان بأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتكامل الأدوار وتوجيه الإمكانيات نحو الأولويات الوطنية الأكثر تأثيراً في حياة المواطنين.

لقد أثبت القطاع المصرفي الأردني أنه ليس مجرد قطاع اقتصادي فاعل، بل شريك وطني يحمل مسؤولياته تجاه الوطن والمجتمع بكل التزام ووعي، حيث تجاوزت مساهمات البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية خلال السنوات العشر الماضية نحو 350 مليون دينار أردني، توزعت على مبادرات وبرامج في

إن المسؤولية المجتمعية بالنسبة للقطاع المصرفي الأردني ليست عملاً موسمياً أو مبادرات متفرقة، بل هي نهج مؤسسي متجذر يعكس وعياً متقدماً بدور القطاع في التنمية الوطنية. ففي الأردن، كان القطاع المصرفي دائماً حاضراً إلى جانب الدولة والمجتمع في مختلف الظروف والتحديات، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية مشتركة. والقطاع المصرفي يدرك أن الاستثمار الحقيقي يبدأ من الإنسان، وأن دعم التعليم والصحة وتمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية يشكل أساساً لبناء اقتصاد قوي ومجتمع أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة التحديات.

كما يواصل القطاع المصرفي الأردني تطوير مفهوم المسؤولية المجتمعية بما يواكب المتغيرات العالمية وأهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز على الاستدامة، والتمويل الأخضر، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي، وتوجيه المبادرات نحو مشاريع تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً طويل الأمد، بما ينسجم مع تطلعات الأردن ورؤية جلاله الملك عبدالله الثاني ابن الحسين نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.

واليوم، ونحن ننظر إلى ما تحقق، فإننا نفخر بأن القطاع المصرفي الأردني استطاع أن يقدم نموذجاً وطنياً متقدماً يجمع بين القوة الاقتصادية والمسؤولية المجتمعية، ويؤكد أن البنوك الأردنية شريك حقيقي في بناء الإنسان وتعزيز مسيرة التنمية. كما نؤمن بأن المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من التكامل بين مختلف القطاعات، ومواصلة العمل بروح الشراكة والمسؤولية، لضمان استدامة التنمية وتحقيق أثر أوسع وأكثر عمقاً في مختلف المجالات.

وسيظل القطاع المصرفي الأردني ملتزماً ومواصلة هذا النهج الوطني، وتعزيز مساهمته في دعم المجتمع والاقتصاد، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن قوة الوطن واستقراره وازدهاره هي مسؤولية مشتركة، وأن الاستثمار في الإنسان هو أعظم استثمار للمستقبل. فالاستثمار في الإنسان سيبقى دائماً الاستثمار الأكثر استدامة، والأكثر أثراً في مستقبل الوطن.

والإنساني، وحرصه على توجيه مساهماته نحو مشاريع ترتبط مباشرة بتحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المملكة.

كما أولى القطاع المصرفي اهتماماً متزايداً بتمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية والشمول المالي باعتبارها ركائز أساسية للتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، أطلقت جمعية البنوك في الأردن منصة متخصصة للتوعية والتثقيف المالي Finapp.jo، إلى جانب تنفيذ برامج توعية وتثقيف مالي استهدفت الشباب في مختلف المحافظات، بالشراكة مع مؤسسات وطنية مثل البنك المركزي الأردني ومؤسسة ولي العهد وشركة جوباك، بهدف تعزيز الوعي المالي وتمكين الشباب من إدارة مواردهم بكفاءة أكبر. كما شملت جهود الجمعية تنفيذ برامج تدريب وتأهيل مهني للخريجين الجدد، ومن أبرزها برنامج التأهيل المصرفي الذي يستهدف تدريب وتأهيل 100 شاب وشابة سنوياً ورفع جاهزيتهم لسوق العمل، مع العمل على توظيف نسبة لا تقل عن 60% منهم في القطاع المصرفي. وامتدت المبادرات كذلك إلى دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة وبرامج المزارعين، إلى جانب مبادرات الاستدامة البيئية مثل بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق، بما يعكس تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية لدى القطاع المصرفي الأردني وارتباطه بالأولويات الوطنية.

وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة البنوك لدعم قطاعي التعليم والصحة كواحدة من أكبر المبادرات المجتمعية التي يقودها القطاع المصرفي الأردني، حيث تم تخصيص 90 مليون دينار على مدى ثلاث سنوات، لدعم مشاريع تنموية في قطاعي التعليم والصحة في مختلف محافظات المملكة. وقد انطلقت هذه المبادرة برؤية واضحة تستند إلى توجيه مساهمات المسؤولية المجتمعية نحو مشاريع وطنية ذات أثر استراتيجي، تتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي وتدعم الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية للنمو والاستقرار. كما هدفت إلى ترسيخ نموذج متقدم للشراكة بين القطاع المصرفي والحكومة، يقوم على التكامل والتنسيق المؤسسي والحوكمة والشفافية.

من بناء الأطر..

إلى تطوير المنتجات المستدامة

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك



والضغوط الاقتصادية العالمية. ومن هنا، جاء الدور المتنامي للقطاع المصرفي الأردني كشريك أساسي في دعم هذا التحول، سواء من خلال تطوير المنتجات المالية الخضراء، أو دمج معايير الاستدامة في العمليات المصرفية، أو تعزيز إدارة مخاطر المناخ ضمن الأطر المؤسسية للبنوك.

وفي هذا الإطار، جاء إطلاق دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء للبنوك والمؤسسات المالية، والذي تم تطويره بالشراكة بين جمعية البنوك في الأردن والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من خلال مشروع GAIN، وبالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ليشكل خطوة عملية مهمة في مسار تطوير منظومة التمويل الأخضر في المملكة.

ويكتسب هذا الدليل أهمية خاصة لكونه يوفر إطاراً عملياً ومنهجية تطبيقية تساعد

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة في طريقة النظر إلى التمويل ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يعد القطاع المالي يُقَيَّم فقط بقدرته على تحقيق النمو والعوائد، بل أصبح يُنظر إليه كأحد المحركات الرئيسية للتحول نحو اقتصادات أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات البيئية والمناخية. وفي هذا السياق، يبرز التمويل الأخضر كاحدى أهم الاتجاهات الحديثة التي تعيد تشكيل دور المؤسسات المالية والبنوك في مختلف دول العالم، بما في ذلك الأردن.

وفي الأردن، لم يعد الحديث عن الاستدامة والتمويل الأخضر مجرد توجه نظري أو التزام دولي، بل أصبح جزءاً من رؤية وطنية متكاملة تسعى إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، ودعم التحول الاقتصادي، وتقوية قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التغيرات المناخية

ويفتح المجال أمام البنوك للاستفادة من فرص التمويل الدولية وتعزيز دورها في دعم القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمياه والزراعة والصناعة والنقل المستدام.

وفي هذا السياق، فقد جاءت فكرة إعداد هذا الدليل نتيجة حوار مؤسسي مستمر تقوده جمعية البنوك في الأردن، وانبثقت بشكل أساسي عن مخرجات منتدى التمويل الأخضر GREEFIN 2025، الذي ركّز على أهمية الانتقال من مستوى الرؤية إلى مستوى تصميم الحلول والمنتجات القابلة للتطبيق. وقد شكّل تطوير أدوات عملية تدعم البنوك في تصميم المنتجات المالية الخضراء إحدى أبرز التوصيات التي خرج بها المنتدى، ليأتي هذا الدليل اليوم ترجمة عملية مباشرة لهذه التوصيات، وتجسّداً لنهج يقوم على تحويل الحوار إلى مبادرات قابلة للتطبيق والتنفيذ.

وانطلاقاً من هذا النهج التراكمي، تواصل جمعية البنوك في الأردن جهودها في تعزيز منظومة التمويل المستدام، من خلال تطوير البرامج التدريبية، وبناء القدرات، وتعزيز الشراكات مع الجهات الوطنية والدولية. كما ستواصل الجمعية تنظيم منتدى التمويل الأخضر GREEFIN والذي سيعقد في الأول من أيلول هذا العام باعتباره منصة وطنية وإقليمية للحوار وتبادل الخبرات وبناء المبادرات المشتركة في مجال التمويل الأخضر والاستدامة.

إننا اليوم لا نتحدث فقط عن توجه عالمي جديد، بل عن تحول حقيقي في طبيعة العمل المصرفي ودوره في الاقتصاد والمجتمع. والقطاع المصرفي الأردني، بما يمتلكه من خبرات وقدرات ومؤسسات قوية، قادر على أن يكون في مقدمة هذا التحول، وأن يساهم بصورة فاعلة في بناء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

البنوك والمؤسسات المالية على الانتقال من مرحلة الرؤية والاستراتيجية لمرحلة التنفيذ الفعلي وتطوير منتجات مالية قابلة للتطبيق والتوسع. وقد جاء هذا الدليل استجابة لحاجة حقيقية داخل القطاع المصرفي، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها البيئة التنظيمية والتشريعية خلال السنوات الأخيرة، سواء من خلال استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني (2023-2028)، أو إطلاق التصنيف الوطني الأردني للأنشطة الخضراء، إضافة إلى تنامي متطلبات الإفصاح والاستدامة وإدارة مخاطر المناخ.

ويؤكد الدليل أن التحدي الحقيقي لم يعد في وضع الأطر والاستراتيجيات، بل في قدرة المؤسسات المالية على تحويلها إلى منتجات تمويلية عملية تحقق التوازن بين احتياجات العملاء والجدوى الاقتصادية والاستدامة التشغيلية للبنوك. ومن هنا، يقدّم الدليل منهجية متكاملة تغطي مختلف مراحل تطوير المنتج الأخضر بدءاً من فهم معايير التمويل الأخضر وتصنيف الأنشطة، مروراً بتحليل احتياجات السوق والعملاء، ووصولاً إلى تصميم المنتج وتقييم جدواه وإطلاقه ومتابعة أثره، إلى جانب توفير أدوات عملية تساعد البنوك على تحليل محافظها الائتمانية وتحديد القطاعات والفرص الواعدة في مجال التمويل الأخضر.

كما يعكس الدليل تحولاً مهماً في النظرة إلى التمويل الأخضر، باعتباره تطويراً ذكياً للمنتجات المصرفية القائمة من خلال دمج معايير الاستدامة والكفاءة البيئية ضمنها، بما يتيح التوسع في التمويل الأخضر بصورة عملية وقابلة للتطبيق. ويركّز الدليل كذلك على الحد من مخاطر الغسل الأخضر عبر اعتماد معايير واضحة ومستندة للتصنيف الوطني الأردني للأنشطة الخضراء والمبادئ الدولية ذات العلاقة، بما يعزز مصداقية التمويل المستدام،

العربي الإسلامي

معكم في كل خطوة نحو طموحاتكم



البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العدد



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan





جمعية البنوك تعقد مؤتمراً صحفياً

للإعلان عن نتائج السنة الأولى من مبادرة دعم قطاعي الصحة والتعليم

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 4 أيار 2026 مؤتمراً صحفياً للإعلان عن نتائج السنة الأولى من مبادرة دعم قطاعي الصحة والتعليم. وحضر المؤتمر الصحفي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مهند شحادة، ووزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور عزمي محافظة، ونائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور خلدون الوشاح، إضافة لحضور قيادات من القطاع المصرفي في الأردن ومن وسائل الإعلام.

جمعية البنوك تستعرض نتائج العام الأول من مبادرة دعم التعليم والصحة بقيمة 30 مليون دينار

90 مليون دينار لدعم التعليم والصحة ضمن أكبر مبادرة مجتمعية يقودها القطاع المصرفي

19 مدرسة و350 غرفة صفية ضمن المرحلة الأولى من مبادرة البنوك لدعم التعليم

شراكة حكومية مصرفية لتعزيز البنية التحتية التعليمية في مختلف محافظات المملكة

السالم: المبادرة تجسد شراكة وطنية مستدامة بين القطاع المصرفي والحكومة

محافظة: المبادرة دعمت جهود الوزارة في الحد من الاكتظاظ المدرسي

المحروق: المبادرة تشمل أهدافاً تنموية واقتصادية واجتماعية، وأهداف مؤسسية للقطاع المصرفي

وتتمثل المبادرة في تخصيص 30 مليون دينار سنوياً لتنفيذ مشاريع تنمية في قطاعي التعليم والصحة، تشمل إنشاء مدارس ومرافق صحية في مختلف محافظات المملكة، في إطار توجه وطني يستهدف تعزيز الاستثمار في القطاعات الخدمية الأساسية ومواكبة الطلب المتزايد عليها، إلى جانب توجيه مساهمات المسؤولية المجتمعية للبنوك ضمن برنامج مؤسسي قائم على التخطيط والتنسيق والحوكمة.

وأظهرت نتائج العام الأول، الممتد من آذار 2025 إلى آذار 2026، تركيزاً كاملاً على قطاع التعليم، من خلال تنفيذ 19 مدرسة موزعة على 10 محافظات ضمن الأقاليم الثلاثة، بكلفة إجمالية بلغت 34.6 مليون دينار، بينما وصلت قيمة الدفعات المسددة من حساب المبادرة حتى نهاية نيسان 2026 إلى 24.7 مليون دينار.

وشارك في المبادرة 18 بنكاً عاملاً في المملكة، في خطوة تعكس التزام القطاع المصرفي بتعزيز دوره التنموي، وترسيخ مساهمته في دعم الأولويات الوطنية، من خلال مبادرات ذات أثر مباشر وقابل للقياس.



السالم:

المبادرة تجسد شراكة وطنية مستدامة بين القطاع المصرفي والحكومة

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، باسم خليل السالم، خلال كلمته، إن المؤتمر يأتي للإعلان عن نتائج السنة الأولى من مبادرة البنوك لدعم قطاعي التعليم والصحة، وهي المبادرة الكبرى التي أطلقها القطاع المصرفي الأردني في شهر آذار من عام 2025، تحت رعاية كريمة من رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان.

وأشار السالم إلى أن هذه المبادرة انطلقت برؤية واضحة تمثلت في تخصيص 90 مليون دينار على مدى ثلاث سنوات لدعم قطاعي التعليم والصحة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في بناء الإنسان وتعزيز جودة الحياة، وبواقع 30 مليون دينار سنوياً، لتجسد التزام القطاع المصرفي وإيمانه العميق بأهمية المساهمة الفاعلة في دعم مسيرة التنمية المستدامة في المملكة، ولتمثل نموذجاً متقدماً للشراكة بين القطاع المصرفي والحكومة في تنفيذ المشاريع الوطنية ذات الأثر المباشر والمستدام على حياة المواطنين.

السالم: 90 مليون دينار استثمار في التعليم والصحة وبناء الإنسان

وأضاف السالم أنه خلال السنة الأولى من المبادرة، والتي خُصصت لقطاع التعليم، تم تحقيق إنجازات مهمة وملموسة، حيث تم البدء فعلياً بتنفيذ 19 مدرسة موزعة على 10 محافظات في المملكة. وأكد أن هذه الأرقام لا تمثل مجرد مؤشرات مالية، بل تعكس قدرة القطاع المصرفي على ترجمة التزامه المؤسسي إلى إنجازات حقيقية على أرض الواقع، ضمن إطار حوكمة متكامل يضمن الكفاءة والشفافية والانضباط المالي.

وقال السالم إن ما تحقق خلال عام واحد فقط يؤكد أننا أمام نموذج وطني ناجح، لم يقتصر على التمويل فحسب، بل امتد ليشمل تحقيق عدالة جغرافية في توزيع المشاريع على مختلف محافظات المملكة، ودعم البنية التحتية التعليمية، واستيعاب الزيادة في أعداد الطلبة، وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال المشاريع الإنشائية المرتبطة بها.

السالم: ما تحقق خلال عام يؤكد نجاح النموذج الوطني للمبادرة

وأكد السالم أن القطاع المصرفي الأردني، إلى جانب دوره الاقتصادي، يواصل ترسيخ دوره التنموي والاجتماعي، انطلاقاً من إيمانه بأن الاستثمار في الإنسان يمثل الأساس الحقيقي للنمو والاستقرار. كما أكد أن القطاع المصرفي سيواصل هذا النهج بما يحقق أثراً تنموياً أوسع، ويعزز التكامل بين مختلف الجهود الوطنية، ويواكب تطلعات القيادة الهاشمية الحكيمة نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.

السالم: القطاع المصرفي يترجم مسؤوليته المجتمعية إلى مشاريع تنموية ملموسة

وأعرب السالم عن شكره لجميع البنوك العاملة في المملكة على حسنها الوطني العالي وروح المسؤولية وسرعة استجابتها لكل ما يخدم مصلحة الأردن. كما أعرب عن تقديره للدكتور عادل شركس على جهوده ودعمه المستمر للقطاع المالي والمصرفي، ولرئيس الوزراء وجميع الوزراء في الحكومة على ما أبدوه من تعاون وثيق وتنسيق عالي المستوى في تنفيذ المبادرة.



المحروق:

المبادرة تشمل
أهدافاً تنموية
واقتصادية
 واجتماعية وأهداف
مؤسسية للقطاع
المصرفي

من جانبه، قدم مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق عرضاً استعرض فيه أهم إنجازات المبادرة في عامها الأول.

حيث أوضح المحروق أن المبادرة جاءت استجابةً لجملة من التوجهات الوطنية والاستراتيجية، أبرزها:

- دعم تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتعزيز الاستثمار في القطاعات الخدمية الأساسية
 - مواكبة الطلب المتزايد على خدمات التعليم والصحة.
 - توجيه مساهمات المسؤولية المجتمعية للبنوك إلى برنامج وطني مؤسسي متكامل
 - التركيز على مشاريع ذات أثر مستدام وقابل للقياس، وقائم على التخطيط والتنسيق والحوكمة.
- واستعرض المحروق أهداف المبادرة، والتي شملت أهدافاً تنموية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب أهداف مؤسسية خاصة بالقطاع المصرفي.

حيث تشمل الأهداف التنموية للمبادرة، إنشاء وتطوير مدارس ومرافق تعليمية حديثة في مختلف المحافظات، وتحسين جودة الخدمات الصحية من خلال إنشاء مراكز صحية وتطويرها، ورفع كفاءة البنية التحتية في القطاعات الأساسية، وتحقيق توزيع جغرافي عادل للمشاريع التنموية. أما الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فشملت تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره محركاً رئيسياً للنمو، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع إنشائية وتنموية.

وبالنسبة للأهداف المؤسسية للقطاع المصرفي فشملت ترسيخ دور القطاع المصرفي كشريك استراتيجي في التنمية الوطنية، ومأسسة المسؤولية المجتمعية وربطها بالأولويات الوطنية، وتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في المبادرات الوطنية ذات الأثر الملموس.

وأكد مدير عام جمعية البنوك أن المبادرة تم تصميمها وتنفيذها ضمن إطار مؤسسي واضح وبالتنسيق المباشر مع الجهات الحكومية المعنية، بما يضمن مواءمتها مع الخطة الحكومية وتوجيه مخصصاتها نحو الاحتياجات الوطنية ذات الأولوية. وأوضح أنه تم تخصيص العام الأول من المبادرة لدعم قطاع التعليم، انطلاقاً من أهميته كأحد المحاور الأساسية في مسارات التنمية المستدامة وبناء رأس المال البشري في المملكة.

المحروق: المبادرة بُنيت على الحوكمة والتخطيط والأثر المستدام

كما بيّن المحروق أن آلية الصرف والتنفيذ تعتمد على منهجية التمويل المرحلي (Milestone-based Funding)، بحيث يتم صرف الدفعات وفق نسب الإنجاز الفعلية وتقارير المتابعة المعتمدة واتفاقيات الصرف الموقعة مع الجهات المنفذة، بما يعزز كفاءة التنفيذ ويرفع من مستويات الرقابة والشفافية. وأضاف أن المشاريع تخضع لإشراف ومتابعة الجهات المختصة ضمن إطار المبادرات الملكية، بما يشمل تقييم العطاءات، ومتابعة جودة التنفيذ، وضمان الالتزام بالمعايير الفنية والهندسية المعتمدة، الأمر الذي يسهم في تحقيق أعلى درجات الحوكمة والاستدامة والأثر التنموي للمبادرة.

وأشار المحروق إلى أن المبادرة تعكس نموذجاً متقدماً للتكامل بين القطاع المصرفي والحكومة في تنفيذ المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام، حيث شاركت فيها 18 بنكاً، بإجمالي مساهمات بلغت نحو 30 مليون دينار خلال العام الأول من المبادرة، الأمر الذي يعكس التزام البنوك بدورها الوطني والتنموي، وإيمانها بأهمية الاستثمار في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع التعليم.



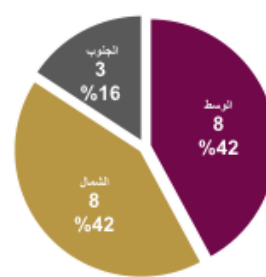
المحروق: 18 بنكاً شارك في هذه المبادرة خلال عامها الأول

وفيما يتعلق بالمشاريع المنفذة ضمن المرحلة الأولى من المبادرة، أوضح المحروق أن الأعمال شملت تنفيذ مشاريع تطوير وتأهيل في 19 مدرسة موزعة على مختلف محافظات المملكة وأقاليمها الثلاثة، بما يعكس الحرص على تحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي والوصول إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

توزيع مدارس المبادرة حسب المحافظات



توزيع مدارس المبادرة حسب الأقاليم



وبيّن المحروق أن المدارس التي شملتها المرحلة الأولى توزعت على عشرة محافظات هي العاصمة والزرقاء وإربد والمفرق وجرش وعجلون والبلقاء ومادبا والكرك ومعان، وشملت مدارس للبنين والبنات ومدارس مختلطة، بما ينسجم مع الاحتياجات الفعلية للقطاع التعليمي في مختلف المناطق. وأضاف أن المشاريع المنفذة تضمنت مدارس في مناطق البادية والأطراف والمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، مثل القويسمة والزرقاء وناغور والبادية الشمالية، إلى جانب مدارس في محافظات الجنوب، الأمر الذي يعكس البعد التنموي والوطني للمبادرة وحرص القطاع المصرفي على دعم المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء المملكة.

المحروق: المشاريع التعليمية راعت العدالة الجغرافية واحتياجات المناطق الأكثر أولوية

وأكد المحروق أن اختيار المدارس المستفيدة تم بالتنسيق مع الجهات الرسمية المختصة ووفق دراسات واحتياجات ميدانية، بما يضمن توجيه الدعم نحو المشاريع ذات الأولوية والأثر المباشر على البيئة التعليمية والطلبة، وبما يساهم في تحسين البنية التحتية التعليمية وتهيئة بيئة مدرسية أكثر جودة وأماناً واستدامة.

أسماء المدارس التي تم تنفيذها

الرقم	اسم المدرسة	المنطقة	المحافظة	الإقليم
1	مدرسة حي الأحمد الأساسية للبنين	الزرقاء الأولى	الزرقاء	الوسط
2	مدرسة فاطمة الزهراء الأساسية	معان	معان	الجنوب
3	مدرسة عيصرا الأساسية المختلطة	جرش	جرش	الشمال
4	مدرسة البنات الأساسية المختلطة	ناغور	العاصمة	الوسط
5	مدرسة القويسمة وأبو علندا الثانوية للبنات	القويسمة	العاصمة	الوسط
6	مدرسة حي الأمير عبدالله المختلطة	الزرقاء الثانية	الزرقاء	الوسط
7	مدرسة مرو أساسية مختلطة	قصبه إربد	إربد	الشمال
8	مدرسة الخطابية الأساسية للبنين	قصبه مادبا	مادبا	الوسط
9	مدرسة أبو ذر الغفاري بنين	البادية الشمالية الغربية	المفرق	الشمال
10	مدرسة عين الباشا الأساسية للبنين	عين الباشا	العاصمة	الوسط
11	مدرسة حي سكرين الثانوية المختلطة	عجلون	عجلون	الشمال
12	مدرسة أم القطين الأساسية المختلطة	البادية الشمالية الشرقية	المفرق	الشمال
13	مدرسة نسبية المازنية أساسية	الكرك	الكرك	الجنوب
14	مدرسة حي الصالحية الأساسية المختلطة	الزرقاء الثانية	الزرقاء	الوسط
15	روضة الأمير محمد الثانوية للبنين	قصبه المفرق	المفرق	الشمال
16	مدرسة أم حماد الأساسية للبنين	دير علا	البلقاء	الوسط
17	مدرسة المخيبة الثانوية للبنات	بني كنانة	إربد	الشمال
18	مدرسة نسبية المازنية المختلطة	البتراء	معان	الجنوب
19	مدرسة عمر بن الخطاب الأساسية	جرش	جرش	الشمال

كما أشار المحروق إلى أن إنجازات المبادرة خلال عامها الأول (من آذار 2025 ولغاية آذار 2026) عكست أثراً ملموساً على قطاع التعليم في المملكة، حيث تم البدء بتنفيذ 19 مدرسة موزعة على 10 محافظات. وبُين أن الكلفة الإجمالية للمشاريع التي تم تنفيذها بلغت نحو 34.6 مليون دينار، فيما وصل إجمالي الدفعات المسددة من حساب المبادرة حتى نهاية نيسان 2026 إلى حوالي 25 مليون دينار، وفق آليات الصرف المرحلي المعتمدة وربط الدفعات بمراحل الإنجاز الفعلية.

وأضاف المحروق أن جميع المشاريع المنفذة روعيت فيها متطلبات الوصول والتهيئة لذوي الإعاقة، بما ينسجم مع المعايير الوطنية وأهداف تعزيز البيئة التعليمية الدامجة والمستدامة. كما أكد أن المبادرة لا تقتصر على تنفيذ مشاريع حالية فحسب، بل تتضمن خطة مستقبلية لإنشاء 100 مدرسة خلال العامين المقبلين، بما يعكس التزام القطاع المصرفي بمواصلة دعم قطاع التعليم وتعزيز البنية التحتية التعليمية في مختلف محافظات المملكة.

المحروق: خطة مستقبلية لإنشاء 100 مدرسة خلال العامين المقبلين

ولفت المحروق إلى أن المشاريع التي تم تنفيذها ضمن المبادرة عكست مستوى متقدماً من الجودة والتطوير في البنية التحتية التعليمية، حيث شملت إنشاء وتوسعة وتأهيل مدارس ومرافق تعليمية حديثة وفق معايير هندسية وتعليمية متطورة، تراعي البيئة التعليمية الآمنة والمحفزة للطلبة. وأوضح أن الصور الميدانية للمشاريع المنفذة، تُظهر حجم الأعمال المنجزة وما تتضمنه من مرافق تعليمية ومختبرات وساحات وملاعب وتجهيزات حديثة تساهم في تحسين البيئة المدرسية ورفع جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة.

وأكد المحروق أن المبادرة لا تقتصر على إنشاء الأبنية المدرسية فحسب، بل تهدف إلى بناء بيئة تعليمية متكاملة وأكثر استدامة، تدعم جودة العملية التعليمية، وتوفر بيئة آمنة ومحفزة للطلبة والمعلمين، بما ينسجم مع رؤية القطاع المصرفي في الإسهام بالتنمية المجتمعية والاستثمار في الإنسان الأردني باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة.





محافضة:

المبادرة دعمت جهود الوزارة في الحد من الاكتظاظ المدرسي

من جانبه، أكد وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور عزمي محافظة أن مبادرة البنوك لدعم قطاع التعليم تمثل نموذجاً وطنياً متقدماً للشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وتسهم بصورة مباشرة في دعم جهود الوزارة لمعالجة التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التعليمية، والحد من الاكتظاظ المدرسي، وتحسين البيئة التعليمية في مختلف مناطق المملكة. وأشار محافظة إلى أن المدارس التي تم تنفيذها ضمن المبادرة تتميز بنماذج إنشائية حديثة تتسم بالمرونة وسرعة التنفيذ، وتوفر بيئة تعليمية متطورة مقارنة بالبناء التقليدي، مبيناً أنه تم اختيار مواقع هذه المدارس بناءً على دراسات تراعي الكثافة السكانية والحاجة الفعلية، خاصة في المناطق التي كانت تعتمد على المدارس المستأجرة أو نظام الفترتين.

محافضة: المبادرة تمثل نموذجاً متقدماً للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأوضح محافظة أن المرحلة الأولى من المبادرة شملت 19 مدرسة، تم استلام 7 مدارس منها حتى الآن، فيما سيتم استلام 10 مدارس إضافية خلال شهر آب 2026، لتكون جاهزة لاستقبال الطلبة مع بداية العام الدراسي 2026-2027، إلى جانب مدرستين ما تزالان في المراحل النهائية من التصميم والدراسات، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذهما خلال

الربع الأخير من العام الحالي. وبين أن الكلفة التقديرية للمرحلة الأولى تبلغ نحو 34 مليون دينار، وتشمل إنشاء ما يقارب 350 غرفة صفية بطاقة استيعابية تصل إلى نحو 12 ألف طالب وطالبة، الأمر الذي سيسهم في الاستغناء عن 14 مدرسة مستأجرة، والتخفيف بشكل ملموس من مشكلة الاكتظاظ المدرسي.

وأشار الوزير إلى أن العمل يجري أيضاً على المرحلة الثانية من المبادرة، والتي تتضمن إنشاء 19 مدرسة جديدة بدأت فعلياً مرحلة الدراسات والتصاميم الخاصة بها، ومن المتوقع استلامها خلال الربع الثاني من عام 2027، وبكلفة تقديرية تقارب 34 مليون دينار، وبواقع 330 غرفة صفية تستوعب نحو 12 ألف طالب وطالبة، إضافة إلى الاستغناء عن 12 مدرسة مستأجرة. كما لفت إلى أن المرحلة الثالثة ستشمل إنشاء 15 مدرسة جديدة، سيتم البدء بإعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بها بعد الانتهاء من المرحلة الثانية، على أن يتم استلام هذه المدارس مع نهاية عام 2027، بكلفة تقديرية تبلغ نحو 26 مليون دينار، وبواقع 263 غرفة صفية تستوعب نحو 9 آلاف طالب وطالبة، ما سيمكن الوزارة من الاستغناء عن 10 مدارس مستأجرة إضافية.

وأكد محافظة أن المراحل الثلاث للمبادرة مجتمعة ستؤدي إلى إنشاء ما مجموعه 943 غرفة صفية بطاقة استيعابية تقارب 33 ألف طالب وطالبة، إلى جانب الاستغناء عن 36 مدرسة مستأجرة، وهو ما يشكل تحولاً نوعياً وأثراً استراتيجياً مهماً على واقع التعليم في المملكة، سواء من حيث تحسين البيئة التعليمية أو رفع كفاءة استخدام الموارد وتخفيف الضغط على المدارس الحكومية.

محافظة: المبادرة ستؤدي لإنشاء 943 غرفة صفية جديدة تخدم 33 ألف طالب وطالبة

وفيما يتعلق بمشاريع الغرف الصفية الإضافية، أوضح الوزير أن الوزارة تنفذ حالياً 17 مشروعاً لإضافة غرف صفية جديدة، بواقع 68 غرفة صفية وغرف معلمين، وبطاقة استيعابية تصل إلى نحو 1700 طالب، وبكلفة تقديرية تبلغ حوالي 5 ملايين دينار، حيث تم استلام 5 مبانٍ منها، فيما من المتوقع استلام 12 مبنى إضافياً قبل بداية العام الدراسي المقبل 2026-2027.

وأضاف محافظة أن المشاريع شملت عدداً من المدارس في مختلف المحافظات، من بينها إنشاء 12 غرفة صفية لمدرسة سيبويه الأساسية للبنين في مديرية الزرقاء الأولى بطاقة استيعابية تبلغ 300 طالب، وإنشاء مبنى يضم 4 غرف صفية وغرفاً إدارية لمدرسة إربد الثانوية للبنين بطاقة استيعابية تصل إلى 120 طالباً، إضافة إلى مشروع إنشاء غرف صفية وصالة رياضية لمدرسة المحمدية الثانوية المختلطة في البادية الجنوبية، والذي أسهم في استيعاب 150 طالبة وتخفيف من الاكتظاظ المدرسي.



كما أشار إلى تنفيذ مشروع لإضافة 9 غرف صفية لمدرسة المحمدية الثانوية للبنين في البادية الجنوبية بطاقة استيعابية بلغت 270 طالباً، إلى جانب مشروع إضافة 9 غرف صفية لمدرسة الحارث بن عمير الأساسية للبنين في الطفيلة، والذي ما يزال في مرحلة الدراسات والتصاميم، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذه خلال الربع الأول من عام 2027.

وبيّن الوزير أن الوزارة تعمل كذلك على تنفيذ مشروع "بديل الكرفانات" في محافظتي معان والمفرق، والذي يشمل إنشاء 3 مدارس جديدة و7 مشاريع إضافات غرف صفية، حيث ما تزال هذه المشاريع في مراحل الدراسات والتصاميم، ومن المتوقع استلامها تبعاً اعتباراً من الربع الثاني وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2027. وأوضح أن هذه المشاريع ستوفر 66 غرفة صفية بطاقة استيعابية تصل إلى 1650 طالباً، بما يسهم في الاستغناء عن 4 مدارس مستأجرة والتخفيف من الاكتظاظ وتحسين البيئة التعليمية في تلك المناطق.

وفي سياق متصل، أعلن محافظة عن تنفيذ مشروع لإنشاء 23 مبنى لرياض الأطفال بواقع 76 غرفة، بطاقة استيعابية تقارب 1900 طفل، وبكلفة تقديرية تبلغ نحو 5.25 مليون دينار، متوقعاً الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع مع نهاية عام 2026، في إطار جهود الوزارة لتوسيع فرص التعليم المبكر وتعزيز جاهزية الأطفال للالتحاق بالمراحل التعليمية الأساسية.

وفي ختام كلمته، ثمن محافظة دور القطاع المصرفي ممثلاً بجمعية البنوك والبنوك العاملة في المملكة، مشيداً بمستوى التعاون والتنسيق مع الحكومة، مؤكداً أن هذه المبادرة تمثل نموذجاً وطنياً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن البناء عليه وتوسيعه ليشمل قطاعات تنموية أخرى، بما يعزز التنمية المستدامة ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

الرفاهية بانتظارك لأنك من كبار المتعاملين

آفاق جديدة تجتمعنا

pearl

Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية



جمعية البنوك تطلق دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء للبنوك والمؤسسات المالية

وأشار سليمان إلى أن الأردن يتمتع بفرص كبيرة في مجال التمويل المستدام، خصوصاً في ظل الاستقرار الذي يتمتع به مقارنة بالإقليم، مؤكداً أن العديد من الجهات الدولية باتت تنظر إلى المملكة باعتبارها منصة إقليمية لتنفيذ برامج التعاون الدولي.

وقال إن اختيار الأردن لاستضافة المكتب الإقليمي لصندوق المناخ الأخضر يمثل مؤشراً على الثقة الدولية بقدرة المملكة على إدارة وتنفيذ برامج التمويل البيئي والمناخي.

واستعرض الوزير عدداً من المؤشرات المرتبطة بالتحول الأخضر في المملكة، مؤكداً أن الأردن حقق تقدماً في خفض البصمة الكربونية، وأن نحو 30 بالمئة من خليط الطاقة في المملكة أصبح يعتمد على الطاقة المتجددة، إضافة إلى التحول المتسارع نحو المركبات الكهربائية والهجينة.

ومن جهته، أكد نائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد غنما أن إطلاق دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء يمثل "خطوة عملية متقدمة" تعكس التزام القطاع المصرفي بتعزيز التمويل المستدام وترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى أدوات تنفيذية على أرض الواقع.

وقال إن الاستدامة أصبحت معياراً رئيسياً في قياس جاهزية الاقتصادات وقدرتها على الصمود والاستقرار، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية والمناخية والجيوسياسية المتسارعة.

وأضاف أن التجارب الدولية أثبتت وجود ارتباط مباشر بين الاستقرار الاقتصادي والمالي وبين

برعاية محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، أطلقت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء الموافق 6/5/2026، "دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء للبنوك والمؤسسات المالية"، في خطوة تستهدف تعزيز التحول نحو التمويل المستدام، وتطوير أدوات مصرفية تدعم الاقتصاد الأخضر وتواكب أولويات الاستدامة الوطنية.

وجاء إطلاق الدليل خلال فعالية نظمتها الجمعية بحضور وزير البيئة الدكتور أيمن سليمان، ونائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد غنما، وممثلين عن البنوك والمؤسسات المالية والجهات الدولية والشركاء المعنيين بالتمويل الأخضر، وبالشراكة مع التعاون الدولي الألماني GIZ وبدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ.

وأكد وزير البيئة الدكتور أيمن سليمان أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق أصبح ضرورة تفرضها التحديات البيئية والتغير المناخي.

وقال إن الحكومة، ومن خلال البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029، واصلت التركيز على محور الاستدامة والنمو الأخضر، مع إدخال مفهوم الاقتصاد الأزرق ضمن أولويات المرحلة المقبلة.

وأضاف أن أدوات التحول نحو الاقتصاد الأخضر لا تمتلكها الحكومات وحدها، وإنما تتطلب شراكة حقيقية مع القطاع الخاص والقطاع المالي، لافتاً إلى أن البنوك أصبحت شريكاً أساسياً في توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الخضراء والزرقاء.



ومساعدتها على الانتقال من مستوى الرؤية والاستراتيجية إلى مستوى التنفيذ والتطبيق".

وأوضح المحروق أن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً ملحوظاً في الأطر الوطنية الداعمة للتمويل الأخضر، سواء من خلال استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي للأعوام 2023-2028، أو عبر التصنيف الوطني للأنشطة الخضراء، إضافة إلى المبادرات المتعلقة بالإفصاح وإدراج مخاطر المناخ، مشيراً إلى أن التحدي الحقيقي لم يعد في صياغة الأطر، وإنما في تحويلها إلى منتجات مالية قابلة للتطبيق داخل البنوك.

وبين أن الدليل يقدم منهجية متكاملة تغطي دورة تطوير المنتج المالي الأخضر، بدءاً من فهم التمويل الأخضر ومعايير تصنيفه، مروراً بتحليل احتياجات السوق والعملاء، وصولاً إلى تصميم المنتج المالي، وتقييم جدواه، وإطلاقه ومتابعته.

وأشار إلى أن الدليل يتضمن عدداً من الجوانب الرئيسية، من أبرزها تقديم إطار منهجي واضح لتطوير المنتجات المالية الخضراء داخل المؤسسات المالية، وتوضيح كيفية تحديد الأنشطة وفق المعايير الوطنية والدولية، بما يحد من مخاطر "الغسل الأخضر"، إضافة إلى عرض أدوات عملية لتحليل المحافظ الائتمانية،

تبنى استراتيجيات وممارسات التمويل الأخضر داخل القطاع المالي، مشيراً إلى أن التحول نحو التمويل المستدام أصبح نهجاً استراتيجياً يعيد تشكيل أولويات التمويل وتوجيه الموارد نحو فرص أكثر كفاءة واستدامة.

وأوضح غنما أن رؤية التحديث الاقتصادي أكدت أهمية وجود قطاع مالي مبادر لا يقتصر دوره على تمويل الأنشطة الاقتصادية، وإنما يمتد إلى توجيه رأس المال نحو القطاعات ذات القيمة المضافة ومحركات النمو الجديدة، مع وضع الاستدامة في صميم النموذج الاقتصادي الوطني باعتبارها رافعة لتعزيز الإنتاجية وتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل.

وفي بداية اللقاء، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق إن الدليل يأتي ثمرة جهد تشاركي بين الجمعية وشركائها من التعاون الدولي الألماني GIZ ووزارة البيئة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ضمن إطار وطني يهدف إلى تعزيز التحول نحو التمويل المستدام في المملكة.

وأضاف أن أهمية الدليل تنبع من كونه أداة تطبيقية عملية تم تطويرها خصيصاً لتلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية



المستدام.

وقال الشبلي أن التمويل الأخضر لم يعد يقتصر على المفاهيم النظرية، وإنما أصبح مرتبطاً بشكل مباشر بقدرة القطاع المالي على توفير وتوجيه التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في ظل التوجهات التي تضمنتها رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية التمويل الأخضر في الأردن.

وأوضح أن القطاع المصرفي، إلى جانب شركات التمويل وبقيادة البنك المركزي، يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الوصول إلى التمويل وتمكين المشاريع من الانطلاق والتوسع والاستثمار، مشيراً إلى أن القرارات التمويلية والاستثمارية لم تعد تستند فقط إلى عاملي "المخاطر والعائد"، بل باتت تتطلب أيضاً مراعاة الأثر البيئي والاجتماعي واعتبارات الحوكمة.

وأشار الشبلي إلى أن "دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء" جاء لتعزيز ممارسات التمويل الأخضر داخل البنوك والمؤسسات المالية، موضحاً أن القطاع المصرفي قد قطع شوطاً مهماً في هذا المجال، ويأتي الدليل اليوم ليسهم في تعزيز هذا التوجه من خلال تحويل التصنيف الوطني للأنشطة الخضراء الذي صدر بداية العام إلى ممارسات عملية لتصميم المنتجات المالية ومنح الائتمان.

وبيّن أن الدليل يمثل "صندوق أدوات" يضم مجموعة من الأدوات العملية التي تساعد فرق تطوير المنتجات على تصميم حلول مالية خضراء بصورة أكثر منهجية وفاعلية.

وأكد الشبلي أن الهدف لا يقتصر على تطوير منتجات مالية تقليدية بصيغة جديدة، وإنما يتمثل في تعزيز البعد المستدام داخل العمليات التمويلية، بما ينعكس على دعم الأنشطة الخضراء وتحفيز الاستثمارات ذات الأثر البيئي والاقتصادي الإيجابي

وتحديد الفرص، وآليات التقييم والاختيار.

وأكد المحروق أن الدليل يركز كذلك على دمج البعد الاقتصادي والتجاري في تصميم المنتجات المالية، بما يحقق التوازن بين الاستدامة والربحية، إلى جانب تعزيز التكامل بين الإدارات المختلفة داخل البنوك، من ائتمان، ومخاطر، وتسويق، وغيرها.

وقال إن أحد أهم الرسائل التي يؤكد عليها الدليل هو أن التمويل الأخضر "ليس منتجاً منفصلاً، وإنما تطوير ذكي للمنتجات القائمة من خلال دمج معايير الاستدامة فيها وتوجيهها نحو أنشطة ذات أثر اقتصادي وبيئي إيجابي".

وأضاف أن نجاح أي منتج مالي أخضر يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في فهم احتياجات العملاء، وتحقيق الجدوى المالية للمؤسسة، والجاهزية التشغيلية داخل البنك، موضحاً أن هذا التوازن يتيح بناء منتجات مالية خضراء قابلة للتوسع والاستدامة.

وأشار المحروق إلى أن فكرة إعداد الدليل انبثقت عن مخرجات منتدى التمويل الأخضر "Green Forum 2025" الذي عقد في أيلول الماضي، حيث كانت الحاجة إلى أدوات عملية تدعم البنوك في تصميم المنتجات المالية الخضراء إحدى أبرز التوصيات التي خرج بها المنتدى.

وفي هذا السياق، أعلن المحروق إطلاق النسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر "Green Forum 2026" في الأول من أيلول المقبل تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرّكس، بعنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص أداة استراتيجية لتعزيز الاستدامة".

إلى ذلك، أكد ممثل التعاون الدولي الألماني GIZ بيدر الشبلي، أن القطاع المصرفي يعد أحد المحركات الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال دوره في توجيه رأس المال وتمويل الاستثمارات ذات الأثر

جمعية البنوك في الأردن تعقد ورشة عمل بالتعاون مع "Credit Plus" لتعزيز كفاءة سلاسل التوريد



استضافت جمعية البنوك في الأردن في مقرها يوم الأحد الموافق 26 نيسان 2026، ورشة عمل جمعت ممثلين عن القطاع المصرفي الأردني وشركة Credit Plus المتخصصة في التكنولوجيا المالية، وذلك في إطار جهود الجمعية لدعم التحول الرقمي وتطوير حلول تمويلية مبتكرة تعزز كفاءة القطاع المصرفي في المملكة.

وخلال الورشة، استعرضت الشركة منصتها الرقمية المتخصصة في تمويل سلاسل التوريد، والتي

تهدف إلى تمكين الشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، من الوصول إلى سيولة نقدية فورية بشروط تنافسية، إلى جانب تقليص الأعباء التشغيلية وتسريع دورات التحصيل والدفع من خلال حلول رقمية تربط بين البائعين والموردين والبنوك.

كما استعرضت الشركة أبرز خدماتها التقنية، بما يشمل أدوات كشف الفواتير المكررة، وإشعارات الاستحقاق، وتنظيم البيانات، إضافة إلى شراكاتها الحالية مع البنك الأهلي الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك قطر للتنمية.

وشهدت الورشة الاجتماع نقاشاً حول الجوانب التنظيمية والتقنية المرتبطة بمنصات التمويل الرقمي، حيث أكد المشاركون أهمية دور البنك المركزي الأردني في تطوير إطار تنظيمي خاص بهذا النوع من الخدمات، بما يدعم الابتكار ويعزز الثقة في قطاع التكنولوجيا المالية.

وتأتي هذه الورشة ضمن جهود الجمعية لتعزيز التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، وفي إطار تطوير البنية التحتية المالية الرقمية في المملكة من خلال بناء شراكات استراتيجية بين البنوك والمنصات التقنية. بما يضمن توسيع نطاق الشمول المالي ورقمنة العمليات التجارية.

جمعية البنوك تعلن عن إطلاق النسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر لعام 2026



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الاقتصادات الناشئة واستقرارها.

وأشار المحرق إلى أن مفهوم الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص (PPGD) يمثل أداة استراتيجية لدفع أجندة التمويل الأخضر من خلال تعزيز التنسيق بين صناع السياسات والقطاع المالي والقطاع الخاص، بما يتيح مواءمة الأولويات الوطنية مع الفرص الاستثمارية المستدامة. كما لفت إلى أن هذا التوجه ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، التي أكدت على أهمية الشراكة والحوار بين القطاعين لإطلاق الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد الوطني، وتهيئة بيئة ممكنة للتحويل نحو اقتصاد أخضر ومستدام، وقادرة على جذب الاستثمارات الخضراء وتعظيم أثرها الاقتصادي والتنموي.

وأضاف أن التعاون المستمر مع البنك المركزي الأردني يشكل ركيزة أساسية في هذا المسار، لا سيما في ضوء استراتيجية التمويل الأخضر التي أطلقها البنك، والتي تمثل خارطة طريق متقدمة لتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم التحويل نحو الاستدامة.

أعلنت جمعية البنوك في الأردن عن التحضير لإطلاق النسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر لعام 2026 (GREEFIN FORUM 2026)، والذي سينعقد في الأول من سبتمبر هذا العام تحت عنوان:

الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص:
أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة

Public-Private Green Dialogue: A Strategic
Tool for Reshaping Sustainability

وتأتي النسخة الرابعة من المنتدى استكمالاً لمسار تراكمي سنوي بدأته الجمعية منذ إطلاق المنتدى لأول مرة عام 2023. وفي هذا السياق، أكد مدير عام جمعية البنوك، الدكتور ماهر المحروق، أن تنظيم المنتدى يأتي في ظل بيئة إقليمية ودولية متسارعة، تتسم بتعقيدات جيوسياسية واقتصادية متزايدة، وما تفرضه من تحديات على أمن الطاقة والمياه وسلاسل التوريد.

وأوضح أن هذه المتغيرات تعزز الحاجة إلى تبني نهج متكامل للاستدامة، باعتبارها إطاراً عملياً لمعالجة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، وبما يدعم منعة

ويبين المحروق أن المنتدى يهدف إلى إبراز دور



Green Finance Forum 2026

Public-Private Green Dialogue: A Strategic Tool for Reshaping Sustainability

الأردني، والجهات الحكومية المعنية بالسياسات الاقتصادية والقطاعية، إلى جانب قيادات القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليين. ويأتي ذلك بما يعكس طبيعة المنتدى كمنصة وطنية جامعة للحوار متعدد الأطراف، تسهم في توحيد الجهود وتعزيز التكامل لتحقيق الأهداف الوطنية.

ويذكر أن المنتدى يمثل امتداداً لمسار تطوري متدرج، حيث انطلقت نسخته الأولى عام 2023 بالتركيز على بناء الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتمويل الأخضر، فيما تناولت نسخة عام 2024 ترسيخ أهميته كخيار استراتيجي للقطاع المصرفي. أما في عام 2025، فقد انتقل المنتدى إلى مرحلة التطبيق، من خلال دعم تصميم المنتجات المالية الخضراء. ويأتي منتدى 2026 ليشكل نقلة نوعية، عبر التركيز على الحوار المؤسسي كأداة لصياغة السياسات وتعزيز التكامل بين مختلف الجهات المعنية بالاستدامة.

الحوار الأخضر كأداة عملية لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، إلى جانب مناقشة تأثير التطورات الدولية على أولويات التمويل الأخضر في الأردن. كما سيسلط الضوء على التحول المتسارع في دور القطاع المصرفي، من ممول تقليدي إلى شريك استراتيجي في إدارة مخاطر التحول ودعم النمو المستدام.

وعلى صعيد الجلسات المتخصصة، سيتناول المنتدى قضايا حيوية متأثرة بالتغيرات العالمية والدولية، وفي مقدمتها استدامة ومرونة قطاع الكهرباء في الأردن، من خلال مناقشة التحديات، واستكشاف الأدوات والسياسات الممكنة، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع المصرفي، وصولاً إلى تطوير حلول ومشاريع عملية تدعم الاستدامة في هذا القطاع الحيوي.

وأشار المحرورق إلى أن الجمعية تعمل حالياً على تطوير محاور المنتدى بالتعاون مع شركائها المحليين والدوليين، متوقعاً مشاركة واسعة من مختلف الأطراف، بما يشمل البنك المركزي

جمعية البنوك تشيد بتثبيت وكالة موديز التصنيف الائتماني للمملكة

المحلي الإجمالي، بما يعكس فعالية السياسات المالية المتبعة واستمرار الجهود الحكومية في تحقيق الاستدامة المالية.

وشددت الجمعية على أن المحافظة على استقرار السياسة النقدية، لا سيما استمرار ربط الدينار الأردني بالدولار، يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، مدعوماً بمستويات مريحة من الاحتياطات الأجنبية.

وأوضحت أن تزامن هذا الإعلان مع التقدم المحرز في برامج التعاون مع صندوق النقد الدولي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء للمراجعة الخامسة لبرنامج صندوق التسهيل الممدد والمراجعة الثانية لبرنامج تسهيل الصلابة والاستدامة، يعزز من مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها المملكة، ويؤكد السير بثبات على مسار الإصلاح والاستقرار.

وأكدت الجمعية أن القطاع المصرفي يشكل أحد الركائز الأساسية في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي انعكس في تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة، حيث يتمتع الجهاز المصرفي بمستويات مرتفعة من المتانة والملاءة والسيولة، إلى جانب التزامه الصارم بتطبيق أفضل الممارسات الرقابية وإدارة المخاطر وفق توجيهات البنك المركزي الأردني، كما يواصل القطاع المصرفي دوره الحيوي في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ودعم القطاعين الإنتاجي والخدمي، وتعزيز الشمول المالي، بما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويعد هذا الأداء المتوازن دليلاً على قدرة البنوك الأردنية على التكيف مع التحديات الإقليمية والمحلية، والاستمرار في دعم الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني.

أشادت جمعية البنوك في الأردن بقرار وكالة "موديز" تثبيت التصنيف الائتماني السيادي للمملكة عند مستوى "Ba3" مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، رغم التحديات والاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، معتبرة أن هذا القرار يعكس متانة الأسس الاقتصادية والمالية للمملكة، وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار في بيئة إقليمية معقدة.

وأكدت الجمعية أن هذا التثبيت يعد مؤشراً مهماً على الثقة الدولية بالاقتصاد الأردني، ويعكس فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية، وكفاءة المؤسسات الوطنية في إدارة التوازنات المالية والنقدية، إلى جانب التقدم المستمر في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

وأشارت الجمعية إلى أن تقرير الوكالة سلط الضوء على عدد من العوامل الإيجابية، من أبرزها تمتع الأردن بمؤسسات اقتصادية ومالية فعالة، واستمرار التزام الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة، والعمل على تعزيز كفاءة الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى الدعم المتواصل الذي يحظى به الأردن من شركائه الدوليين، وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية.

وأشارت الجمعية إلى التوقعات التي أوردها التقرير بشأن تحسن الأداء الاقتصادي خلال السنوات المقبلة، إذ يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني معدلات نمو تصل إلى 2.7 بالمئة في عام 2026، مع إمكانية ارتفاعها إلى حوالي 3 بالمئة على المدى المتوسط، في ظل تسارع تنفيذ الاستثمارات وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وأكدت الجمعية أهمية التوقعات التي تشير إلى انخفاض تدريجي في نسبة الدين العام إلى الناتج



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 4.5% خلال عام 2025 (مقارنة بعام 2024) لتبلغ حوالي 3.171 مليار دينار، مما يعكس استمرار دعم التدفقات الخارجية للاقتصاد الوطني.

أما على صعيد الأسعار، فقد بلغ معدل التضخم 1.36% خلال الربع الأول من عام 2026، ضمن مستويات معتدلة، في حين شهد الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي استقراراً نسبياً خلال الشهرين الأولين من عام 2026. فيما انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة 2.73% خلال الشهرين الأولين من عام 2026 مقارنة بذات الفترة من عام 2025، متأثراً بشكل رئيسي بانخفاض أسعار الصناعات التحويلية.

وفيما يتعلق بالقطاع النقدي والمصرفي، ارتفع عرض النقد بنسبة 2.0% بنهاية شباط 2026، كما ارتفعت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بنهاية آذار 2026 بنسبة 5.2% لتبلغ 26.817 مليار دولار، بما يغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 9.4 شهر. كذلك، سجلت البنوك المرخصة نمواً في مختلف مؤشراتها الرئيسية، حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 2.3% ليصل إلى 75.8 مليار دينار، وارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 1.2% ليلبلغ 36.5 مليار دينار، كما ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 1.4% ليصل إلى 50.7 مليار دينار بنهاية شباط 2026 مقارنة بنهاية عام 2025.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة **3.0%** خلال الربع الرابع من عام **2025** مقارنة بـ **2.6%** خلال ذات الربع من عام **2024**. وذلك رغم آثار الحرب على غزة والمواجهة الإيرانية الإسرائيلية عام **2025**. أما على المستوى السنوي فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام **2025** نمواً بنسبة **2.8%** حيث بلغ **42.021** مليار دينار، مقارنة بـ **40.866** مليار دينار خلال عام **2024**.

وعلى المستوى القطاعي، أظهرت التقديرات الأولية بأن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً خلال الربع الرابع من عام **2025** مقارنة بالربع الرابع من عام **2024**. حيث حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت **7.0%**، تلاه "قطاع التعدين والمحاجر" بنسبة **6.9%**، ثم "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة بلغت **5.2%**، ويليه "قطاع إمدادات الكهرباء" الذي نما بنسبة بلغت **4.5%**.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2023=100)

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي (%)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,783.0	1,851.6	1,975.0	2,106.3	2,262.9	7.4%
التعدين واستغلال المحاجر	1,250.8	1,369.8	1,410.7	1,442.3	1,488.0	3.2%
الصناعة التحويلية	5,956.3	6,169.1	6,527.5	6,789.3	7,136.1	5.1%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	861.6	913.5	958.9	1,001.0	1,049.0	4.8%
إمدادات المياه: أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة	222.4	230.2	247.4	260.1	271.3	4.3%
التشييد	1,426.4	1,492.5	1,531.0	1,512.4	1,533.4	1.4%
تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	2,892.2	3,005.0	3,082.3	3,146.1	3,226.9	2.6%
النقل والتخزين	1,901.8	1,953.2	2,032.1	2,107.8	2,188.5	3.8%
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	528.4	560.0	592.0	599.2	611.6	2.1%
المعلومات والاتصالات	1,044.9	1,114.1	1,167.4	1,190.5	1,229.0	3.2%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2,203.7	2,285.0	2,347.5	2,403.9	2,472.4	2.8%
الأنشطة العقارية	4,848.9	4,905.2	4,971.9	5,056.6	5,086.8	0.6%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	368.3	373.0	392.2	401.7	413.9	3.0%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	287.1	292.8	299.4	305.2	313.8	2.8%
الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الاجتماعي	3,286.2	3,395.7	3,415.9	3,438.6	3,470.5	0.9%
التعليم	2,297.6	2,350.2	2,409.1	2,440.8	2,488.1	1.9%
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1,295.4	1,288.6	1,388.0	1,423.7	1,452.2	2.0%
الفنون والترفيه والترويج	151.2	184.5	199.9	204.7	210.4	2.8%
أنشطة الخدمات الأخرى	408.7	391.9	415.9	425.9	437.0	2.6%
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص	214.3	209.6	212.9	211.3	213.8	1.2%
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الاساسية	33,228.9	34,335.5	35,577.1	36,467.4	37,555.4	3.0%
صافي الضرائب على المنتجات	4,376.8	4,303.1	4,270.5	4,398.8	4,465.9	1.5%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	37,605.7	38,638.7	39,847.7	40,866.2	42,021.3	2.8%

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2021 - 2025



* المصدر: البنك المركزي الأردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.2%** خلال الربع الرابع من عام 2025 بانخفاض مقداره **0.1** نقطة مئوية عن الربع الرابع من عام **2024** إذ بلغ حينها **21.3%**. وبانخفاض مقداره **0.2** نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام **2025** حيث كان **21.4%**. وتبعاً لتلك التطورات فقد بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.3%** خلال عام **2025** مقارنة بنسبة **21.4%** خلال عام **2024**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي
معدل البطالة	24.1%	22.9%	22.0%	21.4%	21.3%	-0.1%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل مقداره **1.436** مليار دينار خلال عام **2025** مقارنة مع **1.148** مليار دينار لعام **2024**، ليحقق بذلك نمواً نسبته **25.1%**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	441	683	1,424	1,148	1,436	25.1%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام **2025** بنسبة **4.5%**، مقارنة بعام **2024**، لتصل إلى حوالي **3.171** مليار دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,845.3	2,912.4	2,985.5	3,033.5	3,171.2	4.5%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة طفيفة مقارنة بذات الفترة من عام 2025، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بحوالي 4.8% فيما انخفض الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 0.26%، وانخفض الرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 0.41%.

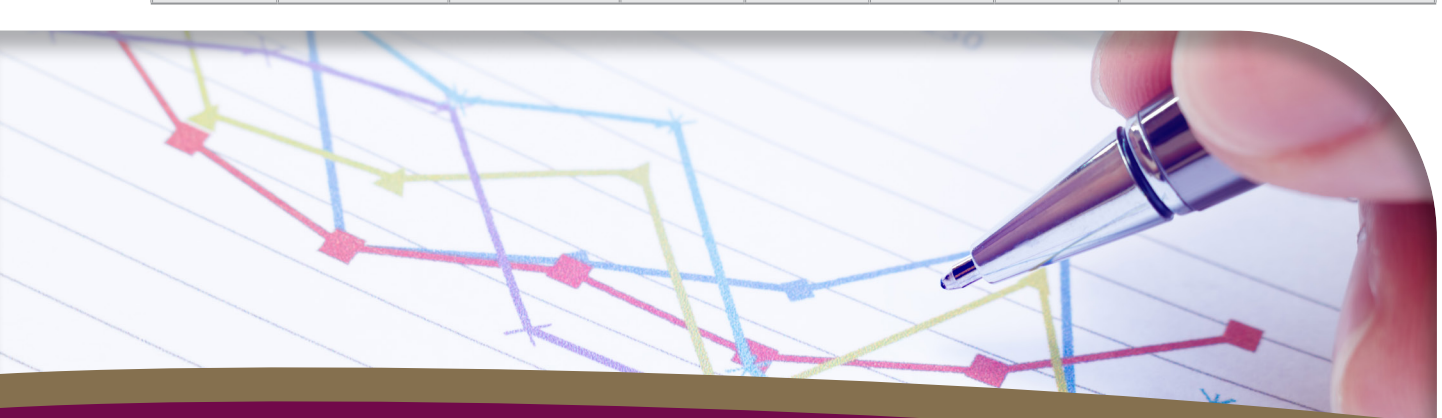
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2018=100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	الشهرين الأولين 2025	الشهرين الأولين 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	144.11	113.55	121.85	123.26	117.75	123.39	97.4
الصناعات التحويلية	86.06	84.16	84.54	85.53	84.21	83.98	-0.26
الكهرباء	139.25	107.73	114.01	117.23	122.04	121.54	-0.41
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	92.27	86.74	87.70	88.84	87.62	87.58	-0.05

كما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 2.73% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 3.43%، فيما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بحوالي 5% والرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 1.2%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2018 = 100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	الشهرين الأولين 2025	الشهرين الأولين 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	151.47	147.19	143.85	147.28	141.47	148.48	4.96
الصناعات التحويلية	138.47	107.25	106.51	105.42	106.49	102.84	-3.43
الكهرباء	184.81	87.09	89.44	89.95	89.78	90.84	1.18
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	141.72	107.75	107.12	106.32	107.04	104.11	-2.73



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **1.36%** خلال الربع الأول من عام **2026** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **112.34** ليصل إلى **113.87**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

البند	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	109.76	110.81	0.96
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	94.98	95.71	0.77
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.18	121.33	2.66
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.63	107.66	0.03
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.55	113.09	0.48
النقل	110.21	111.18	111.50	111.84	110.85	-0.88
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	104.03	106.72	2.58
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	117.97	119.83	1.58
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.63	113.69	2.77
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	119.05	119.51	0.39
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	112.61	117.10	3.99
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.34	113.87	1.36
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	2.02%	1.36%	-



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 حوالي 513 مليون دينار بانخفاض نسبته 5.7% مقارنة بذات الشهر من عام 2025. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً ملموساً بنسبة 21.5% ليصل إلى 9.5 ألف معاملة.

هذا وانخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 1.1% لتبلغ 173 شقة وأرض خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 مقارنة بـ 175 شقة وأرض مباعة خلال ذات الشهر من عام 2025. كما انخفضت من حيث القيمة بنسبة 30.6% لتصل إلى 10 مليون دينار مقارنة بـ 14.4 مليون دينار خلال ذات الشهر من عام 2025.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	544.7	513.4	-5.7%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	25.7	25.9	0.8%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	12.1	9.5	-21.5%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	175	173	-1.1%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	14.4	10.0	-30.6%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	2.6	26%
الأمريكية	1.2	12%
الكندية	1.1	11%
السورية	0.91	9%
جنسيات أخرى	4.2	42%
المجموع	10.0	100%

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 3.0%، فيما انخفضت قيمة المعاد تصديره بنسبة 12.6%. وعليه فإن قيمة الصادرات الكلية تكون قد انخفضت بنسبة 0.8% مقارنة بذات الفترة من العام 2025. وجاء هذا الانخفاض متزامناً مع انخفاض المستوردات بنسبة 2.5% وبالتالي فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 4.8% خلال الشهرين الأولين من عام 2026 مقارنة بذات الفترة من عام 2025.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	الشهرين الأولين 2025	الشهرين الأولين 2026	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	1,311	1,350	3.0
المعاد تصديره	667	854	959	413	361	-12.6
الصادرات الكلية	8,912	9,610	10,583	1,724	1,711	-0.8
المستوردات	18,288	19,095	20,528	3,083	3,005	-2.5
الميزان التجاري	-9,376	-9,485	-9,945	-1,359	-1,294	-4.8
تغطية الصادرات للمستوردات %	49%	50%	52%	56.0%	57.0%	1.0

- التركيب السلي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلي لأبرز السلع المصدرة خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من البوتاس الخام بنسبة 46.5%، فيما انخفضت الصادرات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 27.3%.

التركيب السلي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2023	2024	2025	الشهرين الأولين 2025	الشهرين الأولين 2026	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها	1,326	1,682	1,667	250	266	6.4
الأسمدة اللازوتية او الكيماوية	7,820,1	1,018	1,131	124	125	0.8
الحلي والمجوهرات الثمينة	825	726	860	154	112	-27.3
البوتاس الخام	651	466	554	71	104	46.5
محضرات الصيدلة	532	611	642	68	80	17.6
الفوسفات الخام	603	540	612	68	79	16.2
المواد الأخرى	3,331	3,713	4,158	576	584	1.4
مجموع الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	1,311	1,350	3.0

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 72.3% ومنها هولندا بنسبة 314.3، فيما انخفضت الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 13.2% ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14%.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الشهرين الأولين 2026	الشهرين الأولين 2025	2025	2024	2023	التكتلات الاقتصادية
0.6-	533	536	3,952	3,585	3,076	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
6.9-	135	145	1,230	1,128	984	منها السعودية
41.7	51	36	252	55	58.0	منها سوريا
17.7-	116	141	990	912	635	منها العراق
13.2-	328	378	2,273	2,397	2,062	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
14.0-	314	365	2,184	2,208	1,958	منها الولايات المتحدة الأمريكية
8.8	260	239	2,082	1,802	2,029	الدول الآسيوية غير العربية
2.4	43	42	268.5	229.6	268.2	منها الصين الشعبية
72.3	112	65	624	448	409	دول الاتحاد الأوروبي
314.3	29	7	124.0	92.4	79.4	منها هولندا
25.8	117	93	693	524	669	باقي التكتلات الاقتصادية
151.7	73	29	147	64	110	منها سويسرا
3.0	1,350	1,311	9,624	8,756	8,245	مجموع الصادرات الوطنية

- الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 1.0% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 216.2 مليون دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الشهرين الأولين 2026	الشهرين الأولين 2025	2025	2024	2023	البند/الفترة
1.0%	216.15	214.11	1,681.6	1,541.7	1,103.1	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلي للمستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 37.6% فيما انخفضت من العربات والدراجات وأجزائها بنسبة 38.4%.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

النسبة التغير %	الشهرين الأوليين 2026	الشهرين الأوليين 2025	2025	2024	2023	الصف
-8.8	446	489	2,615	2,651	2,936	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
37.6	205	149	1,714	1,096	1,236	الحلي والمجوهرات الثمينة
7.0-	198	213	1,626	1,346	1,123	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
38.4-	167	271	1,795	1,839	1,604	العربات والدراجات وأجزائها
0.7	151	150	1,002	962	950	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها
9.2	107	98	668.2	650.9	589.6	اللداين ومصنوعاتها
1.1	1,731	1,713	11,047	10,526	9,647	المواد الأخرى
-2.5	3,005	3,083	20,528	19,095	18,288	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الشهرين الأوليين من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من "باقي التكتلات الاقتصادية" بنسبة 30.8% ومنها سويسرا بنسبة 136.6%، في حين انخفضت قيمة المستوردات من كل من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 28% و 22.6% على التوالي.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

النسبة التغير %	الشهرين الأوليين 2026	الشهرين الأوليين 2025	2025	2024	2023	التكتلات الاقتصادية
1.3	875	864	5,444	5,073	4,693	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
8.8-	476	522	2,949	2,912	2,579	منها السعودية
50.0-	4	8	82	61	45.5	منها سوريا
75.7-	9	37	154	186	196	منها العراق
28.0-	172	239	1,776	1,417	1,283	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
30.2-	157	225	1,691	1,419	1,226	منها الولايات المتحدة الأمريكية
-	1,184	1,184	7,568	7,276	7,302	الدول الآسيوية غير العربية
4.6	614	587	4,091	3,662	3,188	منها الصين الشعبية
22.6-	388	501	3,163	2,861	2,874	دول الاتحاد الأوروبي
17.0-	78	94	713	677	623	منها ألمانيا
30.8	386	295	2,577	2,468	2,136	باقي التكتلات الاقتصادية
136.6	97	41	584	350	454.0	منها سويسرا
-2.5	3,005	3,083	20,528	19,095	18,288	إجمالي المستوردات

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 إلى ما قيمته 1.480 مليار دينار مقابل 1.444 مليار دينار خلال ذات الفترة من عام 2025، أي بارتفاع بلغ حوالي 36 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%. وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لانخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 34 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 70 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الانفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الشهرين الأولين من عام 2026 حوالي 1.987 مليار دينار مقابل 1.813 مليار دينار لذات الفترة من عام 2025 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 174 مليون دينار أو ما نسبته 9.6%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 120 مليون دينار أو ما نسبته 7.0%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 54 مليون دينار أو ما نسبته 60.5%.

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي (بعد المنح) في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الشهرين الأولين من عام 2026 ما قيمته 490 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 365 مليون دينار لذات الفترة من عام 2025.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

التغير النسبي %	الشهرين الأولين 2026	الشهرين الأولين 2025	2025	2024	2023	البند
3.4%	1,496.8	1,447.5	9,996.3	9,439.1	9,143.7	اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية
2.5%	1,480.5	1,444.2	9,312.3	8,734.5	8,432	الإيرادات المحلية
-3.1%	1,055.8	1,089.5	6,838.9	6,404.9	6,184.2	إيرادات ضريبية
-20.0%	0.4	0.5	4.0	4.5	5.4	اقتطاعات تقاعدية
19.8%	424.2	354.2	2,469.3	2,325.1	2,242.4	الإيرادات الأخرى
379.4%	16.3	3.4	684.0	704.6	711.7	المنح الخارجية
9.6%	1,986.8	1,813.0	12,252.6	11,537.6	11,004.0	اجمالي الانفاق
7.0%	1,843.8	1,723.9	10,852.2	10,368.0	9,626.8	النفقات الجارية
60.5%	143.0	89.1	1,400.4	1,169.6	1,377.2	النفقات الرأسمالية
34.1%	-490.0	-365.5	-2,256.3	-2,098.5	-1,860.3	العجز/الوفر بعد المنح
37.2%	-506.3	-368.9	-2,940.3	-2,803.1	1,275.2-	العجز/الوفر قبل المنح
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي						
-2.4%	20.3%	22.7%	22.9%	22.7%	22.9%	اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية
-2.6%	20.1%	22.7%	21.3%	21.0%	21.2%	الإيرادات المحلية
-1.5%	27.0%	28.5%	28.0%	27.7%	27.6%	اجمالي الانفاق
-1.1%	-6.7%	-5.6%	-5.2%	-5.0%	-4.7%	العجز/الوفر بعد المنح
-1.3%	-6.9%	-5.6%	-6.7%	-6.7%	-6.5%	العجز/الوفر قبل المنح

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF) بنسبة **1.6%** خلال الشهرين الأولين من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025**. ليصل إلى حوالي **48.128** مليار دينار أو ما نسبته **109.2%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع **47.356** مليار دينار بنهاية عام **2025** أو ما نسبته **108.2%** من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **2.3%** ليصل إلى **26.983** مليار دينار بنهاية شهر شباط من عام **2026** (**61.2%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع **26.384** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**60.3%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **0.8%** ليصل إلى حوالي **21.145** مليار دينار بنهاية شهر شباط من عام **2026** (**48.0%** من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً مع **20.971** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**47.9%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

التغير النسبي %	شباط 2026	2025	2024	2023	2022	البند
2.3%	26,983.1	26,384.4	24,339.5	22,489.9	21,579.2	إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية
0.9%	61.2%	60.3%	58.5%	56.4%	56.8%	% من الناتج المحلي الإجمالي
0.8%	21,145.3	20,971.6	19,822.4	18,691.8	16,911.0	رصيد الدين العام الخارجي
0.1%	48.0%	47.9%	47.6%	46.9%	44.5%	% من الناتج المحلي الإجمالي
1.6%	48,128.4	47,356.0	44,161.9	41,181.7	38,490.2	إجمالي الدين العام
1.0%	109.2%	108.2%	106.1%	103.3%	101.3%	% من الناتج المحلي الإجمالي

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للفترة 2022 - شباط 2026



سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر شباط 2026 بنسبة 1.9% ليصل إلى 6.533 مليار دينار مقارنة بحوالي 6.409 مليار دينار بنهاية عام 2025، وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 4.3% والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 1.2%. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة 2.0% بنهاية شباط من عام 2026 ليصل إلى 48.687 مليار دينار، مقارنة بـ 47.751 مليار دينار بنهاية عام 2025.

البند (مليون دينار)	2022	2023	2024	2025	شباط 2026	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	6,533.3	1.9%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,381.6	10,825.8	4.3%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,959.9	31,328.1	1.2%
عرض النقد	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,751.0	48,687.2	2.0%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 5.2% لتبلغ 26.817 مليار دولار أمريكي في نهاية آذار من عام 2026، مقارنةً مع 25.503 مليار دولار في نهاية عام 2025. يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ 9.4 شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	آذار 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	26,816.9	5.2%

- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 2.3% بنهاية شباط من عام 2026 مقارنةً بنهاية عام 2025 لتصل إلى 75.836 مليار دينار مقارنة مع 74.112 مليار دينار في نهاية عام 2025. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 2.7% لتصل إلى حوالي 67.442 مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة 0.9% لتصل إلى 8.395 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	شباط 2026	التغير النسبي %
الموجودات الأجنبية	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,468.3	8,394.9	-0.9%
الموجودات المحلية	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,644.1	67,441.9	2.7%
إجمالي الموجودات	64,145.3	66,175.8	69,853.3	74,112.3	75,836.8	2.3%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **1.2%** بنهاية شهر شباط من عام **2026** لتصل إلى حوالي **36.495** مليار دينار، مقارنة مع **36.067** مليار دينار بنهاية عام **2025**. وقد شكلت القروض والسلف ما نسبته **58.4%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته **32.9%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي %	شباط 2026	2025	2024	2023	2022	البند
1.2%	36,495.3	36,067.7	34,777.6	33,387.1	32,591.5	إجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
-0.2%	7.1%	7.3%	8.2%	8.4%	9.1%	جاري مدين
-0.2%	58.4%	58.6%	60.3%	62.4%	62.3%	قروض وسلف
-	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	كمبيالات واسناد مخصصة
0.4%	32.9%	32.5%	30.0%	27.7%	27.2%	ذمم بنوك إسلامية
-0.1%	1.1%	1.2%	1.1%	1.0%	0.9%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط من عام 2026 بنسبة 1.4% لتصل إلى حوالي 50.726 مليار دينار مقارنة مع حوالي 50.019 مليار دينار في نهاية عام 2025. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 61.7% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 24.6% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته 13.7% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.3% من إجمالي الودائع حيث بلغت 39.721 مليار دينار بنهاية شباط من عام 2026 مقارنة بـ 39.255 مليار دينار بنهاية عام 2025.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	شباط 2026	التغير النسبي %
اجمالي الودائع	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	50,726.6	1.4%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	24.6%	0.6%
توفير	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	13.7%	-0.1%
لأجل	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	61.7%	-0.5%
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	78.3%	-0.2%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	39,721.5	1.2%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	21.7%	0.2%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	11,005.1	2.2%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.8%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **5.6%** خلال النصف الأول من عام **2024**، في حين انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **71.3%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **73.1%** خلال ذات الفترة من عام **2024**. هذا وبلغت نسبة كفاية رأس المال **18.0%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **17.6%** لذات الفترة من عام **2024**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **142.4%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **138.8%** خلال النصف الأول من عام **2024**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وحققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.3%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **1.2%** للنصف الأول من عام **2024**، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **11.5%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **9.8%** لذات الفترة من عام **2024**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2022 - النصف الأول 2025)

المؤشر (%)	2022	2023	2024	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	4.5%	5.1%	5.6%	5.6%	5.8%	0.2%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	81.5%	75.6%	74.5%	73.1%	71.3%	-1.8%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	3.8%	5.4%	6.1%	6.7%	7.2%	0.5%
نسبه كفاية راس المال	17.3%	17.9%	18.0%	17.6%	18.0%	0.4%
نسبه السيولة القانونية	138.0%	142.5%	144.7%	138.8%	142.4%	3.6%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8.8%	9.3%	9.1%	9.8%	11.5%	1.7%
العائد على الموجودات (ROA)	1.0%	1.1%	1.1%	1.2%	1.3%	0.1%

- هيكل أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بنهاية شباط من عام **2026** مقارنةً بكانون الثاني **2026** وبنهاية عام **2025**. وبلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **5.75%** وسعر إعادة الخصم **6.75%** وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة **6.50%**، فيما بلغ سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة **5.50%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2021	2022	2023	2024	شباط 2026	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	6.50	7.50	6.50	5.75	5.75	-
سعر إعادة الخصم	7.50	8.50	7.50	6.75	6.75	-
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25	7.25	6.50	6.50	-
سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	7.25	6.25	5.50	5.50	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.69%** بنهاية شباط من عام **2026**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.35%**، والودائع لأجل **5.04%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	شباط 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
-	0.69	0.69	0.69	0.53	0.37	تحت الطلب
0.02	0.35	0.33	0.32	0.31	0.41	توفير
-0.18	5.04	5.22	5.88	5.94	4.61	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين **8.04%** بنهاية شباط من عام **2026**، وانخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **7.70%**، وانخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة ليبلغ **8.64%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	شباط 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
-0.10	8.04	8.14	8.72	9.07	8.30	جاري مدين
-0.24	7.70	7.94	8.30	8.82	8.34	قروض وسلف
-0.98	8.64	9.62	10.25	8.69	8.36	كمبيالات واسناد مخصومة

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال شهر آذار من عام **2026** ما مجموعه **567.5** ألف شيك بقيمة **3.433** مليار دينار، أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **20.1** ألف شيك ونسبة **3.5%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **119.6** مليون دينار ونسبة **3.5%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات فقد كانت بما مجموعه **13.8** ألف شيك (بقيمة **76.0** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **63.6%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **6.3** ألف شيك (بقيمة **43.5** مليون دينار) ونسبة **36.4%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة وذلك بنهاية شهر آذار من عام **2026**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر نيسان من عام 2026 بنسبة **5.95%** ليبلغ **5903** نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لأحد عشر بنكاً ارتفاعاً تراوح ما بين **0.8%** إلى **23.0%**، فيما شهدت أسعار الإغلاق لبنكين اثنين انخفاضاً بنسبة **1.6%** و **11.3%**.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر نيسان من عام 2026 حوالي **21.2** مليون سهم وإجمالي عدد عقود بلغ **13837** عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **78.2** مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر نيسان 2026

(من 29-1 نيسان 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الإغلاق السابق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	6.26	6.75	6.23	6.72	0.46	6.54	21	38,685,854	5,911,326	4,489
بنك الاتحاد	UBSI	2.81	3.1	2.8	3.1	0.29	2.89	20	1,616,351	559,938	552
بنك الإسكان	THBK	4.39	4.83	4.39	4.67	0.28	4.58	20	1,081,921	236,180	391
بنك المال	CAPL	2.88	3.1	2.86	3.04	0.16	2.97	21	6,458,035	2,177,892	1,065
البنك الأهلي	AHLI	1.28	1.4	1.26	1.4	0.12	1.34	21	3,226,453	2,411,024	794
بنك القاهرة عمان	CABK	1.38	1.44	1.32	1.42	0.04	1.39	20	6,007,706	4,315,107	1,160
بنك الأردن	BOJX	2.49	2.61	2.47	2.6	0.11	2.5	21	2,100,484	841,075	466
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.75	4.95	4.71	4.79	0.04	4.81	20	16,039,531	3,337,300	3,408
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.2	3.32	3.04	3.15	-0.05	3.22	20	841,964	261,702	417
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.94	1.94	1.68	1.72	-0.22	1.73	15	148,768	85,920	100
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	3.44	4.23	3.34	4.23	0.79	3.61	20	1,450,770	402,295	671
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.18	1.28	1.16	1.24	0.06	1.22	14	20,795	17,048	30
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.79	0.85	0.78	0.82	0.03	0.81	19	511,958	633,039	294
المجموع لقطاع البنوك											
		78,190,590	21,189,846	13,837							

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر نيسان = 5903.07 / التغير عن الشهر السابق = 5.95% +

* المصدر: بورصة عمان



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات



الغسل الأخضر

الدكتور حسام باسم حداد



في عصر لم يعد فيه الأداء البيئي مجرد خيار أخلاقي بل أصبح مؤشراً رئيسياً يحكم أسعار الأسهم وتكاليف الاقتراض واستقطاب الاستثمارات المؤسسية، وجدت الشركات نفسها تحت ضغط وجودي لإظهار التزامها بالاستدامة. لكن هذه المعادلة الجديدة ولدت ظاهرة خفية ومعقدة تعرف في الأدبيات الأكاديمية باسم: الغسل الأخضر (Greenwashing)، وهو مفهوم يُعرف أكاديمياً بأنه الفصل الاستراتيجي بين التواصل الرمزي للشركة حول حماية البيئة وبين أفعالها الجوهرية على الأرض، أو بشكل أكثر دقة، الإفصاح الانتقائي عن المعلومات البيئية الإيجابية مع حجب المعلومات السلبية عمداً بهدف خلق تصور مفضل عن الأداء الحقيقي للمنشأة. هذا التعريف الأكاديمي الذي طوره باحثون مثل (Thomas P. Lyon, John W. Maxwell)، يؤكد أن المشكلة ليست في صمت الشركات عن البيئة، بل في بناء واقع وهمي يقود المستثمرين والجهات التنظيمية إلى قرارات مالية تستند إلى معلومات غير صحيحة.

تغيير جوهري في معاييرها، وهو ما حدث مؤخراً مع مدير أصول أوروبي ضخم اتُهم بالاحتفاظ باستثمارات في الفحم والنفط ضمن صندوق أسماه (الإختيار الواعي)، مما كلف الشركة غرامات بملايين الدولارات وهبوطاً في سمعتها. أما في قطاع الأزياء فتتخذ الظاهرة شكلاً آخر يتمثل في استخدام مصطلحات فضفاضة وغامضة مثل (منتجات صديقة للبيئة) أو (طبيعية) دون تقديم أدلة قابلة للقياس حيث تكتشف التحقيقات لاحقاً أن هذه المنتجات تحتوي على نسب ضئيلة من المواد المُعاد تدويرها، بينما تعتمد الغالبية العظمى من عمليات التصنيع على أصباغ ضارة ومياه ملوثة.

ما نستخلصه من هذه القراءات المتصلة هو أن الغسل الأخضر ليس مجرد إعلان كاذب يمكن احتواؤه بقوانين حماية المستهلك، بل هو استراتيجية مؤسسية معقدة تتشكل تبعاً لسياق كل قطاع فهي في الصناعات التحويلية تعتمد على الغش التقني وفي الخدمات المالية تعتمد على إخفاء المعلومات وفي قطاع المستهلك تعتمد على التضليل اللغوي. وبالتالي، فإن مواجهتها تتطلب استجابات متعددة على عدة جبهات منها تطوير نماذج كشف آلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل اللغة الطبيعية لتحليل و تمزيق هذه الإفصاحات الانتقائية وكشف التناقضات فيها، ومنها تصميم عقوبات مالية في عقود الديون نفسها تسمح للبنوك بزيادة الفائدة أو استدعاء القرض فور ثبوت تورط الشركة في الغسل الأخضر. وإلى أن تصبح هذه الآليات فعالة برأيي، يظل الغسل الأخضر واحداً من أخطر تحديات التحول العادل نحو اقتصاد منخفض الكربون لأنه لا يخدع المستهلكين فحسب بل يزيغ وجه الأسواق المالية ذاتها.

Dr.hhaddad@outlook.com

إن أهمية دراسة هذه الظاهرة تتجاوز الجانب الأخلاقي إلى جوهر الاستقرار المالي للأسواق، وذلك لأن الحوافز المالية للانخراط فيها أصبحت هائلة بفضل تحول رأس المال العالمي نحو التصنيفات الخضراء. فالحصول على درجة عالية في معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG: Environmental, Social, and Governance) يسمح للشركات بالاقتراض بتكلفة أقل، وإصدار سندات خضراء بشروط ميسرة وجذب صناديق الاستثمار التي تفرض عليها لوائحها الجديدة عدم التعامل إلا مع شركات نظيفة. وهذا يعني أن شركة تمارس الغسل الأخضر قد تخفض تكلفة ديونها بشكل مصطنع، وبالتالي تتفوق على الشركات الملتزمة حقاً والتي تتحمل أعباء التحول البيئي الباهظة. ومع ذلك، فإن هذه المقايضة بين المخاطر والعائد تتحول إلى كارثة بمجرد اكتشاف الخداع حيث تظهر الدراسات الحديثة أن فضاء الغسل الأخضر عادة ما تؤدي إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم وارتفاع فوري في تكلفة الديون، وربما الأسوأ من ذلك، أنها تحدث عدوى سمعة تمتد إلى القطاع بأكمله، مما يؤدي إلى أزمة ثقة في جميع أدوات التمويل المستدام وليس فقط في الشركة المخالفة.

لفهم هذا الخطر بشكل ملموس يمكن تتبع عدة أمثلة واقعية توزعت على قطاعات مختلفة، بدءاً بقطاع الطاقة والصناعات الثقيلة حيث الأشهر كانت فضيحة عملاقة السيارات الألمانية (Volkswagen) التي زورت بيانات انبعاثات عوادم سياراتها لتبدو متوافقة مع المعايير عبر برمجيات خادعة تخفض الانبعاثات أثناء الاختبارات فقط، لتعود إلى مستويات أضعاف ما هو مسموح به أثناء القيادة العادية. وفي القطاع المالي، ظهر ما يسمى بمراجعة العلامات الخضراء حيث تعيد صناديق الاستثمار الكبرى تسمية منتجاتها التقليدية على أنها (مستدامة) دون

حصافة السياسات وقوة الجهاز المصرفي: كيف حافظ الاقتصاد الأردني على توازنه في 2026؟

يوسف محمد ضمرة

على التعامل مع التطورات الإقليمية والدولية دون الحاجة إلى مزيد من التشدد النقدي. كما أطلق البنك المركزي خلال شهر نيسان 2026 حزمة احترازية بقيمة 760 مليون دينار أردني، هدفت إلى دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتعزيز السيولة والاستقرار في السوق المحلي، وهو ما يعكس مستوى عالياً من الجاهزية والقدرة على استشراف المخاطر والتعامل معها بصورة مبكرة.

وتُظهر المؤشرات النقدية والمالية بنهاية الربع الأول من عام 2026 حجم المتانة التي يتمتع بها الاقتصاد الأردني، حيث بلغت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي نحو 26.8 مليار دولار، وهو مستوى يتجاوز المعايير الدولية بأكثر من ثلاثة أضعاف، ويكفي لتغطية مستوردات المملكة لفترة تقارب 9.4 أشهر. كما سجلت الاحتياطيات الأجنبية نمواً تجاوز 1.3 مليار دولار مقارنة بنهاية عام 2025، في مؤشر واضح على استمرار تدفق العملات الأجنبية وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني. وفي الوقت ذاته، انخفض معدل الدولة إلى 18.1% مقارنة مع 18.8% في عام 2025، ما يعكس تنامي الثقة بالدينار الأردني، فيما حافظ معدل التضخم على مستويات منخفضة بلغت نحو 1.4% خلال الربع الأول من العام، الأمر الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والنقدية في الحفاظ

يعد الأردن أحد أبرز النماذج الاقتصادية في المنطقة الذي تميز بقدرته في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والاستمرار في مسار النمو والتنمية، رغم التحديات الإقليمية والعالمية المتلاحقة. فمنذ مطلع عام 2026، واجه الاقتصاد الأردني ضغوطاً تمثلت في استمرار التوترات الإقليمية، وارتفاع مستويات عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، وتذبذب أسعار الطاقة والسلع، إضافة إلى استمرار تشديد السياسات النقدية عالمياً. ومع ذلك، أظهر الاقتصاد الوطني قدرة واضحة على الصمود والتكيف، مستنداً إلى سياسات نقدية ومالية حكيمة، وإلى متانة الجهاز المصرفي الأردني وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والرقابية في المملكة.

وقد لعب البنك المركزي الأردني دوراً محورياً في تعزيز هذا الاستقرار من خلال تبني سياسة نقدية متوازنة هدفت إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز الثقة بالدينار الأردني، والحد من الضغوط التضخمية. وفي هذا الإطار، قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني خلال اجتماعها الثالث لعام 2026 تثبيت سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى 5.75%، في خطوة عكست ثقة البنك المركزي بمتانة الاقتصاد الوطني وقدرته

والمؤسسات الاقتصادية على تعزيزها خلال المرحلة المقبلة. فقد أطلقت جمعية البنوك في الأردن، برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، "دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء للبنوك والمؤسسات المالية"، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، بهدف مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على تصميم وتطوير منتجات مالية خضراء تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتنسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وعلى المستوى الدولي، حظي الاقتصاد الأردني بإشادات وتقييمات إيجابية من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، التي أكدت قدرة المملكة على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي رغم التحديات المحيطة. فقد ثبتت وكالة موديز التصنيف الائتماني للأردن عند مستوى Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما أكدت وكالة فيتش متانة الاقتصاد الأردني ونجاعة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها المملكة، ما يعكس قوة المنظومة الاقتصادية الأردنية وقدرتها على الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح والتنمية المستدامة.

وفي ضوء هذه المؤشرات، يمكن القول إن الاقتصاد الأردني يقدم خلال عام 2026 نموذجاً متميزاً في القدرة على إدارة التحديات وتحويل الأزمات إلى فرص للنمو والتطوير. فقد أثبتت السياسة النقدية الأردنية كفاءتها في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، فيما واصل الجهاز المصرفي أداء دوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة بالقطاع المالي. كما أظهرت القطاعات الاقتصادية المختلفة قدرة واضحة على التكيف والنمو رغم الظروف الإقليمية والدولية الصعبة، في وقت يفتح فيه التوجه نحو التمويل الأخضر والاستدامة آفاقاً جديدة أمام الاقتصاد الأردني لتعزيز تنافسيته وجذب الاستثمارات النوعية وتحقيق التنمية المستدامة، ما يرسخ مكانة الأردن كإقتصاد يتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار وقادر على مواصلة مسيرة النمو والتحديث رغم مختلف التحديات.

على الاستقرار السعري.

ويُعَدّ الجهاز المصرفي الأردني أحد أهم عناصر القوة والاستقرار في الاقتصاد الوطني، حيث أثبت خلال السنوات الماضية قدرة كبيرة على مواجهة الأزمات والتعامل مع الصدمات الاقتصادية والإقليمية. حيث تؤكد مؤشرات القطاع أن البنوك تتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال، وأنها قادرة على الاستمرار في تقديم خدماتها والمحافظة على استقرارها حتى في السيناريوهات الاقتصادية الصعبة. كما يواصل الجهاز المصرفي أداء دوره الحيوي في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودعم النشاط الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، ما يجعله ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في المملكة.

ومن المؤشرات المهمة التي تؤكد متانة الاقتصاد الأردني واستمرار مسار النمو، الأداء الإيجابي للعديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الأشهر الأولى من عام 2026. فقد سجلت الصادرات الوطنية نمواً بنسبة تقارب 3% خلال أول شهرين من العام، لتصل قيمتها إلى نحو 1.9 مليار دولار، مدفوعة بأداء قوي لعدد من القطاعات الصناعية والتصديرية، وفي مقدمتها قطاع البوتاس والأسمدة، وقطاع الصناعات الدوائية، وقطاع الألبسة والمنسوجات. كما شهدت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج نمواً بنسبة 12.7% خلال أول شهرين من عام 2026، لتصل إلى نحو 740 مليون دولار، فيما بلغ الدخل السياحي خلال الربع الأول من العام نحو 1.65 مليار دولار. كذلك سجل الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً بنسبة 25.1% خلال عام 2025 ليقترّب من ملياري دولار، في مؤشر مهم على استمرار جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية وثقة المستثمرين المحليين والدوليين بالاقتصاد الوطني.

وفي إطار التوجهات المستقبلية للاقتصاد الأردني، برز التمويل الأخضر والاستدامة كأحد المحاور الاستراتيجية المهمة التي يعمل القطاع المصرفي

فاز السباق الفوز!

وفّر وتأهّل للربح
بجوائز حسابات التوفير

لعرفة المزيد، امسح رمز ال QR



تطبق الشروط والأحكام

تسري الحملة حتى 2026-12-31

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية



كريف الأردن للمعلومات الائتمانية توقع اتفاق



وقّعت شركة كريف الأردن للمعلومات الائتمانية اتفاقية لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني لشركة قاليو الأردن، إحدى الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في خطوة تعكس توسّع كريف الأردن في خدمة مؤسسات التمويل المتخصصة وشركات التكنولوجيا المالية، ويعزّز حضورها في القطاعات المرتبطة بالحلول التمويلية الرقمية في السوق الأردني. وتأتي هذه الاتفاقية في ظل التطور المتسارع الذي يشهده قطاع التمويل الرقمي في المملكة، وارتفاع الحاجة إلى أدوات أكثر دقة في تقييم الجدارة الائتمانية وإدارة المخاطر.

رخصة التمويل المتخصص، بما يشمل تقديم خدمات الشراء الآن والدفع لاحقاً.

ومن خلال هذه الشراكة، تواصل كريف الأردن توسيع نطاق خدماتها لتشمل شريحة متنامية

كما تأتي في وقت تواصل فيه قاليو ترسيخ وجودها في الأردن، بعد حصولها مطلع كانون الثاني 2026 على الموافقة النهائية من البنك المركزي الأردني لإطلاق عملياتها وخدماتها رسمياً بموجب

بـ خدمات الاستعلام الائتماني مع قاليو الأردن



الأردن خطوة مهمة نحو بناء منظومة تمويل أكثر دقة وكفاءة، إذ تتيح للشركة الاستناد إلى بيانات ائتمانية موثوقة عند تقييم الطلبات وإدارة المخاطر، بما يدعم تقديم حلول تمويلية مسؤولة وسريعة تتناسب مع احتياجات العملاء في السوق الأردني.

وأضاف اليوسف أن قاليو تنظر إلى السوق الأردني باعتباره سوقاً واعداً لنماذج التمويل الرقمي، وأن التعاون مع كريف من شأنه أن يدعم نمو الشركة على أسس تنظيمية ومؤسسية واضحة.

ويعكس هذا التعاون توجهاً متزايداً في الأردن نحو دمج شركات التمويل المتخصص وشركات التكنولوجيا المالية ضمن منظومة المعلومات الائتمانية، بما يعزز الانضباط الائتماني، ويرفع جودة التقييم، ويدعم التوسع المسؤول في تقديم الحلول التمويلية الرقمية بما يتماشى مع احتياجات السوق الأردني وتطوره التنظيمي.

من الشركات العاملة في الحلول التمويلية الحديثة، بما يواكب التحولات التي يشهدها السوق الأردني، ويدعم بناء منظومة تمويل أكثر كفاءة وانضباطاً واعتماداً على البيانات.

وقال مدير عام شركة كريف الأردن، الدكتور أحمد عامودي، إن الاتفاقية تمثل امتداداً لاستراتيجية الشركة الهادفة إلى توسيع قاعدة الجهات المستفيدة من خدمات الاستعلام الائتماني، بما يساهم في رفع كفاءة القرارات الائتمانية وتعزيز إدارة المخاطر لدى شركات التمويل الحديثة.

وأضاف عامودي أن انضمام شركة تعمل وفقاً لنموذج تمويلي متطور مثل قاليو يعكس اتساع دور المعلومات الائتمانية في دعم الابتكار المالي وتعزيز الشمول المالي في المملكة.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة قاليو الأردن، محمد اليوسف "تمثل الاتفاقية مع كريف

كريف الأردن

توقع اتفاقية تقديم خدمات الاستعلام

وقّعت شركة كريف الأردن اتفاقية لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني مع شركة المدى المتخصص للابتكار الرقمي، في خطوة تعكس توسع الشركة نحو قطاع التكنولوجيا المالية وتعزيز تكاملها مع حلول الدفع الرقمية في السوق الأردني.

دفعات متساوية دون فوائد، ضمن تجربة دفع مرنة وسريعة.

كما تُعد أول منصة أردنية في هذا المجال تدخل مرحلة الاختبار التنظيمي لدى البنك المركزي الأردني، ما يعكس التزامها بالمعايير الرقابية وتقديم حلول مالية شفافة وآمنة.

وقال المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة مدى، محمد مرعي، إن هذه الاتفاقية تمثل خطوة نوعية في تطوير خدمات الدفع المرنة في الأردن، وتمكّننا من تقديم حلول مالية أكثر ذكاءً ومرونة، بما يحقق تجربة سلسلة وآمنة للعملاء والتجار.

وقال مدير عام شركة كريف الأردن الدكتور أحمد عامودي، إن هذه الاتفاقية تأتي ضمن استراتيجية الشركة للتوسع في خدمة شركات التكنولوجيا المالية، مؤكداً أن التعاون مع مدى يساهم في تعزيز دقة القرارات الائتمانية وتحسين إدارة المخاطر، خصوصاً في نماذج الأعمال الحديثة مثل خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً"، بما يدعم جهود الشمول المالي ويعزز ثقة المستخدمين في الحلول الرقمية.

وتُعد شركة "مدى" من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الأردن، حيث تقدم خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (BNPL)، بما يتيح للعملاء تقسيم مشترياتهم إلى أربع

م ائتماني مع المدى للابتكار الرقمي



صندوق النقد الدولي يعزز الثقة بالاقتصاد الأردني ومسار الإصلاح

صندوق النقد الدولي يقر بتقدم الأردن في المراجعتين الخامسة والثانية. الاقتصاد الأردني يحافظ على تماسكه رغم تداعيات الحرب الإقليمية. سياسات نقدية ومالية متوازنة تعزز الاستقرار وثقة الأسواق. القطاع المصرفي الأردني يرسخ متانته ويدعم النمو الاقتصادي. مسار إصلاحي واضح يقود نحو خفض الدين وتعزيز الاستدامة.

في الحد من انتقال هذه التأثيرات إلى الداخل. الاستجابة الحكومية جاءت مبكرة وشاملة، وركزت على حماية ركائز الاقتصاد الأساسية. تم اتخاذ إجراءات لضمان أمن الطاقة واستمرارية الإمدادات، إلى جانب تسهيل سلاسل التوريد وتوفير السيولة في الأسواق المالية، كما تم تقديم دعم موجه للفئات والقطاعات الأكثر تأثراً، وهو ما ساعد في الحفاظ على توازن النشاط الاقتصادي وتقليل حدة الصدمة.

في الجانب النقدي، واصل البنك المركزي الأردني إدارة السياسة النقدية بكفاءة، حيث حافظ على معدل تضخم دون 2 بالمئة، وهو مستوى يعكس استقرار الأسعار وقدرة السياسة النقدية على ضبط التوقعات، وهذا الأداء مدعوم باحتياطات قوية من العملات الأجنبية، تعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات، وتدعم استقرار سعر الصرف، خاصة في ظل الالتزام المستمر بربط الدينار بالدولار.

القطاع المصرفي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية لهذا الاستقرار، حيث يتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة ورأس المال، ويواصل تطبيق

جاء إعلان صندوق النقد الدولي التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الخامسة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد والثانية لتسهيل الصلابة والاستدامة ليؤكد أن مسار الإصلاح يسير وفق خطة واضحة ومدعومة دولياً.

وهذا التطور يعكس تقييماً موضوعياً لسياسات اقتصادية حافظت على تماسك المؤشرات الكلية، ونجحت في احتواء آثار التوترات المحيطة، بما يعزز من ثقة المؤسسات الدولية والأسواق في قدرة الاقتصاد الوطني على الاستمرار في تحقيق الاستقرار والانطلاق نحو نمو أكثر استدامة.

الأداء الاقتصادي خلال عام 2025 ومطلع عام 2026 يوضح قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع التحديات، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بلغ 2.8 بالمئة، مع مؤشرات على تحسن إضافي في بداية العام الحالي.

وهذا النمو تحقق في بيئة إقليمية ضاغطة تأثرت بالحرب وتداعياتها على التجارة والطاقة والسياحة، لكن السياسات الاقتصادية ساهمت

السيادي عند مستوى "Ba3" مع نظرة مستقبلية مستقرة ليؤكد قوة الأسس الاقتصادية. وهذا القرار يعكس تقييماً إيجابياً لقدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات، ويعزز ثقة المستثمرين، ويخفض من كلفة التمويل، كما يشير إلى فاعلية السياسات النقدية والمالية، وكفاءة المؤسسات في إدارة التوازنات الاقتصادية.

التوقعات المستقبلية تشير إلى استمرار التحسن، حيث من المتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً بنحو 2.7 بالمئة خلال عام 2026، مع إمكانية ارتفاعه إلى نحو 3 بالمئة على المدى المتوسط.

وهذا التحسن مرتبط بتسارع تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتحسن بيئة الأعمال، وزيادة النشاط الاقتصادي، كما تشير التقديرات إلى انخفاض تدريجي في نسبة الدين العام، وهو ما يعزز من الاستدامة المالية ويمنح الاقتصاد مساحة أكبر للتحرك.

في جانب التطوير المؤسسي، يواصل الأردن تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع المالي، خاصة في مجالات الاستدامة، حيث تم إصدار تعليمات تتعلق بالإفصاح والتقارير المناخية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وهذا التوجه يعكس إدراكاً للتحولات العالمية في القطاع المالي، ويعزز من جاهزية النظام المالي لمتطلبات المرحلة المقبلة.

المحصلة أن الاقتصاد الأردني يتحرك ضمن مسار متوازن يجمع بين الاستقرار والإصلاح، ويستند إلى سياسات واضحة ومؤسسات قادرة على التنفيذ، والتقدم في برامج صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات النقدية، ومتانة القطاع المصرفي، كلها عوامل تعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

لكن المرحلة المقبلة تتطلب الاستمرار في هذا النهج، مع التركيز على تعظيم أثر الإصلاحات على النمو وفرص العمل، بما يحقق نتائج ملموسة على مستوى الاقتصاد الحقيقي.

أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والامتثال، وهذا الواقع يعكس قوة الإطار الرقابي الذي يقوده البنك المركزي، ويعزز ثقة المتعاملين والمستثمرين، كما يواصل القطاع المصرفي دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية، ودعم القطاعين الإنتاجي والخدمي، وتوسيع نطاق الشمول المالي.

برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي يحقق تقدماً ملموساً، حيث تم استيفاء جميع معايير الأداء الكمي الخاصة بالمراجعة الخامسة بهوامش مريحة، كما تسير المعايير الهيكلية وفق المسار المخطط. هذا التقدم يعكس التزاماً فعلياً بتنفيذ الإصلاحات، ويعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو أكثر استدامة. كما أن الإصلاحات تركز على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، وزيادة مرونة سوق العمل، بما يساهم في تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل.

وفي الجانب المالي، تتبنى الحكومة مساراً واضحاً لإدارة الدين العام، يستهدف خفض نسبته إلى 80 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028، وهذا المسار يعتمد على تعزيز الإيرادات العامة من خلال تحسين كفاءة التحصيل، إلى جانب رفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو أولويات اقتصادية ذات أثر مباشر، وهذه السياسة تعكس توجهاً نحو الاستدامة المالية، وتوازناً بين دعم النمو وضبط العجز.

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي يتيح أيضاً توفير تمويل إضافي بقيمة تقارب 197 مليون دولار، موزعة بين 140 مليون دولار ضمن تسهيل الصندوق الممدد، و57 مليون دولار ضمن تسهيل الصلابة والاستدامة، وهذا التمويل يعزز الاحتياطات ويدعم قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها، لكنه يحمل أيضاً دلالة على الثقة الدولية في الاقتصاد الأردني ومسار إصلاحه.

وفي السياق ذاته، جاء تثبيت التصنيف الائتماني

ارتفاع الصادرات الوطنية الى سوريا بنسبة 41.7% والى الاتحاد الأوروبي بنسبة 72.3%



أظهرت بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2026 صورة مركبة للأداء التجاري، تجمع بين تحسن نوعي في الصادرات الوطنية وتراجع محدود في المؤشرات الإجمالية، في ظل تغيرات واضحة في هيكل الأسواق والسلع.

وبحسب التقرير، ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 3.0 بالمئة لتبلغ 1,350 مليون دينار، في حين انخفضت قيمة إعادة التصدير بنسبة 12.6 بالمئة لتصل إلى 361 مليون دينار، وبذلك، استقرت قيمة الصادرات الكلية عند 1,711 مليون دينار، مسجلة انخفاضاً طفيفاً نسبته 0.8 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025.

في المقابل، تراجعت المستوردات بنسبة 2.5 بالمئة لتبلغ 3,005 مليون دينار، ما انعكس إيجاباً على العجز في الميزان التجاري الذي انخفض إلى 1,294 مليون دينار، بتحسّن بلغت قيمته 65 مليون دينار وبنسبة 4.8 بالمئة.

كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات إلى 57.0 بالمئة، مقارنة مع 56.0 بالمئة في الفترة نفسها من العام 2025، بزيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة.

وعلى المستوى الشهري، بلغ إجمالي الصادرات خلال شهر شباط 2026 نحو 811 مليون دينار، توزعت بين 643 مليون دينار للصادرات الوطنية و168 مليون دينار لإعادة التصدير، في حين بلغت المستوردات 1,502 مليون دينار، ليسجل العجز التجاري 691 مليون دينار، وعند المقارنة مع شباط 2025، تراجعت الصادرات الكلية بنسبة

خلال الفترة ذاتها نمواً لافتاً في عدد من السلع التصديرية، حيث سجلت صادرات البوتاس الخام ارتفاعاً بنسبة 46.5 بالمئة، تلتها محضرات الصيدلة بنسبة 17.6 بالمئة، والفوسفات الخام بنسبة 16.2 بالمئة، إلى جانب الألبسة وتوابعها بنسبة 6.4 بالمئة، والأسمدة الكيماوية بنسبة 0.8 بالمئة. وفي المقابل، شهدت بعض بنود المستوردات ارتفاعاً، أبرزها الحلي والمجوهرات بنسبة 37.6 بالمئة، واللدائن بنسبة 9.2 بالمئة، والآلات والمعدات الكهربائية بنسبة 0.7 بالمئة، فيما تراجعت مستوردات النفط الخام ومشتقاته بنسبة 8.8 بالمئة، والأدوات الآلية بنسبة 7.0 بالمئة، والعربات والدراجات بنسبة 38.4 بالمئة.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي، فقد جاء النمو في الصادرات الوطنية مدفوعاً بزيادة الطلب من الأسواق الآسيوية غير العربية، بما فيها الصين، إلى جانب أسواق الاتحاد الأوروبي، حيث برزت هولندا كأحد الوجهات النشطة.

كما سجلت الصادرات إلى سوريا نمواً بنسبة 41.7 بالمئة، وإلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 72.3 بالمئة، ما يعكس تحولاً تدريجياً في خارطة التصدير الأردنية نحو أسواق أكثر تنوعاً.

في المقابل، تركزت الزيادة في المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية، إضافة إلى الصين، ما يشير إلى استمرار الاعتماد على هذه الأسواق كمصادر رئيسية للسلع المستوردة.

بالمحصلة، تعكس المؤشرات تحسناً في كفاءة الصادرات الوطنية وقدرتها على اختراق أسواق جديدة، مقابل استمرار التحديات المرتبطة بإعادة التصدير والتقلبات الشهرية في الأداء التجاري، ما يضع ملف تنويع الصادرات وتعزيز القيمة المضافة في صدارة الأولويات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

6.8 بالمئة، والصادرات الوطنية بنسبة 4.9 بالمئة، وإعادة التصدير بنسبة 13.4 بالمئة، مقابل ارتفاع المستوردات بنسبة 6.0 بالمئة، ما أدى إلى اتساع العجز التجاري بنسبة 26.3 بالمئة خلال هذا الشهر. ويعكس التحليل القطاعي للتجارة الخارجية



استقرار الدين العام يعكس كفاءة إدارة المالية العامة



تقليص أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة.

وتدعم هذه المسارات قدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها متوسطة الأجل، والمتمثلة بخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي، وصولاً إلى نحو 80 بالمئة بحلول عام 2028، ضمن إطار يعزز الاستقرار المالي ويحد من المخاطر المرتبطة بالمدىونية.

تمكنت السياسات الحكومية من الحفاظ على استقرار مستويات الدين العام رغم الضغوط الاقتصادية، مستندة إلى نهج مالي ركّز على تنويع أدوات التمويل وإعادة هيكلة المديونية عبر استبدال الالتزامات مرتفعة الكلفة بأخرى أقل تكلفة.

وتشير بيانات النشرة المالية العامة إلى أن رصيد الدين العام، بعد استثناء حيازات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، بلغ نحو 36.6 مليار دينار مع نهاية شهر شباط 2026، بما يعادل 83.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ذاته.

وتعكس هذه الأرقام محافظة الدين العام على مستوياته المسجلة في نهاية عام 2025، في دلالة مباشرة على فعالية الإجراءات الحكومية المتبعة في إدارة الدين، لا سيما في ما يتعلق بإعادة هيكلة الالتزامات المالية وتخفيف كلفتها.

وفي هذا السياق، أسهمت سياسة التمويل المعتمدة لعام 2026 في تعزيز الاستدامة المالية، من خلال التوسع في الحصول على قروض ميسرة، إلى جانب سداد استحقاقات سندات اليوروبوند والسندات المحلية بشروط أقل كلفة مقارنة بالفترات السابقة. وقد انعكس ذلك إيجاباً على

“البوتاس” تسجل أعلى نمو بالصادرات بـ 46.5% في أول شهرين من 2026

استراتيجية راسخة مكنت الشركة من التعامل مع تقلبات الأسواق العالمية، وتعزيز قدرتها على تحقيق نمو مستدام، مؤكداً أن الشركة تواصل دورها المحوري في رفد الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية ودعم خزينة الدولة.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للشركة، الدكتور معن النصور، أن الأداء الذي حققه صادرات البوتاس يعكس تكامل المنظومة التشغيلية للشركة وكفاءة إدارتها لمختلف مراحل الإنتاج والتسويق، مشيراً إلى أن هذا النمو يأتي نتيجة مباشرة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين إدارة الكلف، والتوسع المدروس في الأسواق العالمية، بما يعزز تنافسية منتجاتها ويواكب متطلبات الأسواق.

وقال إن الشركة مستمرة في تنفيذ خطتها الاستثمارية طويلة الأمد، بما يعزز قدراتها الإنتاجية ويدعم استدامة نمو صادراتها خلال المرحلة المقبلة.

يشار إلى أن شركة البوتاس حققت في نهاية العام 2025، أداءً مالياً وتشغيلياً قوياً، حيث سجلت صافي أرباح موحدة بلغت 173 مليون دينار، فيما ارتفعت الإيرادات إلى نحو 726 مليون دينار، مدعومة بمستويات إنتاج قياسية بلغت نحو 2.9 مليون طن، إلى جانب تحسن الكفاءة التشغيلية وتوجيه المبيعات نحو الأسواق ذات العائد المرتفع.

تصدرت صادرات البوتاس قائمة السلع الأعلى نمواً خلال أول شهرين من 2026، في انعكاس للأداء القوي الذي حققه شركة البوتاس العربية في الأسواق العالمية.

ووفق بيانات دائرة الإحصاءات العامة، بلغت نسبة نمو صادرات البوتاس حتى نهاية شباط 2026 نحو 46.5 بالمئة مقارنة بذات الفترة من 2025، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات الوطنية خلال الفترة ذاتها بنسبة 3.0 بالمئة لتصل إلى 1.350 مليون دينار.

ويأتي هذا النمو في ظل تحديات لوجستية إقليمية أثرت على أنماط الشحن التقليدية وحركة التجارة البحرية، ما فرض واقعاً تشغيلياً أكثر تعقيداً على سلاسل التوريد، ما يعكس قدرة شركة البوتاس على تكيف عملياتها اللوجستية وتبني بدائل فعالة لضمان استمرارية التصدير والحفاظ على التزاماتها تجاه الأسواق العالمية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس، المهندس شحادة أبو هديب، أن هذا الأداء يعكس كفاءة استراتيجيات الشركة التشغيلية والتسويقية، ونجاحها في تعزيز حضور منتجاتها في الأسواق العالمية، بما يرسخ مكانتها كأحد أبرز روافع الصادرات الوطنية.

وقال أبو هديب، إن هذه النتائج تعكس مرونة





البنك المركزي الاردني يطلق نظام التسويات الإجمالية الفوري



أطلق البنك المركزي الأردني، نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO) عبر شبكة مغلقة (VPN)، والذي يهدف الى تمكين البنوك من تنفيذ التحويلات المالية بشكل فوري وآمن.

ويعتمد النظام على شبكة محلية مغلقة داخل المملكة تعزز مستوى الأمان وتضمن حماية البيانات المالية، إضافة لتقليل الاعتماد على الشبكات الخارجية وضمان استمرارية العمل حتى في حالات الطوارئ أو الأعطال الدولية.

جهود التحول الرقمي في القطاع المالي ويساعد على خفض التكاليف التشغيلية ويعزز استقرار النظام المالي في الأردن.

وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي البنك المركزي الى تطوير البنية التحتية المالية وتقديم خدمات رقمية أكثر أماناً وموثوقية ويواكب التطورات العالمية في مجال الاتصالات المالية.

وأكد البنك المركزي أن النظام بحلته الجديدة يساهم في تعزيز إنجاز الحوالات المالية بين البنوك وتقليل المخاطر التشغيلية ورفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للمواطنين والشركات، كما يدعم النظام

تحويلات العاملين تعزز التدفقات المالية للأردن مع نمو مزدوج في الوارد والصادر



سجّلت تحويلات العاملين إلى المملكة أداءً لافتاً مع بداية عام 2026، وفق بيانات أولية صادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث ارتفع إجمالي الحوالات الواردة بنسبة 12.7 بالمئة خلال الشهرين الأولين، لتصل إلى 740.1 مليون دولار، ما يعكس تحسناً في تدفقات النقد الأجنبي واستقرار مصادر الدخل الخارجي.

وفي المقابل، شهدت الحوالات الصادرة من المملكة نمواً متوازيًا بنسبة 11.9 بالمئة، لتبلغ 307.5 ملايين دولار، في مؤشر على نشاط اقتصادي متوازن يرتبط بحركة

العمالة الوافدة وتحويلاتهم إلى بلدانها الأصلية.

وعلى صعيد توزيع الحوالات الواردة، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول المرسلّة بنسبة 22.7 بالمئة من إجمالي الحوالات، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 19 بالمئة، ثم الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 18.3 بالمئة، فيما جاءت قطر في المرتبة الرابعة بنسبة 9 بالمئة، ما يعكس تنوع مصادر التحويلات وتوزعها الجغرافي.

أما الحوالات الصادرة، فقد برزت مصر كأبرز وجهة لتحويلات العاملين من داخل المملكة، مستحوذة على 39.0 بالمئة من الإجمالي، تلتها بنغلادش بنسبة 12.6 بالمئة، ثم الفلبين بنسبة 4.8 بالمئة، وهو ما يعكس تركيبة سوق العمل المحلي واعتماده على عمالة من هذه الدول.

وتعكس هذه المؤشرات استمرار أهمية التحويلات كرافد رئيسي للنقد الأجنبي في الاقتصاد الأردني، إلى جانب دورها في دعم الاستهلاك المحلي وتعزيز الاستقرار المالي، في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتقلبات.

الصادرات الأردنية وتستقر في الأردن

إلى 51 مليون دينار، في حين تراجعت الصادرات إلى السعودية بنسبة 6.9 بالمئة لتسجل 135 مليون دينار، وإلى العراق بنسبة 17.7 بالمئة لتبلغ

تعكس بيانات التجارة الخارجية للأشهر الأولى من العام 2026 ملامح مرحلة انتقالية في أداء الصادرات الوطنية، حيث برزت اتجاهات متباينة بين الاستقرار في بعض الأسواق التقليدية والنمو اللافت في أسواق أخرى، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي.

ووفق بيانات دائرة الإحصاءات العامة، سجلت الصادرات الوطنية إلى الاتحاد الأوروبي قفزة نوعية بنسبة 72.3 بالمئة، لتبلغ 112 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من العام 2026، مقارنة مع 65 مليون دينار للفترة ذاتها من العام 2025.

ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى الارتفاع الكبير في الصادرات إلى هولندا، التي سجلت زيادة استثنائية بنسبة 314.3 بالمئة، لتصل إلى 29 مليون دينار، ما يعكس تحولا في هيكل الطلب الأوروبي على المنتجات الأردنية.

وفي المقابل، حافظت الصادرات إلى دول منطقة التجارة الحرة على استقرارها النسبي، إذ بلغت نحو 533 مليون دينار مقارنة مع 536 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2025، في مؤشر على ثبات الطلب ضمن هذه الأسواق رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

وتُظهر البيانات تأثيرا واضحا للصادرات الوطنية بتقلبات الطلب العالمي وتفاوت وتيرة التعافي الاقتصادي بين الدول، فقد ارتفعت الصادرات إلى سوريا بنسبة 41.7 بالمئة لتصل



ة ترتفع إلى أوروبا سواق التقليدية

116 مليون دينار، ما يعكس اختلاف ديناميكيات

الأسواق الإقليمية.

وعلى صعيد الأسواق الآسيوية غير العربية، سجلت الصادرات الوطنية نمواً بنسبة 8.8 بالمئة لتصل إلى 260 مليون دينار، مقارنة مع 239 مليون دينار للفترة ذاتها من العام 2025، مدفوعة بزيادة الصادرات إلى الصين بنسبة 2.4 بالمئة لتبلغ 43 مليون دينار.

كما أظهرت البيانات توسعاً في الصادرات إلى بقية التكتلات الاقتصادية، التي ارتفعت بنسبة 25.8 بالمئة لتصل إلى 117 مليون دينار، مقارنة مع 93 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2025، مدفوعة بنمو ملحوظ في الصادرات إلى سويسرا بنسبة 151.7 بالمئة لتبلغ 73 مليون دينار.

في المقابل، تراجع الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا بنسبة 13.2 بالمئة، لتبلغ 328 مليون دينار مقارنة مع 378 مليون دينار للفترة المماثلة من العام 2025، كما انخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة 14 بالمئة لتسجل 314 مليون دينار.

بصورة عامة، تشير هذه المؤشرات إلى أن الصادرات الأردنية تتحرك ضمن بيئة دولية متغيرة، حيث تبرز فرص جديدة في الأسواق الأوروبية والآسيوية، مقابل تحديات مستمرة في بعض الأسواق التقليدية، ما يفرض إعادة توجيه الجهود التصديرية نحو أسواق أكثر ديناميكية واستجابة للمنتج الوطني.



تسارع الإنفاق الرأسمالي ويرفع الإيرادات



سجل الإنفاق الرأسمالي مع نهاية شهر شباط من العام 2026 ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 53.8 مليون دينار، بنسبة 60.4 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، في مؤشر واضح على تسارع تنفيذ المشاريع الحكومية ودورها في تحفيز النشاط الاقتصادي.

وبحسب بيانات وزارة المالية، وصل إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الشهرين الأولين من العام 2026 إلى نحو 1986.8 مليون دينار، توزعت بواقع 1843.8 مليون دينار كنفقات جارية، مقابل 143 مليون دينار كنفقات رأسمالية، ما يعكس استمرار هيمنة النفقات الجارية، مقابل نمو لافت في بند الإنفاق الاستثماري.

ويعكس هذا الارتفاع في الإنفاق الرأسمالي توجهًا حكوميًا واضحًا منذ بداية العام نحو تكثيف الاستثمار في المشاريع التنموية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة ودعم وتيرة النمو الاقتصادي.

وقد تركز هذا الإنفاق على مجموعة من المشاريع الحيوية، أبرزها تطوير حقل غاز الريشة، وتجهيز مستشفى معان العسكري، إلى جانب برامج تدريب وتطوير المعلمين، وتعزيز قدرات البلديات، ودعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة.

يعزز النشاط الاقتصادي في مطلع 2026

في المقابل، أظهرت البيانات تحسناً في جانب الإيرادات، حيث ارتفعت الإيرادات المحلية بنحو 36.3 مليون دينار، ونسبة 2.5 بالمئة، لتبلغ 1480.5 مليون دينار حتى نهاية شباط 2026، مقارنة مع 1444.2 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق.

ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو 70 مليون دينار، لتصل إلى 424.7 مليون دينار، مقارنة مع 354.7 مليون دينار في الفترة المقابلة من عام 2025.

كما شهدت المنح الخارجية تحسناً ملحوظاً، إذ بلغت قيمتها 16.3 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من العام 2026، مقارنة مع 3.4 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام 2025. ونتيجة لذلك، ارتفعت الإيرادات العامة، بما فيها المنح، إلى نحو 1497 مليون دينار، مقابل 1448 مليون دينار خلال فترة المقارنة.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة توجهاً مالياً يقوم على تحفيز الاقتصاد عبر التوسع في الإنفاق الرأسمالي، بالتوازي مع تعزيز الإيرادات، خصوصاً غير الضريبية، بما يدعم الاستقرار المالي ويمنح السياسة الاقتصادية هامشاً أوسع للاستمرار في تنفيذ المشاريع ذات الأثر المباشر على النمو والخدمات.



موجودات صندوق استثمار الدخل مدفوعة بنمو الدخل

من العام 2026، نظراً لانعقاد معظم الهيئات العامة للشركات بعد انتهاء الربع الأول.

وتظهر هيكلية الموجودات استمرار التركيز على الأدوات ذات العائد المستقر، حيث تستحوذ محفظة السندات على 56.7 بالمئة من إجمالي الموجودات، تليها محفظة الأسهم بنسبة 20.7 بالمئة، ثم أدوات السوق النقدي بنسبة 10.5 بالمئة، والاستثمارات العقارية بنسبة 6 بالمئة، إضافة إلى محفظة القروض بنسبة 2.8 بالمئة، والمحفظة السياحية بنسبة 1.7 بالمئة.

واصلت موجودات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي تسجيل أداء تصاعدي خلال الربع الأول من عام 2026، لتصل إلى 19.2 مليار دينار، مقارنة مع 18.7 مليار دينار في بداية العام، محققة زيادة مقدارها 519.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 2.8 بالمئة، في مؤشر يعكس استمرارية الزخم الاستثماري وتحسن كفاءة إدارة الأصول.

هذا النمو جاء مدفوعاً بارتفاع الدخل الشامل للصندوق إلى نحو 485.6 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 482.7 مليون دينار للفترة ذاتها من العام 2025، إلى جانب فائض تأميني محوّل من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بقيمة تقارب 30 مليون دينار.

ويتوزع الدخل الشامل بين صافي دخل الصندوق البالغ 252.7 مليون دينار، وصافي ارتفاع في تقييم محفظة الأسهم الاستراتيجية بنحو 232.9 مليون دينار، ما يعكس توازناً بين العوائد التشغيلية والمكاسب الرأسمالية.

وسجل صافي الدخل من المحافظ الاستثمارية نمواً بنسبة 5.4 بالمئة مقارنة بالربع الأول من العام 2025، مدعوماً بشكل رئيسي بمحفظة السندات التي حققت 164 مليون دينار، تلتها محفظة الأسهم بقيمة 50.7 مليون دينار، ثم أدوات السوق النقدي بنحو 28.7 مليون دينار، إضافة إلى إيرادات من محافظ أخرى، ما يؤكد تنوع مصادر الدخل وتعزيز الاستقرار المالي.

وفي سياق متصل، تشير التقديرات إلى أن حصة الصندوق من التوزيعات النقدية عن نتائج أعمال الشركات لعام 2025 ستتجاوز مستوى 200 مليون دينار، وهو رقم غير مسبوق، مع توقع انعكاس الأثر الأكبر لهذه التوزيعات على نتائج الربع الثاني



ضمان تتجاوز 19.2 مليار دينار وتوسع الاستثمارات

سكة حديد العقبة، والمشاركة بنسبة 15 بالمئة في مشروع الناقل الوطني للمياه، إلى جانب المساهمة في التمويل عبر تحالف البنوك التجارية الأردنية، إضافة إلى إعادة افتتاح فندق كراون بلازا في البترا بعد استكمال أعمال التوسعة والتأهيل.

بدوره، أوضح رئيس الصندوق عز الدين كناكبة أن الربع الأول من العام 2026 شهد نشاطاً استثمارياً ملحوظاً، شمل تعزيز الحضور في بورصة عمان وزيادة الاستثمارات في شركات كبرى ضمن قطاعات البنوك والتعدين، إلى جانب التوسع في الاستثمار العقاري من خلال شراء أراضٍ وتوقيع عقود تأجير طويلة الأجل وفق نموذج BOT

ويبين أن دور الصندوق يتجاوز الاستثمار المباشر ليشمل أثراً اقتصادياً مضاعفاً، عبر نموذج يوازن بين تعظيم العوائد وتوسيع المشاركة في المشاريع الاستراتيجية. وفي مشروع سكة حديد العقبة، يجمع الصندوق بين استثماره في شركة المشروع واستثماراته القائمة في قطاع التعدين، ما يعزز التكامل الاقتصادي ويخفض كلف النقل ويدعم تنافسية القطاع.

أما في مشروع الناقل الوطني للمياه، فيسهم الصندوق من خلال ملكيته في شركة المشروع ومشاركته في التمويل، إضافة إلى مساهماته غير المباشرة عبر حصصه في البنوك المشاركة، بما يدعم تحقيق الأمن المائي وتوفير مصادر مستدامة للمياه للقطاعات الحيوية.

ويواصل الصندوق، في هذا السياق، دراسة فرص استثمارية جديدة في قطاعات التعليم والتكنولوجيا والتعدين والتطوير العقاري، بما يعزز من دوره كمستثمر مؤسسي طويل الأجل، قادر على تحقيق التوازن بين العائد والاستدامة، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتوليد فرص عمل نوعية.

وفي قراءة استراتيجية للأداء، أكد رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي عمر ملحس أن تجاوز موجودات الصندوق حاجز 19 مليار دينار يعكس نهجاً استثمارياً قائماً على تحقيق عوائد مجدية ضمن إطار متوازن من التنويع القطاعي والجغرافي وإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية لصناديق التقاعد.

وأشار إلى أن عام 2026 يشهد توسيعاً لدور الصندوق في المشاريع الوطنية الكبرى، من خلال المساهمة بنسبة 7 بالمئة في شركة مشروع



مطار الملكة علياء الدولي



دليلير، إن هذا التصنيف يمثل شهادة على التفاني الراسخ وجهود فرق العمل وكافة الشركاء الذين يعملون بلا كلل لتقديم تجربة سفر سلسلة ومريحة.

أعلنت مجموعة المطار الدولي، الشركة الأردنية المشغلة لمطار الملكة علياء الدولي، عن إدراج المطار للمرة الأولى في تاريخه ضمن قائمة أفضل 100 مطار في العالم لعام 2026 وفق تصنيف جوائز "سكاي تراكس" العالمية للمطارات.

وقالت المجموعة، إن هذا التصنيف جاء بعد أن حل مطار الملكة علياء في المرتبة 97 عالمياً، محققاً تقدماً من المرتبة 111 كما في 2025، وفق تصنيف "سكاي تراكس"، ما يعكس جهود كوادر المجموعة المتواصلة، والمعززة بدعم الشركاء، للارتقاء بجودة خدمات المطار وتعزيز كفاءته التشغيلية، بما يسهم في تحسين تجربة المسافرين.

وأشارت المجموعة إلى أن تصنيف المطار ضمن هذه المرتبة المتقدمة يبرهن على حضوره العالمي المتنامي، ويعكس مساره المتواصل من النمو بما ينسجم مع أعلى المعايير الدولية للتميز، مشكلاً حافزاً لمواصلة التزامها بالارتقاء بتجربة المسافرين، والحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية، بالتوازي مع رفع جودة الخدمات.

وبينت أن هذا التصنيف يأتي دلالة على مدى التعاون الوثيق مع الشركة الأم، مجموعة مطارات باريس، بما يتيح الاستفادة من توجيهها الاستراتيجي ودعمها وتطبيق أفضل الممارسات المعتمدة ضمن شبكتها العالمية من المطارات.

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة، نيكولا

من أفضل 100 مطار عالميا

الواقع، ومواصلة تطوير الخدمات في المطار والحفاظ على أعلى المعايير التشغيلية.

ويجسد إدراج مطار الملكة علياء ضمن قائمة أفضل 100 مطار في العالم تقدما ملموسا في أبرز محاور تجربة المسافرين وجودة الخدمات، مدفوعا بالتعاون المستمر بين مجموعة المطار الدولي وشركائها وكافة الأطراف المعنية.

وأكدت أن من شأن هذا الإنجاز أن يعزز مكانة مطار الملكة علياء ودوره المحوري كبوابة الأردن الجوية الرئيسية، بما يساهم في دعم الربط الجوي للمملكة، وتحفيز نمو القطاع السياحي، وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ويواصل مطار الملكة علياء ترسيخ مكانته كأحد أبرز المطارات الرائدة على مستوى المنطقة، مسجلا أداء لافتا خلال عام 2026؛ حيث استطاع أن يحصد المرتبة الرابعة ضمن فئة أفضل المطارات الإقليمية في الشرق الأوسط لعام 2026، والسادسة ضمن فئة أفضل موظفي المطارات في الشرق الأوسط، والثامنة ضمن فئة أفضل مطار في العالم لفئة 5-10 مليون مسافر لعام 2026، وهو ما يؤكد التزامه بالحفاظ على أعلى معايير التميز وتعزيز مكانته كمركز جوي رائد في المنطقة.

يشار إلى أن جوائز "سكاي تراكس" تستند إلى استطلاعات رأي المسافرين حول العالم، ما يمنح هذا التقدم أهمية خاصة كونه يترجم بشكل مباشر آراء وتجارب المسافرين.



وأضاف أن المجموعة تحرص على الإيفاء بوعدها والتزامها بجعل كل مسافر يشعر وكأنه في بيته، مؤكدا أن هذا التصنيف يعكس مدى التقدم في تجسيد هذا الوعد على أرض

تسوية المستحقات الصناعية تعزز السيولة وتدعم الصادرات

وأشار إلى أن القطاع الصناعي يحتل موقعاً محورياً ضمن أولويات الحكومة، باعتباره أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي ومصدراً رئيسياً لتوليد فرص العمل، في سياق تنفيذ مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وأكد القضاة استمرار الحكومة في تبني سياسات وإجراءات من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الإنتاج والتصدير، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بالأداء التصديري، لفت إلى تسجيل مؤشرات إيجابية خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 3.0 بالمئة، لتبلغ نحو 1.35 مليار دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وختم بالتأكيد على أن الحكومة تمضي في تنفيذ برامج داعمة للقطاع الصناعي، تتضمن تسهيل الوصول إلى التمويل، ومعالجة التحديات التشغيلية، بما يتيح للمنشآت التوسع في الإنتاج وزيادة صادراتها، وفتح أسواق جديدة، انسجاماً مع الأهداف الاقتصادية الوطنية.

أكد وزير الصناعة والتجارة والتموين، يعرب القضاة، أن موافقة مجلس الوزراء على صرف مستحقات مالية لاثنتين وسبعين منشأة صناعية عن قيمة صادراتها للأعوام 2019 و2020 و2021، تأتي ضمن مسار حكومي واضح لمعالجة الالتزامات المالية المتراكمة، وبما يدعم استمرارية القطاع الصناعي وقدرته على النمو.

وأوضح أن القرار يشكل جزءاً من حزمة إجراءات تستهدف تعزيز استقرار البيئة الصناعية، من خلال تسوية مستحقات تأخر صرفها خلال السنوات الماضية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على تحسين السيولة لدى المنشآت، وتمكينها من الحفاظ على عملياتها التشغيلية والتوسع في طاقتها الإنتاجية.

وبيّن أن هذه الخطوة تعكس توجهاً حكومياً لمعالجة تراكمات سابقة وإعادة ضبط العلاقة مع القطاع الصناعي على أسس أكثر استقراراً، بما يعزز الثقة ويهيئ بيئة أعمال أكثر وضوحاً، وهو ما ينعكس على استدامة النمو في هذا القطاع الحيوي.





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

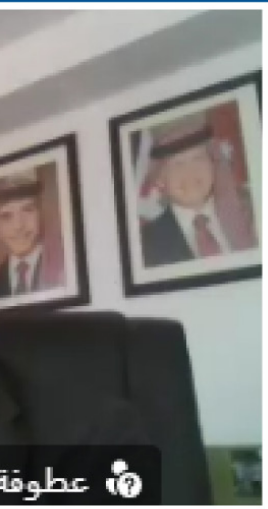
الأخبار المصرفية



بنك الإسكان يعقد الاجتماع السنوي الثالث إقرار البيانات المالية

- أرباح صافية هي الأعلى منذ التأسيس بلغت قيمتها 157.7 مليون دينار.
- الموافقة على توزيع (30%) من القيمة الإسمية للسهم كأرباح نقدية لمساهمي البنك عن عام 2025.

اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث والخمسون لبنك الإسكان Housing Bank Ordinary General Assembly Meeting - Fifty Third



مجلس الخمسين للهيئة العامة للمساهمين الختامية لعام 2025

من القيمة الاسمية للسهم لمساهمي البنك عن عام 2025، كما صادقت على تقرير مجلس الإدارة لعام 2025 والخطة المستقبلية لعام 2026 وعلى تقرير مدققي حسابات البنك للعام 2025 وانتخاب شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) لتدقيق حسابات البنك للعام 2026.

وقد ترأس السيد عبد الله الخطيب رئيس مجلس الإدارة الاجتماع الإلكتروني الذي حضره مساهمون يحملون أسهماً أصالة ووكالة تشكل ما نسبته (90.443%) من رأس المال، كما حضر الاجتماع عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب عن البنك المركزي الأردني ومندوب عن سلطة النقد الفلسطينية ومندوب مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2025 (PWC).

قال رئيس المجلس أن البنك عمل خلال العام 2025 على تعزيز موقعه الاستراتيجي في القطاع المصرفي الأردني مستنداً على إطار حوكمة منضبط وشفاف يتماشى مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم خدمات مصرفية متطورة وحلول مالية مبتكرة ومبادرات نوعية للأفراد والشركات تلبي احتياجات ورغبات عملائه وتحسين تجربتهم.

وأشار الخطيب بأن المجموعة حافظت على مسار النمو في أهم المؤشرات والبيانات المالية ومنها تحقيق أرباح صافية استثنائية هي الأعلى منذ التأسيس بلغت بعد المخصصات

وافقت الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان للتجارة والتمويل في اجتماعها العادي بتاريخ 2026/04/23 على البيانات المالية لعام 2025 بما في ذلك الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (30%)



مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي



اللازم لمشروع الناقل الوطني الذي سيتضمن تنفيذ محطة تحلية لمياه البحر الأحمر، ونقل المياه المحلاة عبر محطات ضخ وخطوط نقل وأنابيب بطول 450 كم تمتد من العقبة وصولاً للعاصمة عمان، وذلك بهدف توفير ما يقارب 300 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً لمدينتي العقبة وعمان ومدن أخرى، وهو ما يكفي لتلبية احتياجات حوالي 4 ملايين مواطن سنوياً.

وأضاف رئيس المجلس أنه امتداداً لاستراتيجية البنك في دمج الاستدامة في جوهر أعماله، عزز البنك خلال العام 2025 دوره في مجال التمويل الأخضر من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة، ودعم التحول إلى الطاقة المتجددة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وفيما يتعلق بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤمن البنك بضرورة دعم هذا القطاع كونه عنصراً أساسياً في الاقتصاد وبيئة خصبة للابتكار، حيث تم بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين توفير برامج تمويل مرنة بأسعار فائدة تنافسية وفترات سداد ميسرة.

وأكد الخطيب على النهج الثابت للمجموعة تجاه تنمية واستدامة المجتمعات، حيث عملت المجموعة خلال العام 2025 على تكثيف الجهود المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

والضرائب 157.7 مليون دينار، مقابل 150.3 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2024 أي بنسبة نمو بلغت 5%، كما تحققت زيادة في حجم الموجودات بنسبة 1.8% لتصل إلى 9.4 مليار دينار في نهاية عام 2025 وتمثل 11.2% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني، فيما بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.5 مليار دينار وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية للمساهمين ما نسبته 11.2% للعام 2025، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.9%، كما في نهاية العام ونسبة السيولة القانونية 126.3% وهم أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل مما يعكس متانة وسلامة الوضع المالي للمجموعة، لتتوج هذه الإنجازات بارتفاع ثقة المجتمع الاستثماري بالمجموعة حيث ارتفع سعر سهم البنك بنسبة 32.6% مسجلاً ما قيمته 4.430 دينار نهاية العام 2025 مقابل 3.340 دينار نهاية العام 2024.

كما أشار الخطيب إلى عدة إنجازات تحققت خلال العام 2025 تتماشى مع أهداف البنك الاستراتيجية كقيادة البنك عمليات تمويل بنكي مشترك لدعم المشاريع الوطنية والبنية التحتية حيث تم توقيع اتفاقية مع شركة مشروع الناقل الوطني، يُرتب البنك بموجبها قرض تجمع بنكي بقيمة تصل إلى 1.1 مليار دولار سيُسهم في توفير جزء مهم من التمويل

التعامل مع تلك التهديدات والآثار السلبية بأكبر قدر من الحكمة والكفاءة حرصاً على حماية الأردن ومصالحه ومواطنيه، وتمنى أن يحفظ الله بلدنا الأردن والأشقاء في دول الخليج العربية وأن يمكننا جميعاً من النجاح في تجاوز تبعات هذه الحرب واستئناف مسيرة التنمية والتقدم.

وفي ختام الاجتماع وجه السيد عبدالإله الخطيب شكره وتقديره للمؤسسات الرسمية والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات لما تقدمه من رعاية للقطاع المصرفي الأردني ولدورها الوطني في خدمة الاقتصاد الأردني، كما وجه شكره لأعضاء مجلس الإدارة ومقدراً لجهودهم وتمنى التوفيق في مواصلة مسيرة النجاح وتعزيز المكانة المتقدمة لمجموعة البنك، ووجه الشكر أيضاً إلى مساهمي البنك على دعمهم المستمر وإلى المودعين وعملاء البنك على ثقتهم الغالية التي تبقى حافزاً لمواصلة بذل المزيد من الجهد، كما شكر الإدارة التنفيذية على مثابرتها الدائمة وجهودها المخلصة في خدمة البنك، وأكد التصميم على بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأفضل بما يسهم في رفد مسيرة المملكة والمساهمة الفاعلة في مشاريعها الاستراتيجية وتعزيز اقتصادها في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

ودعم كافة الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية وتكريس قيم التعاون والمشاركة.

وأوضح بأن مجلس الإدارة اعتمد الخطة الاستراتيجية الخمسية (2026-2030) لتكون بمثابة ميثاق للتطوير الشامل وخارطة طريق متكاملة لإحداث نقلة نوعية في الأداء المؤسسي للمجموعة، وترتكز هذه الخطة على خمسة محاور رئيسية، صُممت وفقاً لأحدث الممارسات العالمية لتركيز الموارد والجهود نحو تحقيق الأهداف الأكثر تأثيراً، كما تتبنى الخطة الابتكار المستمر والتحديث الرقمي كمحركات أساسية لضمان استدامة التميز وتطوير حلول مصرفية سبّاقة، بما يضمن ترسيخ مكانة البنك كنموذج للريادة والحلول العصرية، وبناءً عليه تم إعداد الميزانية التقديرية وخطة العمل لعام 2026 استناداً إلى مجموعة من الفرضيات والتوقعات التي تهدف إلى تعزيز مكانة البنك المتقدمة في القطاع المصرفي وتحقيق نمو مستدام في أرباح البنك وتعزيز حصته السوقية.

وأضاف الخطيب بأن الجميع يدرك أن المنطقة ما زالت تواجه ظروفاً بالغة التعقيد نتيجة للحرب الأخيرة وما نتج عنها من تهديدات أمنية وآثار اقتصادية سلبية، وأكد بأن الأردن بفضل توجيهات وجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله تمكن من

كلمة الرئيس التنفيذي



حضرات المساهمين الكرام،

يسعدني أن أشارككم أبرز إنجازات العام 2025، الذي تميز بالمرونة والنمو. فخلال العام تمكنا من تحقيق نتائج استثنائية هي الأعلى منذ التأسيس، إذ بلغت الأرباح الصافية بعد المخصصات والضرائب ما قيمته 157.7 مليون دينار، مقابل 150.3 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2024، أي بنسبة نمو بلغت 5.0 %.

إن هذا الأداء المالي القوي جاء بدعم من القطاعات التشغيلية الرئيسية التي واصلت تسجيل الأداء الإيجابي عبر مختلف مؤشراتها المالية، إذ نما إجمالي الموجودات بنسبة 1.8 % ليصل إلى 9.4 مليار دينار، وبلغ العائد لمساهمي البنك ما نسبته 11.2 %، وبلغ إجمالي حقوق الملكية 1.5 مليار دينار وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.9 % وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

فعلى مدى أكثر من خمسين عام، رشخ بنك الإسكان معايير التميز والابتكار في القطاع المصرفي الأردني، وإذ أتشرف بقيادة هذه المجموعة، فإن تركيزي ينصب على صياغة المستقبل ورسم ملامحه في مسيرتنا، ولطالما كان نجاحنا مدفوعاً بقدرة فريقنا على استشراف التغيير بدلاً من مجرد التفاعل معه. لذا، بدأنا العمل على استراتيجية طموحة تعكس وتيرة التغيرات التكنولوجية المتسارعة لتوجيه مسيرتنا المستقبلية، تتضمن عدداً من المحاور الرئيسية التي تشمل ضمان استدامة عملياتنا، من خلال تعزيز مرونة نموذجنا التشغيلي، وتعزيز قابليته للتكيف مع توقعات العملاء، وتسخير قدرات الذكاء الاصطناعي لتعزيز وتحسين العمليات، وخلق تجارب عملاء أكثر بساطة وكفاءة، ودمج التحول الرقمي على جميع المستويات لتقديم خدمات مصرفية سهلة وبسيطة تضمن تجربة عملاء ثرية، إضافة إلى استغلال فرص التوسع والنمو في المنطقة.

كما نؤمن أن الاستدامة كانت وما زالت تشكل عاملاً أساسياً في كل ما نقوم به، ولطالما كنا البنك الرائد في مجال التمويل المستدام والحوكمة الرشيدة، وبأن الشمول المالي، والتمويل الأخضر، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، يُحسن أداءنا المالي ويُفيد الأسواق التي نعمل بها.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر لكافة المؤسسات الرسمية وأخص بالذكر البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية على دعمهما المتواصل لتعزيز أداء القطاع المصرفي، كما أعرب عن شكري وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة، ولا يفوتني توجيه الشكر والتقدير لفريق إدارتنا ولجميع الموظفين على كل ما بذلوه في سبيل نمونا وتقدمنا.

وفقنا الله جميعاً لخدمة وطننا الغالي في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

عمار الصفدي
الرئيس التنفيذي

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرات المساهمين الكرام،

يسرني باسم وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثاني والخمسين لمجموعة بنك الإسكان، الذي نستعرض من خلاله أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال العام 2025 والتي تكللت بتحقيق أرباح استثنائية هي الأعلى منذ التأسيس تعكس متانة مركزه المالي وقوة أدائه.

وعلى الرغم مما شهده العام 2025 من تحديات اقتصادية وجيوسياسية، فقد تمكنا من تحقيق أرباح صافية بعد المخصصات والضرائب بقيمة 157.7 مليون دينار، مقابل 150.3 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2024، أي بنسبة نمو بلغت 5.0 %.

وفي ضوء هذه النتائج المالية، أوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة لمساهمي البنك بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025 بنسبة 30 % من القيمة الاسمية للسهم.

وبعد أكثر من خمسة عقود من مسيرة عمل البنك، لا يزال بنككم البنك الرائد في القطاع المصرفي الأردني، مساهماً في بناء قطاع مصرفي عالي المستوى، وموفرراً للأفراد والشركات على حد سواء الأدوات اللازمة للتحكم في مستقبلهم المالي، ومحققاً قيمة استثنائية لمساهميهم ولجميع أصحاب المصلحة لديه.

لطالما كانت الحوكمة إحدى نقاط القوة الرئيسية لدينا، وقد حافظ مجلس إدارتنا، الذي يضم خبرات متميزة، على نموذج حوكمة منضبط وشفاف يتماشى مع المعايير الدولية، مما يضمن استمرار ثقة عملائنا ومساهميننا وجميع أصحاب المصلحة.

وكجزء من الاستراتيجية التي نعمل عليها، سيركز البنك على تسخير التكنولوجيا لتحسين تجربة العملاء، وتوسيع نطاق حلول الخدمات المصرفية الرقمية، والاستفادة الأمثل من البيانات في جميع عمليات صنع القرار.

وتأكيداً على نهجنا الثابت تجاه تنمية واستدامة المجتمعات التي نعمل بها، كنفنا خلال العام جهودنا الحثيثة التزاماً بمسؤوليتنا الاجتماعية، إذ لم ندخر جهداً في دعم كافة الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية وتكريس قيم التعاون والمشاركة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للبنك، وإلى جميع أصحاب المصلحة لدينا على دعمهم المتواصل لتعزيز نمو البنك وتطوره.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية على دعمهم المستمر وجهودهم لتطوير القطاع المصرفي الأردني.

وفقنا الله في خدمة بلدنا الغالي في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، راعي مسيرة البناء والتحديث، حفظه الله ورعاه.

عبد الإله الخطيب
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2025 و 2024

قائمة الربح أو الخسارة الموجدة		قائمة الربح أو الخسارة لفروع الأردن		
2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	
493,248,495	480,388,399	603,381,455	589,225,347	الفوائد الدائنة
(205,065,596)	(192,013,684)	(223,943,681)	(213,521,863)	الفوائد المدينة
288,182,899	288,374,715	379,437,774	375,703,484	صافي ايرادات الفوائد
16,852,936	17,282,331	25,507,457	25,769,895	صافي ايرادات العمولات
305,035,835	305,657,046	404,945,231	401,473,379	صافي ايرادات الفوائد والعمولات
5,854,332	6,051,742	8,736,071	9,932,574	أرباح عملات أجنبية
968,565	1,344,294	968,565	1,344,294	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
293,858	327,969	293,858	327,969	توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
23,120,646	24,526,753	29,802,134	31,627,707	ايرادات أخرى
335,273,236	337,907,804	444,745,859	444,705,923	اجمالي الدخل
				المصروفات
70,903,027	70,658,269	99,925,596	100,278,141	نفقات الموظفين
23,098,904	23,552,227	27,689,457	28,592,465	استهلاكات وإطفاءات
46,302,877	53,521,802	61,432,830	69,236,662	مصاريف أخرى
(443,967)	2,833,223	18,942,762	2,130,574	مصروف (وفر في) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
648,972	(1,782,234)	957,237	(1,271,905)	(وفر في) مصروف مخصصات متنوعة
140,509,813	148,783,287	208,947,882	198,965,937	اجمالي المصروفات
194,763,423	189,124,517	235,797,977	245,739,986	الربح للسنة قبل الضرائب والخسائر الناتجة عن استبعاد شركة تابعة
6,101,222	9,130,953	-	-	أرباح موزعة من شركات تابعة وفروع خارجية
-	1,129,157	-	(903,822)	(خسائر) أرباح ناتجة عن استبعاد شركة تابعة
200,864,645	199,384,627	235,797,977	244,836,164	الربح للسنة قبل الضرائب
(72,229,309)	(73,135,629)	(85,524,375)	(87,095,737)	ضريبة الدخل
128,635,336	126,248,998	150,273,602	157,740,427	الربح للسنة
				ويعود إلى:
-	-	147,454,758	154,873,486	مساهمي البنك
-	-	2,818,844	2,866,941	حقوق غير المسيطرين
-	-	150,273,602	157,740,427	
-	-	فلس/دينار	فلس/دينار	
-	-	0.468 دينار	0.492 دينار	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك

قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2025 و 2024

قائمة المركز المالي الموحدة		قائمة المركز المالي لفروع الأردن		
2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				الموجودات:
615,874,636	674,694,933	278,969,342	354,482,356	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي
477,033,239	440,250,877	386,508,412	322,242,551	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
54,998,024	53,483,697	319,654,578	316,883,323	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
5,362,870	4,407,981	5,362,870	4,407,981	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
469,469,455	445,212,802	409,610,170	384,215,239	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
4,455,058,872	4,513,597,022	3,255,413,599	3,326,472,975	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي
2,742,012,857	2,547,359,647	2,417,714,900	2,293,792,105	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي
-	-	264,933,795	265,902,545	استثمارات في شركات تابعة
155,094,774	158,385,051	142,121,282	147,491,676	ممتلكات ومعدات - بالصافي
19,211,781	20,928,700	12,631,945	14,476,226	موجودات غير ملموسة - بالصافي
21,002,769	23,946,833	15,002,395	17,342,557	موجودات حق الاستخدام
100,242,057	117,030,396	90,008,337	107,869,744	موجودات ضريبية مؤجلة
276,679,713	227,437,544	278,424,029	250,311,766	موجودات أخرى - بالصافي
9,392,041,047	9,226,735,483	7,876,355,654	7,805,891,044	مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية:
				المطلوبات:
957,912,873	829,646,033	1,035,538,957	847,716,436	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5,881,539,006	5,983,324,814	4,794,856,683	4,940,904,097	ودائع عملاء
359,155,422	313,733,191	211,810,964	198,320,355	تأمينات نقدية
324,363,397	297,532,318	252,014,060	248,090,079	أموال مقترضة
25,240,296	33,568,028	54,042,601	55,760,097	مخصصات متنوعة
45,795,780	57,009,998	39,832,383	51,376,010	مخصص ضريبة الدخل
16,641,787	11,350,011	14,458,420	9,565,750	مطلوبات ضريبية مؤجلة
20,416,930	23,162,440	15,347,262	17,292,788	الزاميات عقود التاجير
272,802,766	273,676,453	146,808,762	168,204,752	مطلوبات أخرى
7,903,868,257	7,823,003,286	6,564,710,092	6,537,230,364	مجموع المطلوبات
				حقوق الملكية:
				حقوق مساهمي البنك
315,000,000	315,000,000	315,000,000	315,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع
328,147,537	328,147,537	328,147,537	328,147,537	علاوة الإصدار
337,542,932	317,875,934	308,508,012	288,569,549	احتياطي قانوني
11,993,467	11,870,335	-	-	احتياطي خاص
(123,420,495)	(133,342,835)	-	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
16,226,674	4,904,574	16,164,341	4,928,457	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
540,547,090	499,963,734	343,825,672	332,015,137	الأرباح المحورة
1,426,037,205	1,344,419,279	1,311,645,562	1,268,660,680	صافي حقوق مساهمي البنك
62,135,585	59,312,918	-	-	حقوق غير المسيطرين
1,488,172,790	1,403,732,197	1,311,645,562	1,268,660,680	مجموع حقوق الملكية
9,392,041,047	9,226,735,483	7,876,355,654	7,805,891,044	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لبنك الإسكان للتجارة والتمويل («البنك») وشركائه التابعة (معاً «المجموعة») كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2025. وأدائهم المالي الموحد وتحققاتهم النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة المعدلة من قبل البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

• قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2025.

• قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

• قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

• قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

• قائمة التحفظات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

• إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية ومعلومات توضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبنية في فقرة مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين حسب ما ينطبق على عمليات تدقيق القوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة ومتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بعملية تدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لبنك المتطلبات ولقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة	- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
---------------------	------------------------------------

جزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة بإجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي طبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة للائحة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز بشري إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكنا من إيداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها. إلا أننا لا نبيد رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" المعدل من قبل البنك المركزي الأردني. كما تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التغير بشكل منفصل لمخاطر الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التغير والتعرض الناتج عند التغير لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتغير، تضع المجموعة أحكاماً حول التحفظات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولي رقم (9) المعدل من قبل البنك المركزي الأردني في الإيضاحات رقم (492) حول هذه القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالفروقات بين المعيار الدولي رقم (9) كما هو واجب التطبيق وما تم تعديله من قبل البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص والوارده بتعليماته رقم (2024/8) ومعلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المطبقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وسياسات إدارة المخاطر ذات العلاقة الواردة في إيضاح رقم (46) حول هذه القوائم المالية الموحدة. كما هو مبين في الإيضاح رقم 10 حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة 4,455,058,872 ديناراً كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2025 والذي يمثل حوالي 47% من إجمالي الموجودات، وبلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة 410,675,602 ديناراً. وعليه نعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة والقيمة المتوقعة من الضمانات المقابلة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2025: • قمنا بتقييم واختيار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • اخترنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا باختيار عينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملائمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. • قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المعدل من قبل البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والسياسات المستخدمة في احتساب احتمالية التغير والخسارة الناتجة عن التغير والتعرض الناتج عند التغير لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدني في كل مرحلة. • وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملائمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى لفئات.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمر التدقيق الهامة
	• قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن تحت المراقبة والتسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) والواجبة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني/ يناير 2025. • قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المعدل من قبل البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) والتأكد من ان البنك قام بتسجيل ايهما اشد وفقاً لكل مرحلة. • قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع معايير التقارير المالية الدولية رقم (7) ورقم (9) المعدلة من قبل البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهريّة مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهريّة بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا عند قراءتنا لتقرير مجلس الإدارة السنوي، الى وجود اخطاء جوهريّة، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة المعدلة من قبل البنك المركزي الأردني. إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حينما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت منفردة أو مجمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهريّة. بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهريّة، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق، ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تتعلق بالمعلومات المالية الخاصة بالمنشآت أو وحدات الأعمال في المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق المجموعة، ونبقي وحدنا مسؤولين عن تقريرنا.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحينما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تحقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، والتي تتوافق من كافة النواحي الجوهريّة مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة.



بالنيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز «الأردن»

عمر جمال فلانزي

إجازة رقم (1015)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

1 شباط / فبراير 2026

بنك الإسكان يحقق أرباحاً صافية بمبلغ 42.4 مليون دينار في الربع الأول من عام 2026



أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر الأولى من عام 2026، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت 42.4 مليون دينار بنمو بلغت نسبته 6% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق.

وأكد رئيس مجلس الإدارة، عبد الله الخطيب، في تعليقه على هذه النتائج، أنها تثبت قوة المركز المالي للبنك واستدامة أدائه القوي على الرغم من التحديات الإقليمية

والعالمية، وتعكس حصافة البنك في إدارة السيولة وتوجيه الموارد لتحقيق أفضل عائد للمساهمين. وأكد أن البنك يمشي بخطى ثابتة نحو تحقيق استراتيجيته الهادفة إلى تعزيز الربحية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني وتمكين قطاعات الأعمال.

ومن جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، أن الأداء القوي خلال الفترة يعكس نجاح البنك في تنفيذ خطته التطويرية وتوسيع قاعدة عملائه وتميزه بطرح حلول مالية مبتكرة ومبادرات نوعية، مما يرسخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في السوق المصرفي.

وأضاف الصفدي أن مجموعة البنك تتبع نهجاً متوازناً في إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق أرباح مستدامة مع المحافظة على جودة الموجودات ومثانة المركز المالي. وأضاف أن البنك يحرص على الموازنة بين النمو والربحية من خلال سياسات مدروسة تضمن إدارة فاعلة للمخاطر وتعزز كفاءة الأداء، مؤكداً أن هذا النهج يشكل جزءاً أساسياً من

استراتيجية البنك لتحقيق نتائج قوية ومستدامة على المدى الطويل.

واستعرض الصفدي أبرز المؤشرات المالية التي حققها البنك خلال الفترة موضحاً نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 10.3% لتصل إلى 4.9 مليار دينار، ونمو إجمالي الدخل بنسبة 3.5% خلال الفترة ليصل إلى 117.0 مليون دينار، مؤكداً أن هذا الأداء المتميز يعكس كفاءة مختلف القطاعات التشغيلية في المجموعة.

و أشار الصفدي إلى مثانة القاعدة الرأسمالية للبنك، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.5 مليار دينار وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأكد الصفدي التزام البنك بالمحافظة على تقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتميزة في بيئة تشغيلية تتسم بالمرونة والتطور لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والحلول المتكاملة للعملاء.

مديرية الأمن العام تكرم "بنك الإسكان" تقديراً لجهوده في دعم السلامة المرورية



الحوادث المرورية ومعالجة تبعاتها الإنسانية والاقتصادية.

وتعتبر رعاية بنك الإسكان لفعاليات يوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي للعام 2026، امتداداً لرعايته للاحتفالات السابقة منذ أعوام عدة كجزء من مسؤوليته الاجتماعية، كما أنها تعد تجسيداً حياً لحرصه على المساهمة في معالجة التحديات المجتمعية التي تعد الحوادث المرورية من أبرزها لما تنطوي عليه من خسائر بشرية وما يرافقها من خسائر اقتصادية واجتماعية.

كرّمت مديرية الأمن العام بنك الإسكان، ممثلاً برئيسه التنفيذي عقار الصفدي، تقديراً لرعاية البنك ودعمه الموصول ليوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي لعام 2026.

ويأتي هذا التكريم تجسيداً للشراكة الراسخة التي تجمع البنك بمديرية الأمن العام، واثميناً لإيمانه المطلق بجهوده الدؤوبة في حفظ أمن الطرق وسلامة المواطنين، حيث يضع البنك دعم هذه الجهود الوطنية على رأس أولويات مسؤوليته الاجتماعية، انطلاقاً من ثقته بالدور المحوري الذي تقوم به المديرية في الحد من

بنك الإسكان يطلق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2026 "جوائز الإسكان بكل مكان"



أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملته السنوية لجوائز حسابات التوفير لعام 2026، والتي صممت لتمنح جوائز نقدية أكثر في كل المحافظات والفروع على مدار العام، وذلك ضمن فئات السحب الأسبوعية، والشهرية، والربعية، ونصف السنوية، بالإضافة إلى جوائز نهاية العام في إطار التزام البنك بتقديم تجربة ادخارية متكاملة تشجع العملاء على الادخار المنتظم.

وتعتمد الحملة استراتيجية توزيع تضمن وصول الجوائز لجميع محافظات المملكة، حيث يخصص البنك جوائز أسبوعية لـ 12 رابعاً (بواقع رابع من كل محافظة) بقيمة 500 دينار لكل منهم، تليها جوائز شهرية بذات التوزيع الجغرافي وبقيمة 1,000 دينار للرابح الواحد.

وكإضافة نوعية ولتعزيز فرص الربح، استحدث البنك جائزة شهرية بواقع 100 دينار لرابحين اثنين من كل فرع من فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، مما يزيد من عدد الرابحين ويجعل تجربة الربح أقرب لجميع العملاء.

1,200,000 دينار موزعة على 12 رابع (بواقع رابع واحد من كل محافظة) لكل منهم 100 ألف دينار، ليصل معها إجمالي قيمة الجوائز ضمن مختلف الفئات إلى أكثر من 2,600,000 دينار.

وتعد الحملة امتداداً لبرامج البنك الادخارية التي شهدت تطوراً مستمراً عبر السنوات، بما يعكس حرص البنك على تقديم حلول ادخارية كفؤة تعزز الاستقرار المالي للعملاء، مع فرص متنوعة للربح المستمر، وهي متاحة أمام كافة العملاء وفقاً لشروط وأحكام البنك.

أما على صعيد الجوائز الكبرى، فقد خصص البنك جوائز لتكون من نصيب رابع واحد في كل محافظة من محافظات المملكة الـ 12 في كل سحب؛ ففي شهر حزيران يجري السحب على الجائزة النصف سنوية بإجمالي قيمة 600 ألف دينار بواقع 50,000 دينار لكل رابع. تليها في شهر أيلول الجائزة الربعية بمبلغ 9,999 دينار لكل رابع.

ليختتم البنك حملته بجائزة نهاية العام والأكبر في السوق المصرفي الأردني والتي تبلغ قيمتها

بنك الإسكان يطلق حملة جوائز 2026 لحسابات توفير "مستقبلي"



افتح أو غذ حساب توفير مستقبلي لفرصة ربح جوائز عديدة

خاضع لشروط وأحكام البنك - لنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31 - خاضع لضريبة الدخل على الجوائز

أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملة جوائز العام 2026 لحسابات توفير "مستقبلي" المخصصة للفئة العمرية الناشئة تحت 18 عاماً، متضمنة جوائز نقدية متنوعة يقدمها البنك على مدار العام، في خطوة يواصل من خلالها دوره في تشجيع الادخار المنتظم منذ سن مبكرة.

ويقدم حساب "مستقبلي" العديد من المزايا ومن أبرزها الاستفادة من الخدمات المتطورة التي يمكن الحصول عليها من خلال فرع "Iskan Young" التفاعلي، أو عبر تطبيق "Iskan Young" على الهواتف الذكية، إلى جانب إمكانية الحصول على بطاقات الفيزا للدفع المباشر والتي تصدر باسم المدخر القاصر، فضلاً عن الفوائد الدورية، والإعفاء من عمولة تدني الرصيد.

ويشار إلى أن حملة الجوائز السنوية لحسابات "مستقبلي" تعبر عن رؤية البنك لتشجيع الشباب على إدارة أموالهم بوعي، كما أنها تعكس التزامه بتقديم برامج ادخارية مبتكرة تساهم في بناء ثقافة مالية سليمة.

وتحمل حملة 2026 لمدخري حسابات "مستقبلي" فرصاً أكبر للربح؛ حيث يساهم البنك من خلالها بتغطية نفقات الدراسة لعملائه الراغبين والتي يقدمها لهم على شكل جوائز نقدية نصف سنوية، وكبرى في نهاية العام، فضلاً عن الجوائز الشهرية.

وتتميز الحملة للعام الحالي بالجمع بين التخطيط المالي والمكافآت النقدية التي تلبي احتياجات الجيل الصاعد وتواكب تطلعاته المالية، ضمن تجربة مصرفية عصرية، تقدم قيمة حقيقية وتدعم بناء مستقبل مالي مستدام. وللتأهل لدخول سحبوات الحملة والاستفادة من جوائزها، لن يكون على المدخرين سوى البدء بالادخار والحفاظ على أرصدهم وتغذيتها.

بنك الإسكان الراعي للبلاطين للعشاء الخيري دعماً لشباب صندوق الأمان لمستقبل الأيتام



أعلن بنك الإسكان عن تقديم الرعاية البلاطينية لـ "العشاء الخيري" الذي أقيم تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، احتفاءً بمرور عشرين عاماً على تأسيس صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.

وتأتي هذه الرعاية البلاطينية كركيزة أساسية لدعم هذا الحدث الخيري الكبير، الذي سيخصص ريعه بالكامل لتغطية تكاليف

التعليم الجامعي للشباب والشابات الأيتام من مختلف محافظات المملكة، حيث يسعى البنك من خلال هذا الدعم إلى المساهمة الفاعلة في تأمين الموارد اللازمة لتمكين الشباب من إكمال مسيرتهم التعليمية، بما يعكس التزام البنك بدوره المجتمعي الريادي وحرصه على إحداث أثر إيجابي ملموس ومستدام في حياة الفئات الشابة.

وبالتزامن مع هذه الرعاية، جدد بنك الإسكان شراكته الاستراتيجية مع صندوق الأمان للأعوام 2026-2029، ضمن إطار مبادرات برنامجه للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان"، لمواصلة دعم مسيرة الصندوق في تمكين الشباب وتعزيز الشمول التعليمي. وبموجب هذا التجديد، يواصل البنك مساندته لبرنامج المنح التعليمية عبر رعاية مجموعة جديدة من الشباب الأيتام الجامعيين من خريجي دور الرعاية ومن مختلف محافظات المملكة، متكفلاً بتغطية كافة تكاليف تعليمهم الجامعي،

بالإضافة إلى تقديم الدعم المعيشي والمادي اللازم لهم طوال فترة دراستهم، لضمان تفرغهم الكامل لتحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية والاعتماد على ذاتهم.

وتجسد هذه الشراكة الممتدة منذ عام 2022 رؤية استراتيجية مشتركة تهدف إلى تحويل الشباب الأيتام إلى أعضاء فاعلين وقادرين على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولمجتمعهم، حيث يتجاوز التعاون بين الطرفين الدعم المادي التقليدي ليصل إلى تمكين حقيقي وشامل.

ويُذكر أن صندوق الأمان لمستقبل الأيتام، هو إحدى مبادرات جلالة الملكة رانيا الذي تأسس عام 2006، بهدف دعم الشباب والشابات الأيتام فوق عمر الـ 18 ومن جميع أنحاء المملكة عبر توفير التعليم الأكاديمي والمهني، وتغطية مصاريف المعيشة والتأمين الصحي، بالإضافة إلى برامج الإرشاد وبناء القدرات التي ترافقهم على امتداد فترة الدراسة.

بنك الإسكان يطلق منصة الخدمات المصرفية المفتوحة لشركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات والحلول المالية والرقمية

بنك الإسكان يطلق
منصة الخدمات المصرفية المفتوحة
لتعزيز الابتكار المالي الرقمي



بنوفر للشركات الناشئة وقطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) بيئة آمنة، واجهات برمجية متطورة لربط الحسابات، مشاركة البيانات بخصوصية وإدارة المدفوعات بسهولة.

موافقات العملاء، وستساهم هذه التقنية في منح عملاء بنك الإسكان مرونة أكبر وتحكماً أوسع ببياناتهم المالية، مع ضمان خصوصيتها وحمايتها ضمن بيئة تقنية معيارية وموثوقة.

ويواصل بنك الإسكان الاستثمار في أحدث التقنيات المالية من خلال تبني أحدث الابتكارات الرقمية التي تترقي ببيئة ومنظومة الخدمات المالية والمصرفية، كما تسهم في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر تطوراً واستدامة.

للتسجيل بالمنصة اضغط هنا

أطلق بنك الإسكان منصته المتطورة للخدمات المصرفية والتمويل المفتوحة (Open Banking & Finance)، ليوفر بذلك بيئة رقمية متكاملة تسمح بالربط الآمن مع شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات والحلول المالية والرقمية، وتأتي هذه الخطوة لتعزيز الشمول المالي في المملكة ودعم النظام البيئي للخدمات الرقمية، بما يتماشى مع التوجهات العالمية وأحدث المعايير التقنية في القطاع المصرفي.

وتعتمد المنصة آلية عمل دقيقة تبدأ بإتاحة الفرصة لمقدمي الخدمات المهتمين بالتسجيل وإنشاء حسابات رقمية مخصصة تخضع لمراجعة من قبل البنك، يلي مرحلة التسجيل إجراء عمليات مصادقة شاملة تغطي الجوانب التجارية والتكنولوجية والقانونية، لضمان أعلى مستويات الأمان والامتثال للتشريعات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي.

وبموجب هذه المنصة، سيتمكن شركاء الخدمة بعد نيل الموافقات اللازمة من الوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة (API) الآمنة، والتي تتيح لهم الاندماج مع الخدمات المصرفية الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بمعلومات الحسابات وإدارة

متطوعو "إمكان الإسكان" يشاركون في تنفيذ مشاريع تنموية في منطقة بدر

وتأتي هذه الأنشطة الميدانية تجسيداً لرسالة برنامج "إمكان الإسكان" في إشراك موظفي البنك بشكل مباشر في إحداث أثر إيجابي ملموس، وتحويل الشراكات المؤسسية في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى واقع يخدم المجتمع والبيئة.

يُذكر أن بنك الإسكان قد جدد رعايته الماسية للجمعية العربية لحماية الطبيعة لعام 2026، حيث يواصل دعم برنامج "القافلة الخضراء" للعام السادس على التوالي، إلى جانب دعم حزمة من المشاريع التنموية التي تشمل تركيب أنظمة ري بالطاقة الشمسية، وتوزيع خلايا نحل لإنتاج العسل، وإنشاء حظائر الدجاج البياض، وزراعة الأشجار المثمرة في مختلف محافظات المملكة.

شارك متطوعو برنامج بنك الإسكان للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان" تنفيذ مجموعة من الأنشطة الميدانية في منطقة بدر، وذلك ضمن الشراكة الاستراتيجية الموقعة مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة لعام 2026.

وشملت مشاركة المتطوعين العمل الميداني على تنفيذ مشروع "سبل العيش المنتجة" عبر إنشاء حظائر دجاج بياض نموذجية للأسر المستفيدة وتوفير مستلزماتها من أعلاف وإشراف فني، بالإضافة إلى مشاركتهم في زراعة عدد من الأشجار المثمرة لصالح المستفيدين في المنطقة. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين الأسر اقتصادياً وتحقيق الاكتفاء الذاتي المنزلي، بما يضمن توفير مصادر رزق مستدامة وزيادة الرقعة الخضراء في المناطق الأقل حظاً.



بنك الإسكان يُجَدِّد دعمه لمشاريع مؤسسة نهر الأردن لحماية الطفل وتمكين المرأة



أعلن بنك الإسكان عن توقيع اتفاقية تجديد شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة نهر الأردن، للمواصلة في دعم مشاريع المؤسسة الخاصة بحماية الطفل وتمكين المرأة.

وبموجب الاتفاقية، يستمر البنك في دعم برنامج نهر الأردن لحماية الأسرة والطفل، الذي أطلقتته جلالة الملكة رانيا العبد الله عام 1997، والذي يعد الأول من نوعه في الأردن والعالم العربي والمرجعية المحلية الرئيسية فيما يتعلق بتعزيز حماية

الأطفال والأسر من جميع أشكال الإساءة، عبر التركيز على محاور التوعية والوقاية والتدخل. ومن المتوقع أن ينعكس هذا الدعم على توسيع نطاق الوصول إلى المزيد من الأطفال والسيدات بواقع ما يقارب 6 آلاف طفل وسيدة، عبر تنفيذ برامج وفعاليات تثقيفية للوقاية من الإساءة وبناء القدرات في مجال سلامة الطفل وتعزيز ممارسات الوالدية السليمة.

من أفراد أسرهم.

وتنسجم هذه الشراكة التي تأتي امتداداً لمسيرة التعاون بين الطرفين، مع أهداف برنامج بنك الإسكان للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان" ضمن قطاع التمكين الاجتماعي الذي يركز البنك ضمنه على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني بدعمها المتواصل لتقديم مختلف أنواع المساندة لأبناء المجتمع وفقاً للاحتياجات وبما يساهم في معالجة التحديات.

كما تستمر مؤسسة نهر الأردن منذ تأسيسها عام 1995 كمنظمة غير ربحية وغير حكومية في تمكين المجتمعات المحلية ريادةً ومهنيًا وتوفير كافة السبل المتاحة لحماية الأطفال والنساء والأسر من الإساءة، تجسيداً لرؤية جلالة الملكة رانيا العبد الله في المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وبناء أجيال قادرة، والنهوض برفاه الأطفال في جميع أنحاء المملكة. وعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود، أصبحت المؤسسة منصة وطنية للتنمية الاقتصادية والمجتمعية، حيث ساهمت في تمكين مئات الآلاف من أبناء وبنات المجتمع المحلي من أردنيين ولجائين.

وتتضمن الاتفاقية أيضاً تقديم الدعم لمشروعين من مشاريع مؤسسة نهر الأردن الاجتماعية الموجهة للسيدات، وهما مشروع تصاميم نهر الأردن والذي يوفر منتجات مصنعة يدوياً بأيدي سيدات البادية والريف، ومشروع مطبخ الكرامة الذي يوفر مجموعة متنوعة من المأكولات البيتية بأيدي سيدات المجتمع المحلي. وفي هذا الإطار، سيساهم بنك الإسكان في تمكين أكثر من 35 سيدة ضمن المشروعين عبر تطوير قدراتهن كمعيلات مستقلات من خلال تدريبات فنية وريادية متخصصة، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي غير مباشر على أكثر من 160 فرداً

بنك الإسكان يجدد رعايته الماسية للجمعية العربية لحماية الطبيعة ويدعم حزمة مشاريع تنموية لعام 2026



أعلن بنك الإسكان عن استمراره في دعم برامج الجمعية العربية لحماية الطبيعة، من خلال تقديم رعايته الماسية لبرنامج "القافلة الخضراء" للعام السادس على التوالي، بالإضافة إلى توسيع نطاق دعمه ليشمل حزمة من المشاريع التنموية والبيئية الجديدة لعام 2026، والتي تستهدف تعزيز الأمن الغذائي والتمكين الاقتصادي في المناطق الأقل حظاً.

بنسبة كبيرة وزيادة صافي دخل الأسرة سنوياً، كما شمل التعاون دعم مشروع "مناحل منتجة" لعدد من الأسر الريفية عبر تزويدهم بخلايا النحل وأدوات القطف وبرامج تدريبية لإنتاج العسل، بالإضافة إلى دعم مشروع "سبل العيش المنتجة" لإنشاء حظائر دجاج بياض نموذجية وتوفير الأعلاف والإشراف الفني، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والتمكين الاقتصادي المنزلي للأسر المستفيدة.

ويأتي توسيع شراكة البنك مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة انطلاقاً من إيمان برنامج "إمكان الإسكان" بالرؤية الهادفة لتعزيز الوعي بأهمية الزراعة كركيزة حضارية، ودعم المجتمعات الأقل حظاً عبر مبادرات تترك أثراً ملموساً في الحد من الفقر والبطالة وتضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة، تجسداً لرسالة البنك في بناء مستقبل أخضر ومجتمع منتج.

وتتوافق هذه الرعاية مع أهداف برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان" ضمن قطاعي البيئة والتمكين الاجتماعي، حيث يحرص البنك على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالحفاظ على البيئة، وتلك التي تركز على رفع قدرة الأفراد في المناطق النائية على الوصول إلى سبل عيش مستدامة، مما يساهم بشكل مباشر في زيادة الرقعة الخضراء وتمكين الأسر وتوفير فرص عمل ومصدر رزق للمزارعين.

وتضمن الدعم لعام 2026 المساهمة في أربعة برامج رئيسية؛ حيث واصل البنك دعم برنامج "القافلة الخضراء" لتمكين صغار المزارعين عبر تزويدهم بأشجار مثمرة، ودعم مشروع "الري الأخضر" لتركيبة أنظمة ضخ مياه تعمل بالطاقة الشمسية بما يساهم في خفض تكاليف الري



بنك الإسكان
Housing Bank

جوائز الإسكان بكل مكان

للمزيد، امسح الرمز



افتح أو غُد حساب التوفير لفرصة ربح جوائز كاش

موزعة على جميع المحافظات والفروع

-خاضع لشروط وأحكام البنك. -تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31. -خاضع لضريبة الدخل على الجوائز.

الهيئة العامة لكابيتال بنك تصادق على توزيع أرباح نقدية بنسبة 17% من رأس المال

حقق نمواً نوعياً بنسبة 12.5% ليبلغ 3.9 مليار دينار، مما يعكس متانة الأداء المالي وقدرة المجموعة على إدارة أصولها ومخاطرها بكفاءة عالية.

وعلى صعيد الأداء الاستراتيجي، أوضح السالم أن المجموعة تبنت توجهاً توسعياً متصاعداً تحت عنوان "التوسع الاستراتيجي والتمكين الرقمي". وتجلى هذا التوجه في تعزيز الحضور الإقليمي للمجموعة، لا سيما في السوق العراقي عبر المصرف الأهلي العراقي، الذي نجح في ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة. وتضمنت الخطة الاستراتيجية خطوات نوعية شملت الاستحواذ على شركة "الاتحاد الدولية للتأمين"، بالإضافة إلى الاستحواذ على حصص الأغلبية في شركتي "Switch" و"المستقبل الرقمي"، بهدف بناء منظومة مالية وتكنولوجية متكاملة تدعم التوسع الإقليمي وتبلي تطورات العملاء في الأسواق المختلفة.

وأشار السالم إلى أن المجموعة عززت خلال عام 2025 قدراتها الرقمية وعملت على تطوير البنية التحتية التكنولوجية، إيماناً منها بأن التحول الرقمي بات ضرورة استراتيجية لضمان التفوق التنافسي وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تتمحور حول تجربة العميل.

وفي موازاة ذلك، كشف السالم أن مجموعة كابيتال بنك تواصل رصد التطورات الاقتصادية الإقليمية، مع التركيز على السوق السورية؛ حيث تستعد المجموعة لأخذ دور فاعل في مرحلة إعادة الإعمار المقبلة، من خلال دعم النشاط الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم لقطاع الأعمال والمصدرين، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية في المنطقة.

السالم: مسيرة ثلاثين عاماً ترسخ ريادة المجموعة إقليمياً وتدعم استدامة الاقتصاد الوطني

وافقت الهيئة العامة لمساهمي كابيتال بنك في اجتماعها السنوي العادي، الذي عُقد برئاسة رئيس مجلس الإدارة معالي باسم خليل السالم، وحضور أعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن البنك المركزي الأردني ومراقب عام الشركات، والرئيس التنفيذي للبنك تامر غزالة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 17% من رأس مال البنك.

وخلال الاجتماع، الذي عُقد يوم الأحد الموافق 3 أيار 2026، عبر تقنية الاتصال المرئي والإلكتروني، صادق المساهمون الذين يحملون أسهماً بالأصالة والإنبابة والوكالة الذين يمثلون نحو 93.24% من رأس مال البنك المكتتب به والمدفوع، على تقرير مجلس الإدارة، والبيانات المالية الموحدة لعام 2025، وخطط المجموعة المستقبلية.

وأكد رئيس مجلس الإدارة باسم خليل السالم في كلمته أمام الهيئة العامة، أن عام 2025 يُعد محطة استثنائية في مسيرة مجموعة كابيتال بنك، التي نجحت في تحقيق نتائج مالية قياسية هي الأعلى منذ التأسيس، مدعومة بتوجيهات مجلس الإدارة وكفاءة الإدارة التنفيذية، مشيراً إلى ارتفاع صافي أرباح المجموعة إلى نحو 201 مليون دينار أردني، محققة نسبة نمو بلغت 26%، بينما شهد المركز المالي توسعاً ملموساً بارتفاع إجمالي الموجودات إلى 8.7 مليار دينار، ووصول ودائع العملاء إلى نحو 6 مليار دينار.

ولفت السالم إلى أن صافي التسهيلات الائتمانية

وأكد السالم أن مجموعة كابيتال بنك ملتزمة



بالاستدامة والمسؤولية المجتمعية كركيزة أساسية في استراتيجيتها، حيث واصلت دعم المشاريع التنموية والبيئية وتمكين الشباب والمرأة، مع التزامها التام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية. مشيداً بالبيئة التنظيمية الحسنة التي يوفرها البنك المركزي الأردني، والتي تلعب دوراً محورياً في تعزيز استقرار القطاع المصرفي وترسيخ ثقة المستثمرين في كابيتال بنك كنموذج للمؤسسات المصرفية الإقليمية الرصينة.

من جانبه، أشار الرئيس التنفيذي لكابيتال بنك تامر غزالة إلى أن عام 2025 كان عاماً استثنائياً في تاريخ المجموعة، حيث تُوج بنتائج قياسية من حيث الأرباح

والموجودات والإيرادات، موضحاً أن إجمالي الدخل للمجموعة ارتفع بنسبة 16% ليصل إلى نحو 466 مليون دينار أردني، مع تحسن في الكفاءة التشغيلية لتصل إلى حوالي 39%، في حين تجاوزت نسبة كفاية رأس المال 15%، مما يؤكد صلابة المركز المالي للمجموعة.

وفي مجال التحول الرقمي والابتكار، لفت غزالة إلى إقرار استراتيجية متقدمة لإدارة البيانات، مع الاستثمار المكثف في تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر خوادم (NVIDIA) لرفع كفاءة العمليات الداخلية. وأضاف غزالة أن المجموعة واصلت ترجمة رؤيتها الرقمية من خلال إطلاق مبادرة "LEAP" التي تُعد من أكبر مبادرات التحول الرقمي في تاريخ البنك، وتهدف إلى تطوير الأنظمة الأساسية وتوحيد المنصات المؤسسية وإدارة المخاطر. كما بيّن غزالة أن مستويات المعاملات غير النقدية حققت تقدماً لافتاً بقربها من 98% من إجمالي المعاملات، بالتوازي مع استمرار تطوير الحلول الرقمية الداعمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد الكفاءات البشرية والاستدامة، أكد غزالة أن المجموعة التزمت بدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في صلب عملياتها

المصرفية، مستشهداً بتوقيع اتفاقية قرض داعم لرأس المال أخضر بقيمة 155 مليون دولار أمريكي مع تحالف يضم ستة مقرضين دوليين، وهي الاتفاقية التي تُعد الأكبر من نوعها في الأردن. كما أشار غزالة إلى اهتمام المجموعة بالاستثمار في الكوادر البشرية من خلال برامج تنفيذية بالشراكة مع جامعات عالمية مثل "هارفارد" و"لندن للأعمال"، والعمل على تأهيل الكفاءات الشابة عبر "أكاديمية كابيتال" لضمان استدامة التميز المؤسسي.

ومن الجدير ذكره أن كابيتال بنك أعلن مؤخراً عن النتائج المالية للمجموعة للربع الأول من عام 2026، والتي جاءت لتعكس استقرار المركز المالي للمجموعة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، حيث بلغت صافي أرباح المجموعة 38.4 مليون دينار، فيما بلغ صافي الدخل خلال ذات الفترة قرابة 108 مليون دينار.

وأظهرت النتائج المالية، أن إجمالي موجودات المجموعة في الربع الأول من العام الجاري بلغت 8.5 مليار دينار أردني، فيما بلغت ودائع العملاء 5.8 مليار دينار أردني، في حين استقرت حقوق المساهمين عند 841.4 مليون دينار أردني، ووصل مجموع حقوق الملكية إلى قرابة المليار دينار أردني.



كلمة رئيس مجلس إدارة كابيتال بنك في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥



كلمة الرئيس التنفيذي لكابيتال بنك في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥

حضرات السيدات والسادة،

في وقت نشهد فيه المنطقة في حالة عدم يقين وتطورات متسارعة، نؤكد أن المجموعة تواصل المضي بنجاح في تنفيذ خططها الاستراتيجية وفق المسار المرسوم، محافظة على تركيزها الراسخ على تعزيز عملياتها المصرفية وترسيخ مكانتها كبنك استثماري وطني، وبأن ذلك انسجاماً مع قوة الاقتصاد الوطني الأردني، الذي أثبت عبر مختلف المراحل قدرته على الصمود والاستقرار، بفضل الرؤية الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين. وبمئتنا هذا الاستقرار الثقة للاستثمار في الاقتصاد وتعزيز مسيرة النمو في مملكتنا وتناجنا، والمضي قدماً في تحقيق طموحاتنا المستقبلية، ونطلع بان بنعم وطننا بمزيد من الأمن والاستقرار، وأن يعزّ السلام والطمأنينة في منطقتنا والعالم.

وفي هذا الإطار، يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجموعة كابيتال بنك، في عام يحمل رمزية خاصة لنا جميعاً، حيث نتغلب بمرور ثلاثين عاماً على تأسيس هذه المؤسسة المصرفية، ثلاثة عقود من العمل الدؤوب، تحولت خلالها المجموعة من بنك محلي إلى مجموعة مصرفية إقليمية رائدة، منسجمة برؤية استراتيجية واضحة وشعار رفعتنا وجشدتنا وأبعاً: «مستعدون».

لقد توجّنا هذه المسيرة بعزم استثنائي سجلت فيه المجموعة النتائج الأعلى في تاريخها من حيث الأرباح والموجودات والإيرادات، ورغم التغيرات الاقتصادية والجوسياسية التي تشهدها المنطقة، أثبت نموذج أعمال المجموعة مرونته وصلابته، من خلال تحقيق أداء تشغيلي قوي وتحسين جودة الأصول في الأردن، بالتزامن مع تعزيز مكانة مركزها المالي عبر توفيق فرض داعم لرأس المال أخضر عزز من القاعدة الرأسمالية ودعم توجهات النمو المستدام.

حضرات المساهمين

مثل عام ٢٠٢٥ نقطة تحول بارزة في مسيرة المجموعة، ارتكزت على تحقيق نمو متوازن وتعزيز الاعتماد على الحلول الرقمية. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال تعميق نموذج الأعمال وتعزيز النكاح بين مختلف أنشطة المجموعة، بما رشح مكانتها كمؤسسة مالية متكاملة تجمع بين الخدمات المصرفية والتأمينية والحلول الرقمية تحت مظلة واحدة. ولم يكن التوسع في هذا السياق مقتصرًا على البعد الجغرافي، بل امتد ليشمل تطوير هيكلة الأعمال، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ورفع مستوى التنسيق بين الوحدات المختلفة لتحقيق قيمة مضافة مستدامة.

وخلال العام، واصلت المجموعة تنفيذ مبادرات استراتيجية هدفت إلى توسيع نطاق الحلول المقدمة للعملاء، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الأسواق المتغيرة، من خلال تبني نماذج تشغيل أكثر مرونة وترباطاً. كما ركزت على بناء منظومة أعمال قائمة على التكامل بين البنية التحتية والخبرة المصرفية، بما يعزز قدرتها التنافسية ويؤسس لمرحلة نمو أكثر تنوعاً واستدامة في الأسواق التي تنشط فيها.

وبعكس هذا التوجه رؤية واضحة تركز إلى تنويع مصادر الدخل، وتعميق العلاقات مع العملاء، وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر بكفاءة، بما يضمن تحقيق توازن محروس بين النمو القوي والاستدامة المؤسسية على المدى الطويل.

أما على صعيد التحول الرقمي، فقد ترجمت المجموعة شعارها إلى واقع ملموس من خلال مبادرة (LEAP) الطموحة، حيث استثمرت بقوة في بنية التحتية التكنولوجية لتكون بمصاف المعايير العالمية، حيث ستحقق مبادرة LEAP العديد من الأهداف على مستوى البنك والتي تشمل تطوير الأنظمة الأساسية لتوحيد المنصات المؤسسية، وتعزيز الإدارة المالية وإدارة المخاطر عبر المجموعة.

كما كنا من أوائل المؤسسات المصرفية في الأردن التي منحت أولوية خاصة للتطور التقني من خلال إقرار استراتيجية خاصة بإدارة البيانات، والاستثمار بالتقنيات الحديثة الخاصة بالبيانات والذكاء الاصطناعي من خلال خوادم الذكاء الاصطناعي المتطورة (NVIDIA)، ليس فقط لتحسين الكفاءة التشغيلية التي وصلت بها نسبة المعاملات غير النقدية إلى مستويات متقدمة فارتب ٩٨٪، بل أيضاً لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العملاء وتعزيز كفاءة الإجراءات الداخلية.

وبالتوازي مع ذلك، واصل البنك تطوير حلوله الرقمية الداعمة لقطاع الأعمال، بما يعزز قدرته على تقديم خدمات مصرفية مرنة وسريعة تلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تاهيل وتطوير القدرات والكفاءات الشابة من خلال «أكاديمية كابيتال» في مساهراتها التقنية والتي تعنى بتدريب الخريجين وتزويدهم بالمهارات اللازمة للنجاح في بيئة العمل المصرفي والرقمي المتغيرة.

حضرات المساهمين،

تؤمن المجموعة بأن النمو المالي لا ينفصل عن مسؤوليتها تجاه المجتمع وفريق العمل وانطلاقاً من قناعتها بأن الكفاءات البشرية تمثل المحرك الرئيس للنمو المستدام، كرّس البنك خلال العام الماضي استثمارات نوعية للارتقاء بمنظومة القيادة المؤسسية، عبر إلحاق نخبة من كوادره ببرامج تنفيذية متقدمة في مؤسسات أكاديمية عالمية مرموقة، مثل جامعة هارفارد وكلية لندن للأعمال، بما يعزز القدرات القيادية وبوابك أفضل الممارسات الإدارية استعداداً للمراحل المقبلة.

مجمعياً، تنظر المجموعة إلى مسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها امتداداً طبيعياً لنموذج أعمالها، لا نشاطاً موازياً له، وعليه، تركز استراتيجيتها على أربعة محاور متكاملة تشكل إطاراً واضحاً لأنشطتها التنموية، تشمل تعزيز الثقافة المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي، ودعم ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في سوق العمل، إضافة إلى ترسيخ ممارسات الاستدامة البيئية ضمن عملياتها ومبادراتها، ومن خلال هذا التوجه المؤسسي المنظم، تسعى المجموعة إلى إحداث أثر مستدام وقابل للقياس، يسهم في تمكين الشباب، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وترسيخ نموذج تنموي أكثر شمولاً وتوازناً يخدم المجتمع والاقتصاد على المدى الطويل.

المساهمين الكرام،

بينما تطوي المجموعة صفحة عامها الثلاثين، فإنها تتطلع إلى المرحلة المقبلة بعين الطموح، أولوياتها واضحة: الحفاظ على ريادتها في الأسواق الحالية، والتطلع بجدية نحو فرص جديدة، ودراسة فرص التوسع في أسواق وأعداء عند تهيؤ الظروف المناسبة، بما في ذلك الأسواق السوري، وبما يخدم قطاع الأعمال والمهجرين ويسهم في دعم مرحلة إعادة الإعمار، واستواصل المجموعة الموازنة بحكمة بين النمو القوي وإدارة المخاطر المنضبطة، التزاماً بتقديم أعلى العوائد للمساهمين.

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمخاطف البنك المركزي الأردني وفريق عمل البنك المركزي، ولرئيس هيئة الأوراق المالية على جهودهم المتواصلة في ترسيخ مكانة القطاع المصرفي وتعزيز بيئة استثمارية مستقرة تدعم نموه واستدامته. كما أعزّ عن تقديري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولجميعهم وتوجيهاتهم التي شكلت إطاراً داعماً لمسيرة المجموعة، ولجميع موظفي البنك الذين كان لثقتهم والتزامهم بالدور الأساس في تحقيق هذه النتائج، والشكر موجوع لعملائنا وشركائنا على ثقتهم المتجددة، التي تمثل الركيزة الحقيقية لاستمرارنا في تقديم خدمات مصرفية رائدة تلبي تطلعاتهم.

تامر محمد سليمان غزاله

الرئيس التنفيذي

كابيتال

بنك

حضرات السيدات والسادة،

في وقت نشهد فيه المنطقة تحديات وتطورات متسارعة، وواصل الأردن ترسيخ مكانته كبنية مستقرة وموثوقة للأعمال والاستثمار، بفضل الرؤية الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ومثانة مؤسساته الاقتصادية، وقد أسهم هذا الاستقرار في تعزيز بيئة الاستثمار والحفاظ على زخم النشاط الاقتصادي، بما مكن المؤسسات الوطنية من المضي قدماً في تنفيذ استراتيجياتها بنقّة وفي هذا الإطار، واصلت مجموعة كابيتال بنك التقدم بنجاح في مسيرتها، مستفيدة من هذه البيئة الداعمة لتحقيق نتائج متميزة وتعزيز حضورها في الأسواق التي تنشط فيها، وفي ظل ما تشهده المنطقة من تطورات، نتطلع بان يعزّ الأمن والاستقرار، ونتمنى السلامة والطمأنينة للجميع.

وعليه، يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجموعة كابيتال بنك، والذي تسلّط الضوء فيه على أبرز النجاحات والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال عام ٢٠٢٥، لقد كان عاماً استثنائياً لتفصيل نتائج متميزة وتعزيز حضورها في الأسواق التي تنشط فيها، واصلنا تحقيق نمو قوي عبر مختلف الاستراتيجيات الواضحة، وإدارتنا الرشيدة، والزام فريق عملنا، واصلنا تحقيق نمو قوي عبر مختلف مؤشراتنا المالية، في انعكاس مباشر للثقة المتنامية التي يضعها عملائنا بنا.

السيدات والسادة،

رغم الظروف الراهنة والتحديات الجوسياسية التي واجهت المنطقة في نهاية عام ٢٠٢٥، تحققت، نتائج اقتصادية إيجابية على المستوى الكلي، كان أبرزها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحسين العديد من المؤشرات المتصلة في ارتفاع الصادرات الوطنية وتحسين الميزان التجاري وارتفاع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وارتفاع الدخل السحابي، وكذلك ارتفاع حوالات العاملين في الخارج، الأمر الذي انعكس على العديد من المؤشرات النقدية والمالية والاقتصادية، بما فيها معدل البطالة الذي أخذ في التراجع.

ولم يكن للآداء القوي أن يتحقق لولا بيئة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي وقّرها الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وجهوده المتواصلة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية، ونتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ برنامج رؤية التحدي الاقتصادي، والبدء في برنامج تنفيذي جديد للسنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٩، التحول من التعافي إلى النمو الاقتصادي، الذي بدأت ملامحه تتشكل في العام الماضي مع تفاعل بان تواصل النمو لما فوق ٣٪ في العام الحالي وتصل إلى مستوى ٤٪ في العاملين المقبلين، فضلاً عن التوجهات التي يصردها البنك المركزي الأردني بقيادة معالي المحافظ الدكتور عادل الشكرس والتي تنسم بالحفاطة التي تزيد من قوة ومنعة الجهاز المصرفي والبنوك العاملة فيه.

صندوق النقد الدولي بدوره، أشاد في آخر تقرير بمراجعة بأداء الاقتصاد الوطني المدهوم «بسياسات اقتصادية كلية سليمة وعزماً دولياً قوياً» قاد إلى تحقيق النمو وأسس لتوقعات إيجابية في نمو الاقتصاد الوطني، خصوصاً وأن الحكومة أعلنت عن تنفيذ مشاريع استراتيجية واستثمارية كبرى في المياه والطاقة، منها مشروع النافل الوطني واستثمارات الغاز ومشاريع الربط السككي.

إن حالة عدم اليقين لآلآت تسيطر على العالم والمنطقة، وكأننا نعيش في بيئة متحركة بسبب التطورات، وفي ظل هذه البيئة يتحتم علينا كمؤسسة مالية ومصرفية أن نبنى استراتيجيةنا بحفاطة عالية وعلى قواعد راسخة حتى نفل من تأثير التغيرات العالمية على بيتنا المصرفية المتطورة، والتي يثبت ليس فقط للنمو، لكن أيضاً في بيئة تحوطية عالية تراعي المخاطر وتخفف آثارها إلى أقل درجة ممكنة.

السيدات والسادة،

لقد واصل كابيتال بنك تحقيق نتائج إيجابية لمستويات تاريخية جديدة، كنا نعتز النتائج التي تحققت سابقاً ومواصلة تحقيق نتائج جديدة تحدياً أمامنا، لكن بعون الله وبإصرار وعزم كوادر البنك، تحققت نتائج إيجابية جديدة نغفر أن نقدمها لكم عبر التقرير السنوي الذي بين أيديكم.

وجاءت هذه النتائج انعكاساً للرؤية التوسعية الطموحة التي انتهجتها مجموعة كابيتال بنك، والتي عززت، إلى جانب تحقيق أرباح قياسية جديدة، مكانة المجموعة في السوق المصرفية المحلية والإقليمية، وذلك من خلال المضي قدماً في تعزيز خدماتها المالية والعراق والسعودية، كما حافظت كابيتال للاستثمارات على ريادتها في تقديم خدمات مصرفية استثمارية شاملة، معتمدة على فريق عملها المتخصص المنتشر في الأردن والإمارات العربية المتحدة، من خلال مكتبها الاستراتيجي في مركز دبي المالي العالمي.

وتتطلع المجموعة بإهتمام كبير للسوق السورية التي بدأت تعيش حالة من الاستقرار الذي يؤهلها لإعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية والمالية والمصرفية.

السيدات والسادة،

حققت المجموعة نتائج إيجابية تُعد الأعلى منذ تأسيسها، حيث بلغت الأرباح الصافية نحو ٢٠١ مليون دينار أردني بنسبة نمو وصلت إلى ٢٦٪، كما ارتفعت الموجودات إلى نحو ٨,٧ مليار دينار بنسبة نمو بلغت ٢٦٪، وبلغت ودائع العملاء نحو ٦ مليارات دينار، فيما ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٣,٥٪، ليصل إلى ٣,٩ مليار دينار.

إنّ قصة نجاح المجموعة لعام ٢٠٢٥ كان عنوانها الأبرز «التوسع الاستراتيجي والتمكين الرقمي»، فعلى صعيد التوسع الإقليمي، وتحديداً في العراق، لم تكف المجموعة بالحفاظ على موقعها الريادي، بل عززته بصفقات استحوذت مفصلة رسخت مكانة كابيتال بنك والمصرف الأهلي العراقي هناك، فقد استكملت المجموعة الاستحوذ على شركة «الاتحاد الدولية للتأمين» لتقديم حلول مالية وتأمينية متكاملة تحت سقف واحد، كما قامت بخطوة تُعد الأكبر من نوعها في القطاع المصرفي العراقي عبر الاستحوذ على حصة الأغلبية في شركتي «Switch» و«المستقبل الرقمي»، بما يحكم توجه المجموعة نحو تقديم منظومة خدمات مالية أكثر تكاملاً في الأسواق التي تعمل ضمنها.

السيدات والسادة،

ونحن نخطو خطوات ثابتة، في سبيل تحقيق النتائج القياسية وجعل المجموعة في صدارة المؤسسات المصرفية الوطنية العريقة التي تتطلع إلى مواصلة التطور التكنولوجي وتعزيز أنظمة الحماية السيبرانية لضمان الحماية أولاً، ولتأكيد أنساب العمليات المصرفية بأعلى معايير الأمن والسلامة وتخدم العملاء في كل مكان.

السيدات والسادة،

انتَهز هذه المناسبة لتقديم بالشكر الجزيل لمعالي محافظ البنك المركزي الأردني، هذه المؤسسة الاقتصادية الوطنية العريقة التي تمكنت عبر السنوات من ترسيخ أركان الإستقرار المالي والنقدي في المملكة، وتهيئة أسباب النجاح أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة والوصول إلى النمو الاقتصادي المرموب، كما أشكر الإدارة التنفيذية والمهراء والعاملين في جميع المستويات الإدارية والفروع على الجهود التي يبذلونها لتبقى هذه المجموعة في طليعة المؤسسات المالية والمصرفية.

أسأل الله أن يظل وطننا الحبيب شامخاً قوياً منبعاً، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، الحكيمة والحصيفة، ومن خلفه شعبه الأردني الوفي.

معالي السيد باسم السالم

رئيس مجلس الإدارة

بنك المال الأردني
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار	دينار		
			الموجودات
١,٦٥٤,٢٠٤,٨١٣	١,١٩٢,١٥٩,٣٧٥	٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٢١,٥٦٧,١٩٥	٢٧٥,٣١٦,٩٢٠	٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	٣,٩٧٣,٨٦٠	٧	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٧,٩١٧,٥٧٥	٣٦٤,٦٨٩,٨٧٨	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣,٤٢٩,١٦٨,٠٢٥	٣,٨٥٨,٠٦٧,٧٣٣	٩	سهيلات التمانية مباشرة بالكلفة المطفأة - بالصافي
٢,١١٥,٧٠٢,٤٦٨	٢,١٥١,١٦١,٣١١	١٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
٢٢٦,٠٥٤,١٦٤	٢٠٧,٤١٢,٧٧٢	١١	موجودات مالية مرهونة بالكلفة المطفأة
١٠٥,٨٢٣,٩٣٥	١١٧,٥٧٠,٧٣٣	١٢	ممتلكات ومعدات - بالصافي
٦٧,٦١٠,١٦٥	١٥١,٥٣٣,٦٠٤	١٣	موجودات غير ملموسة - بالصافي
١٨,٥٣١,٨٩٢	٢٢,٤٥١,٢٥١	١٨	حق استخدام أصول مستأجرة
٥١,٨٧٦,٧١٠	٥١,٠٠٤,٩٩٤	٢٢-ب	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٦٩,٩٢٧,٤٢٥	٣٣١,٦١٠,٣٠٨	١٤	موجودات أخرى
٨,٢٣٨,٣٨٤,٣٦٧	٨,٧٢٦,٩٤٣,٧٣٩		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٥٢,٩١٠,٧٥٥	١١٨,٢١٣,٦٢٦	١٥	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٥,٨٧٩,٠٦٧,٨٩٧	٥,٩٣٧,٤٣٦,٥٤٤	١٦	ودائع عملاء
٦٥١,٠٧١,٧٩٤	٧٦٣,٨١٩,٥٣٠	١٧	تأمينات نقدية
٤٩٩,٥٣٢,١٠٢	٤٣٨,٢٦٠,٥٢٣	١٩	أموال مقترضة
٢٣,٧٦٧,٦٨٦	٣٣٣,٢٩٦,٩٦١	٢٢-أ	مخصص ضريبة الدخل
٣,٧٥١,١٦٥	٣,٧٤٢,٣٦٧	٢٢-ب	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٨٥٧,٩٨٧	٥,٠٠٢,٢٢٣	٢١	مخصصات متنوعة
١٠,١٨٢,٩٤٩	١٢,٣٩٤,٢٥٠	٥٠	مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة لينود خارج قائمة المركز المالي
١٨,٨٧٩,٨٧٠	٢٢,٩٨٧,٥٥٠	١٨	الالتزامات عقود أصول مستأجرة
١٥٠,٦٥١,٢١٨	٢٩٣,٣٣٥,١٤٩	٢٣	مطلوبات أخرى
١٥,١٧٢,٦٠٠	١٠٩,٨٩٥,٠٠٠	٢٠	إسناد قرض
٧,٤٠٥,٨٣٧,٠٢٣	٧,٧٣٨,٣٨٨,٧٢٣		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
٢٦٣,٣٧٠,١٢٢	٢٦٣,٣٧٠,١٢٢	٢٥ و ٢٥	رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع
٦٨,٨٧٢,٣٤٩	٦٨,٨٧٢,٣٤٩	٢٥ و ٢٥	علاوة إصدار
٧٠,٩٠٠,٠٠٠	٧٠,٩٠٠,٠٠٠	٢٤	سندات دائمة
٨١,١٥٧,٦٠٥	٩٤,٥٧٢,٦٤٧	٢٧	احتياطي قانوني
(٤,٣٩٧,٤٢٢)	(٤,٣٩٧,٤٢٢)	٢٨	فروقات ترجمة عملات أجنبية
٣,٩٦٧,٦٠٧	٣,٧٤٧,١٩٠	٢٩	احتياطي القيمة العادلة
٢٤١,٠٤٨,٩٠٨	٣٢١,٣٥٧,٨٨٧	٣١	أرباح مدورة
٧٢٤,٥٨٦,١٦٩	٨١٨,٠٨٩,٧٧٣		مجموع صافي حقوق مساهمي البنك
١٠٧,٩٦١,١٧٥	١٧٠,٤٦٥,٢٤٣	٣٠	حقوق غير المسيطرین
٨٣٢,٥٤٧,٣٤٤	٩٨٨,٥٥٥,٠١٦		مجموع حقوق الملكية
٨,٢٣٨,٣٨٤,٣٦٧	٨,٧٢٦,٩٤٣,٧٣٩		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بنك المال الأردني
قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	٢٠٢٥	إيضاحات	٢٠٢٤
	دينار		دينار
الفوائد الدائنة	٣٢	٥٠٠,٨٨٣,١٢٨	٤٧٤,٧٢٣,٢٥٥
يئزل : الفوائد المدينة	٣٣	٢٤٢,٥٩١,٥٥١	٢٦٤,٦٧٥,٧١٦
صافي إيرادات الفوائد		٢٥٨,٢٩١,٥٧٧	٢١٠,٠٤٧,٥٣٩
إيرادات العمولات		١٩١,٥٩٧,٤٩٥	١٩٩,٦٢٠,٤٨٩
يئزل : مصاريف العمولات		٢٤,٣٤٥,٣٠٥	٢٧,٦٦٩,٤٧٦
صافي إيرادات العمولات	٣٤	١٦٧,٢٥٢,١٩٠	١٧١,٩٥١,٠٦٣
أرباح عملات أجنبية	٣٥	٢٢,٤٨٤,٥٣٢	١٢,٧٣٣,٢٩٥
توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨	١,٣٣٠,٢٤٨	١,٣٧١,٦٠١
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر- أدوات الدين	٨	٢٨,٢٩٥	٣٠,٢٨٥
إيرادات أخرى	٣٦	١٦,٨٣٤,٢٣٨	٦,٦٩١,٤١٩
اجمالي الدخل		٤٦٥,٩٨٥,٠٨٠	٤٠٢,٨٨٥,١٥٢
نفقات الموظفين	٣٧	٦٧,٧٩٩,٦٩٨	٦٦,٨٦٠,٧٧٤
استهلاكات وإطفاءات	١٨ و ٣١ و ٣٢	٣٥,٧١٠,٤٨٤	٣١,٢١١,١٥٥
مصاريف أخرى	٣٨	٧٩,٤٧٠,٩٨٢	٥٧,٥٩٩,٥٢٢
خسائر (أرباح) بيع عقارات مستملكة	١٤	٩٥,٧٨٢	(٨٨,٣٥٥)
مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	١٠-١٠-٤٥	٤٠,٦٠٠,١٩٠	٤٤,٢٤١,٣٠٢
مصروف مخصص التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون مستحقة	١٤	١٣,٤٠٧,٣٥٣	٣,٧٢١,٩٧٩
مخصصات متنوعة	٢١	(٦,١٧٥,٨٤٧)	١٣,٧٢٦,٨٨٣
إجمالي المصروفات		٢٣٠,٨٠٨,٦٤٢	٢١٧,٢٧٢,٧٦٩
الربح قبل الضريبة		٢٣٥,١٧٦,٤٣٨	١٨٥,٦١٢,٣٨٢
يئزل : ضريبة الدخل	٢٢	٣٤,٩٢,٢٢٤	٢٥,٤٧٦,١٩٩
صافي الربح للسنة		٢٠١,٨٤,٢١٤	١٦٠,١٣٦,١٨٣
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		١٣٣,٣٨٤,٦٨٣	١٠٧,٩٤٦,٩٠٢
حقوق غير المسيطرين		٦٧,٦٩٩,٥٣١	٥٢,١٨٩,٢٨١
		٢٠١,٨٤,٢١٤	١٦٠,١٣٦,١٨٣
		.	.
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من بح السنة العائد لمساهمي البنك	٣٩	٠,٤٩٥	٠,٣٩٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مساهمي بنك المال الأردني
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية
تقرير حول تحقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك المال الأردني «شركة مساهمة عامة محدودة» (البنك) وشركائه التابعة (ويشار إليهم معاً بالمجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والابيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائها المالي وتحققاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تحقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين وذلك بحسب ما ينطبق على تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات الاهتمام العام في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا ينبغي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إيضاحات (٣-٢) و(٩) و(٤٥) في القوائم المالية الموحدة	
أمر التدقيق الهام بلغت قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة كما في نهاية العام ٤,١٦١,٤٣٤,٣٣٣ دينار، كما بلغت قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل تلك التسهيلات ٢٥٣,٨٥٢,٨١٤ دينار. تُظهر أهمية هذه المبالغ مدى الحاجة لتقدير مخاطر الائتمان المرتبطة بها بدقة. يتطلب تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، قيام الإدارة باستخدام أحكام مهمة وفرضيات معقدة، مما يؤدي إلى درجة عالية من عدم اليقين عند تقدير قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بهذه التسهيلات وتطبيق نموذج التدني المقسم إلى ثلاث مراحل لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تتضمن هذه العملية تصنيف القروض إلى المراحل ١ أو ٢ أو ٣ ووضع افتراضات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي. نظراً لأن التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المجموعة، فإن هناك احتمالية لعدم دقة احتساب مخصص التدني سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو افتراضات غير معقولة. بسبب التأثير الجوهرى لهذه الأحكام على القوائم المالية الموحدة، إلى جانب تعقيد عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم اعتبار كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كأمر تدقيق هام. تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجيات المستخدمة في تقييمه في المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية وسياسات إدارة المخاطر المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة.	إجراءات التدقيق تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: - فهم العمليات الرئيسية المتعلقة بعمليات الائتمان في المجموعة، بما في ذلك منح القروض، وتسجيلها، واحتساب مخصصات التدني الخاصة بها، وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في منح القروض وتسجيلها. - مراجعة سياسة احتساب مخصصات التدني الخاصة بالمجموعة بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - تقييم نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمجموعة، مع التركيز على منهجيته والتوافق مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - اختيار عينات من التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك تلك المعاد جدولتها، لتقييم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التعرضات ضمن المراحل المختلفة. - تقييم مدى ملاءمة عملية تقدير المجموعة لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية لعينة من التسهيلات الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات للتعرضات التي انتقلت بين المستويات. - قمنا بتعيين خبراء متخصصين لمراجعة المعايير الرئيسية لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية كاحتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافترض التعثر، وقمنا بتقييم التعديلات التي قامت بها الإدارة. - تحققنا من ملاءمة معايير تصنيف التعرضات التي استخدمتها المجموعة ودقة احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك شروط الضمانات وقيمتها. - قمنا بتقييم اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى التأكد من الدقة الحسابية. - تقييم مخصصات التدني لعينة من التسهيلات الائتمانية المتعثرة (المرحلة ٣) وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة، إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدى أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحكومة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحكومة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال بعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الإحتيال من نواطئ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقى بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار، وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في اعمالها كمشاة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة، ونحن نبقي وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحكومة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحينما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحكومة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المتفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

ارنست ويونغ / الأردن
أسماء فايز شخايرة
ترخيص رقم ١٠٧٩ س
محاسبين قانونيين
عمان - الاردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٨ شباط ٢٠٢٦

كابيتال بنك يحصد جائزتي "أفضل تطبيق بنكي" و"أفضل خدمات إدارة ثروات" لعام 2026 من مجلة الأعمال الدولية

مستعدون ومستمرّون بالتزامنا بالتفوّق وتقديم الأفضل
كابيتال بنك يحصد جائزتي "أفضل تطبيق بنكي للهاتف المحمول في الأردن" و"أفضل خدمات إدارة ثروات في الأردن" لعام 2026



كابيتال بنك

أعلن كابيتال بنك عن فوزه بجائزتين مرموقتين ضمن جوائز مجلة International Business Magazine لعام 2026. وهما جائزة "أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الشرق الأوسط" وجائزة "أفضل خدمات إدارة ثروات في الأردن"، في إنجاز جديد يعكس التزام البنك المتواصل بتقديم حلول مصرفية مبتكرة وتعزيز جودة الخدمات المقدمة لعملائه.

وبهذه المناسبة، أكد كابيتال بنك أن فوزه بالجائزتين يعكس نجاح استراتيجيته القائمة على الابتكار والتطوير المستمر للخدمات المصرفية الرقمية، إلى جانب التوسع في تقديم حلول مالية واستثمارية متقدمة تلبّي تطلّعات مختلف شرائح العملاء. كما يعكس هذا التكريم التزام البنك بتعزيز تجربة العملاء والارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية، سواء عبر قنواته الرقمية المتطورة أو من خلال خدمات إدارة الثروات المتخصصة التي يقدمها لعملائه.

وجاء حصول البنك على جائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للسنة الثالثة على التوالي تقديرًا لجهوده المستمرة في تطوير قنواته المصرفية الرقمية وتقديم حلول مصرفية متقدمة وسهلة الاستخدام، بما يسهم في الارتقاء بتجربة العملاء ومواكبة المتطلبات المتزايدة للخدمات المالية في العالم الرقمي، مع ضمان أعلى مستويات الكفاءة والأمان.

يُذكر أن مجلة الأعمال الدولية (International Business Magazine)، ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، تُعد منصة إعلامية رائدة في قطاع المال والأعمال، وتصل قاعدة مشتركيها إلى أكثر من 50 ألف مشترك من المستثمرين والمدراء التنفيذيين وصناع القرار. وتهدف إلى تسليط الضوء على الحلول المبتكرة في القطاع المالي والاحتفاء بالإنجازات المتميزة في مجالات الخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية.

كما حصد البنك جائزة "أفضل خدمات إدارة ثروات في الأردن لعام 2026" للسنة الثانية على التوالي تقديرًا لتمييزه في تقديم حلول مالية واستثمارية متكاملة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأفراد من ذوي الملاءة المالية العالية، وذلك من خلال نموذج عمل يركز على خدمة العملاء، مدعوماً بمديري محافظ متخصصين وخدمات استشارية موثوقة وتخطيط مالي استراتيجي يتيح الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية العالمية.

كابيتال بنك يطلق برنامج Capital Protect بالشراكة مع MetLife لتوفير الحماية الشاملة لعملائه وعائلاتهم

كابيتال بنك، كما يتميز بكونه موافقاً عليه مسبقاً من شركة MetLife، الأمر الذي يختصر وقت الحصول على الموافقات ويتيح تفعيل الاشتراك بسرعة ومرونة خلال زيارة العميل للفرع.

ويطرح Capital Protect خمس مجموعات تأمينية متعددة برسوم شهرية مدروسة تراعي مختلف الفئات العمرية، وبأقساط ميسرة تبدأ من 3 دنانير شهرياً وترتفع تدريجياً بحسب العمر والحزمة المختارة، على أن يتم تسديد الأقساط بشكل آلي عبر التعليمات الثابتة من حساب العميل، بما يضمن تجربة دفع منتظمة وسهلة دون أي إجراءات إضافية.

وتعتمد قيمة التغطية التأمينية على الفئة العمرية للمشتراك ونوع الحزمة التي يختارها، حيث تتضمن التغطية تعويضاً عن الوفاة الطبيعية قد يصل إلى 50 ألف دينار أردني، إلى جانب تغطية تأمين الحوادث التي قد تصل إلى 100 ألف دينار أردني، فيما تُحتسب آلية التعويض وفق طبيعة الحالة.

لمعرفة المزيد عن البرنامج، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك

<https://www.capitalbank.jo/ar/personal/insurance/capital-protect-insurance-program>

أعلن كابيتال بنك عن إطلاق برنامجه التأميني الجديد Capital Protect، بالشراكة مع شركة MetLife العالمية، في خطوة تهدف إلى تعزيز الأمان المالي لعملاء البنك وتقديم حلّ حماية متكامل يواكب احتياجاتهم المتغيرة، ويمنحهم مزيداً من راحة البال لهم ولعائلاتهم.

ويُعد برنامج "Capital Protect" برنامجاً تأمينياً شاملاً يوفر تغطية في مختلف أنحاء العالم، تشمل حالات الوفاة الطبيعية أو الحوادث التي قد تؤدي إلى الوفاة أو العجز الكلي والدائم لا قدر الله، بما يضمن تعويضاً مالياً يخفف من الأعباء الاقتصادية الناتجة عن الظروف الطارئة، ويعزز قدرة الأفراد والأسر على التعامل مع المتغيرات بثقة واستقرار.

وأكد كابيتال بنك في بيان صادر عنه أن التزامه تجاه عملائه يتجاوز حدود المعاملات اليومية، ليمتدحور حول تعزيز استقرارهم المالي وتأمين مستقبلهم، مبيّناً أن إطلاق البرنامج يأتي ضمن توجه البنك لتقديم حلول مبتكرة وعملية تضمن بقاء العملاء وعائلاتهم محميين ومتمكنين لمواجهة مختلف الظروف والمتغيرات، ويواكب احتياجاتهم على المدى الطويل.

وُصم البرنامج ليجمع بين سهولة الاشتراك وسرعة الإجراءات، إذ يتم توفيره للعملاء الجدد والحاليين مباشرة عبر فروع

كابيتال بنك يُصدر تقريره السنوي ويؤكد التزامه بالنمو المسؤول و

أعلن كابيتال بنك عن إصدار تقريره السنوي الرابع للاستدامة، في خطوة تعكس التقدم المتواصل الذي يحققه البنك في ترسيخ ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) كركيزة أساسية في استراتيجيته المؤسسية للنمو المسؤول والمستدام.

واستعرض التقرير مجموعة من الإنجازات التي حققها البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية خلال عام 2025، حيث واصل توسيع نطاق التمويل المستدام وتعزيز مبادرات إدارة الأثر التشغيلي. فعلى الصعيد البيئي، وفي إطار جهوده للحد من البصمة الكربونية وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، فقد نجح البنك في تحويل 80% من أسطول مركباته إلى مركبات كهربائية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد سجل البنك نسبة رضا العملاء بلغت 96%، إلى جانب استثماره المتواصل في رأس ماله البشري من خلال توفير أكثر من 28 ألف ساعة تدريبية وتطويرية للموظفين. كما

وأظهر التقرير التقدم الملموس الذي أحرزه البنك في دمج معايير الاستدامة ضمن عملياته التشغيلية وأنشطته المصرفية، بما يتماشى مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة الأردنية الهاشمية، واتفاقية باريس للمناخ، وأفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة.

وأشار التقرير إلى إيمان كابيتال بنك العميق بأن الاستدامة ليست هدف مرحلي أو إطار تنظيمي فحسب، بل أصبحت نهج عمل متكاملًا يوجّه البنك لتقديم خدماته المالية بمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع، بما يساهم في تمكين المجتمعات المحلية ودعم بناء اقتصاد أكثر استدامة.

وي الرابع للاستدامة لعام 2025 صناعة الأثر في الاقتصاد الوطني

دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات الإقراض، وتحسين اتساق البيانات المرتبطة بالاستدامة على مستوى العمليات التشغيلية، إلى جانب التوسع في منتجات التمويل الأخضر والتمويل المرتبط بالشمول المالي. كما يسعى البنك إلى الحصول على شهادة الريادة في الطاقة والتصميم البيئي (LEED) - الفئة الذهبية لمبنى الإدارة الرئيسي.

وفي بيان صحفي أكد كابيتال بنك، أن تقرير الاستدامة الرابع يشكل انعكاساً واضحاً للنهج المؤسسي الذي يتبناه البنك في دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن مختلف عملياته وأنشطته المصرفية، مبيّناً أن الاستدامة تعد ركيزة أساسية في استراتيجيته للنمو المسؤول وصناعة الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

ولفت البيان إلى حرص كابيتال بنك على المضي قدماً في تطوير نموذج مصرفي يوازن بين تحقيق النمو وتعزيز القيمة المضافة للمجتمع والاقتصاد الوطني، من خلال توسيع نطاق التمويل المستدام والاستثمار في رأس المال البشري، ودعم المبادرات التي تسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.

امتدت هذه الجهود إلى المجتمع المحلي عبر استثمارات في برامج المسؤولية الاجتماعية بلغت 2.5 مليون دينار أردني، مما يعزز دور البنك كشريك تنموي فاعل في دعم المجتمعات المحلية.

وفي إطار جهوده في مجال التمويل المستدام، نجح البنك في تأمين قرض داعم لرأس المال أخضر بقيمة 155 مليون دولار أمريكي، إلى جانب تطبيق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية على مختلف أنشطة الإقراض لإدارة المخاطر ذات الصلة، لتحويل عميات التمويل تجاه مشاريع مسؤوله تدعم عمليات الاستدامة

وفيما يتعلق بالأثر الاقتصادي المباشر، يكشف التقرير عن مؤشرات تعكس دور كابيتال بنك في دعم النشاط الاقتصادي؛ إذ بلغت قيمة القروض الخضراء المصروفة 41.7 مليون دينار أردني، في حين وصل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 213.7 مليون دينار أردني. كما بلغت نسبة الإنفاق على المشتريات المحلية 87%، في خطوة تعكس التزام البنك بدعم الموردين المحليين وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وبحسب التقرير حدد كابيتال بنك أولوياته لعام 2026، والتي تتركز على تعزيز

كابيتال

كابيتال بنك ينضم إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) لتعزيز قياس البصمة الكربونية

بنك على تطوير قدراته في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمناخ وتحسين جودتها، بما يضمن تقييماً أكثر اتساقاً ودقة للانبعاثات المرتبطة بأنشطته التمويلية والاستثمارية. كما ستسهم هذه البيانات في دعم اتخاذ قرارات تمويلية أكثر استنارة، وتوجيه التمويل نحو المشاريع والأنشطة التي تتماشى مع الأهداف البيئية للبنك وأولوياته في مجال الاستدامة على المدى الطويل.

كما يؤكد كابيتال بنك اعتزازه بالانضمام إلى هذه المبادرة العالمية التي تجسد التزامه الراسخ بدعم جهود الاستدامة والحد من البصمة الكربونية المرتبطة بأنشطته التمويلية، مشيراً إلى أن اعتماد منهجيات PCAF سيعزز قدرته على جمع وتحليل البيانات المناخية بدقة أكبر، بما يسهم في بناء صورة أوضح وأكثر موثوقية للبصمة الكربونية لمحفظة التمويل.

وأضاف البنك أن ذلك سيسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتمكينه من توجيه تمويلاته نحو المشاريع والأنشطة التي تتماشى مع أهدافه البيئية وأولوياته في مجال الاستدامة على المدى الطويل.

أعلن كابيتال بنك عن انضمامه إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، وهي مبادرة عالمية تدعم المؤسسات المالية في قياس والإفصاح عن انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بأنشطتها التمويلية والاستثمارية، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتطوير ممارسات العمل المستدام في القطاع المالي.

حيث تعكس هذه العضوية التزام كابيتال بنك بالاستدامة ضمن استراتيجيته ودوره في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، فيما تعزز هذه العضوية أيضاً قدرة البنك على قياس الانبعاثات الممولة المرتبطة بمحفظة التمويل، حيث يُعد قياس الانبعاثات الممولة عنصراً أساسياً في تعزيز فهم الأثر المناخي لمحفظة البنك التمويلية، ودعم الإدارة الفعّالة للمخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ مما يتيح للبنك بناء رؤية أوضح وأكثر موثوقية للبصمة الكربونية لمحفظته، ويدعم جهوده في تعزيز مستويات الشفافية والإفصاح في هذا المجال.

ومن خلال اعتماد المنهجيات المعترف بها دولياً من قبل PCAF، سيعمل كابيتال

توفيرك أذكى بفائدة بريميز 4% لغاية

افتح حساب توفير بريميز الآن
عائد سنوي مدفوع شهري



حمّل التطبيق الآن



* تطبق الشروط والأحكام

كابيتال
بنك

🌐 f in @Capitalbankjo

☎ 06 5100 220

🌐 capitalbank.jo



276 مليون دولار أمريكي أرباح مجموعة البنك العربي للربع الأول من العام 2026

في تحقيق عوائد قوية ومستدامة لمساهميها.

من جهتها بينت الآنسة رندة الصادق - المدير العام التنفيذي للبنك العربي بأن أرباح مجموعة البنك العربي تعكس النمو المتواصل في الأداء التشغيلي لأعمال البنك الأساسية وتنوعها مما يعزز من قدرته على التعامل مع التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، حيث حقق البنك نمواً في إجمالي الدخل بنسبة 6% من خلال النمو المستدام بأعماله وكفاءة توظيفاته وخدماته المصرفية المتنوعة.

وأكدت الصادق التزام مجموعة البنك العربي بنهج راسخ في استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والمخاطر، مستندة إلى خطط شاملة تتضمن مختلف السيناريوهات الجيوسياسية والتشغيلية. وأشارت إلى أن قوة البنية التحتية للمجموعة وتعدد قدراتها التشغيلية، بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع الجهات الرقابية في جميع الأسواق التي يتواجد فيها البنك، مكّنت المجموعة من الحفاظ على تقديم خدماتها دون أي انقطاع وضمان الجاهزية التشغيلية الكاملة في جميع الأوقات.

وأشارت الصادق إلى استمرار البنك بالمحافظة على جودة محفظته الائتمانية واستقرار نسب الديون غير العاملة، حيث فاقت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الـ 100% دون احتساب قيمة الضمانات بالإضافة إلى معدلات سيولة مرتفعة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72.8%. كما حافظت المجموعة على نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 بلغت 17.2% وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب

حققت مجموعة البنك العربي نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام 2026، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 275.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 271 مليون دولار أمريكي كما في 31 آذار 2025 محققة نمواً بنسبة 2%، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي حيث بلغت حقوق الملكية 13.1 مليار دولار أمريكي.

وارتفعت أصول المجموعة لتصل إلى 79 مليار دولار أمريكي وبنسبة نمو بلغت 9% مقارنة بالربع الأول من العام السابق، في حين ارتفعت محفظة التسهيلات بنسبة 7% لتصل إلى 41.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 39.1 مليار دولار أمريكي بالربع الأول من العام السابق، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8% لتبلغ 57.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 53.2 مليار دولار أمريكي بالربع الأول من العام السابق.

وتعليقاً على هذه النتائج صرح السيد صبيح المصري - رئيس مجلس إدارة البنك العربي، إن مواصلة البنك العربي تحقيق نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام 2026 بالرغم من حالة عدم الاستقرار العالمية والإقليمية الناتجة عن الاضطرابات الجيوسياسية وتأثيرها على إمدادات الطاقة وسلاسل التوريد، يعكس مرونة وقدرة البنك العالية على التكيف مع مختلف الظروف والمتغيرات.

وأكد المصري على أن هذا الأداء يأتي ثمرة لنموذج الأعمال المتنوع للبنك والمرتكز على الانتشار الجغرافي الواسع، مدعوماً بقاعدة رأسمالية صلبة، وجودة أصول عالية، ومستويات سيولة مريحة، مؤكداً على ثقته بقدرة البنك العربي على الاستمرار



276 مليون دولار أمريكي أرباح مجموعة البنك العربي ل للربع الأول من العام 2026



خلال مواصلة طرح منتجات وخدمات رقمية مبتكرة
بمعايير عالمية تلبى احتياجات العملاء وتوفر خدمة
متميزة عبر مختلف القطاعات والأسواق.

تعليمات البنك المركزي الاردني.
وأكدت الصادق على الدور الريادي الذي يقوم به
البنك على صعيد الصناعة المصرفية الرقمية من



العيسوي يفتح مشروع إعادة ومكتبة عبد الحميد

تزامنا مع زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى محافظة الزرقاء، افتتح رئيس الديوان الملكي الهاشمي، يوسف حسن العيسوي، رئيس لجنة متابعة تنفيذ مبادرات جلالة الملك، مشروع إعادة تأهيل حديقة البنك العربي ومكتبة عبد الحميد شومان، اللذين نفذتا بتوجيهات ملكية سامية ضمن المبادرات الملكية وبالشراكة مع البنك العربي.

للبنك العربي)، مكونا من طابقين، ويشتمل على قاعات متعددة الأغراض، ومساحات مخصصة لأنشطة اليافعين والأطفال، مع تجهيزات كاملة لاستقبال ذوي الإعاقة.

كما تحتوي الحديقة على وحدات ألعاب أطفال متطورة (مطاطية ورملية)، ومسارات للمشبي ومبانٍ إدارية وخدمية، حيث ستتولى بلدية الزرقاء مهام الإدارة والتشغيل لضمان استدامة الخدمة للمواطنين.

يشار إلى أن المبادرات الملكية في محافظة الزرقاء، وبتوجيهات ملكية سامية، قد أولت إنشاء وتأهيل الحدائق العامة أهمية كبيرة، حيث تكثفت الجهود بإنشاء وإعادة تأهيل 18 حديقة ومتنزها توزعت على مختلف مناطق المحافظة، وتزويدها بجميع المرافق والألعاب الحديثة لخدمة العائلات، ومن بينها القرى الحضرية في الهاشمية وحي الأمير محمد.

وتقف حديقة البنك العربي ومكتبة عبد الحميد شومان في الزرقاء شواهد إضافية على الإنجاز لتنضم إلى سلسلة قصص النجاح التي حققتها

ويأتي إعادة تأهيل الحديقة وإنشاء المكتبة استجابة للمطالب المتكررة لأبناء المجتمع المحلي خلال الزيارات واللقاءات التواصلية لجلالة الملك في المحافظة، حيث خضعت الحديقة التي يعود تاريخ إنشائها لأكثر من 25 عاما لعملية إعادة تأهيل وتحديث شاملة، لتصبح نموذجا رائدا للشراكة بين المبادرات الملكية والقطاع الخاص في إطار مسؤوليته المجتمعية.

وجال العيسوي في مرافق الحديقة والمكتبة، بحضور محافظ الزرقاء فراس أبو قاعود، والمديرة العامة التنفيذية للبنك العربي رندة الصادق، ورئيس لجنة بلدية الزرقاء خالد الخشمان، والرئيسة التنفيذية لمؤسسة عبد الحميد شومان فالتينا قسيسية، وأعضاء من مجلس إدارة المؤسسة، ومدير إدارة البراندج والاتصال طارق الحاج حسن.

واستمع العيسوي خلال الجولة إلى إيجاز حول الخدمات النوعية التي تقدمها الحديقة والمكتبة، ويضم المشروع مبنى حديثا لمكتبة عبد الحميد شومان (الذراع الثقافية والاجتماعية

رقة أهيل حديقة البنك العربي شومان في الزرقاء



بضرورة الارتقاء بالخدمات المجتمعية، وتوفير
بيئات تعليمية وترفيهية تدعم مسيرة التطوير
وتحسن جودة حياة المواطن.

وأوضح العيسوي أن هذا المشروع الحيوي
يبرز كنموذج رائد لثمرة الشراكة الحقيقية
والتكامل بين المبادرات الملكية والقطاعين
العام والخاص، مجسدا الدور الجوهري
للمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في دفع
عجلة التنمية المجتمعية وتعزيز أثرها الملموس
على أرض الواقع.

من جانبها قالت المدير العام التنفيذي للبنك
العربي رندة الصادق، إن مبادرة إعادة تأهيل

المبادرات الملكية في تطوير الحدائق العامة
والمساحات المجتمعية داخل المحافظة.

وفي تصريحات صحفية، قال العيسوي إن
مشروع إعادة تأهيل حديقة البنك العربي ومكتبة
عبد الحميد شومان يشكّلان معا متنفسا حيويا
وصرحا ثقافيا متميزا يخدم أبناء الزرقاء بمختلف
فئاتهم، من أطفال وعائلات ومثقفين وطلبة، ما
يمثل إضافة نوعية لمنظومة الخدمات العامة
المقدمة للمواطنين في المحافظة.

وأضاف العيسوي أن إنجاز هذا الصرح الثقافي
والترفيهي يأتي استجابة مباشرة، وينسجم
تماما مع التوجيهات المستمرة لجلالة الملك



مكتبة عبد الحميد شومان في محافظة الزرقاء تعدّ خطوة جديدة في مسيرة المؤسسة نحو تعزيز الوصول العادل للمعرفة، وترسيخ دور المكتبة كمركز ثقافي حي يواكب تطلعات، ويحتضن تنوعه، باعتبارها ذراعا للبنك العربي للمسؤولية الثقافية والاجتماعية، وبينت أنه استجابة للرؤية الملكية في الاستثمار بالإنسان وتمكينه علميا وثقافيا وانسجاما مع فلسفة المبادرات الملكية، تلتزم المؤسسة بالتوسع خارج العاصمة، وتعزيز الثقافة لتكون متاحة بعدالة أمام الجميع، وتوفير مساحات للقراءة ومنصات للإبداع والحوار وتنمية قدرات الشباب والأطفال.

حديقة البنك العربي وافتتاح مكتبة عبد الحميد شومان بالتعاون مع إدارة المبادرات الملكية في الديوان الملكي الهاشمي تأتي تجسيدا لرؤى جلالة الملك في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات ضمن أعلى المستويات للمواطنين في المملكة.

وأضافت الصادق أن هذه المبادرة تأتي في إطار مسؤولية البنك العربي الاجتماعية وحرصه المستمر على دعم الجهود التنموية وخدمة المجتمعات المحلية، مثمنا هذه الشراكة مع المبادرات الملكية.

من جهتها قالت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة عبد الحميد شومان فالتينا قسيسية، إن إنشاء



البنك العربي يعتمد منصة Kinexys للمدفوعات الرقمية من بنك جيه بي مورغان

من الشركات والأفراد القدرة على إجراء المعاملات خارج ساعات عمل الأسواق المحددة، وتجاوز القيود المرتبطة بمواعيد الإقفال التقليدية في الأسواق.

وفي تعليقها على هذا التعاون قالت مرام الجزيرة - مديرة دائرة المؤسسات المالية والاستدامة: " تعكس هذه الخطوة متانة العلاقة طويلة الأمد مع جيه بي مورغان، والتي تغطي مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية. وبشكل التعاون في منصة Kinexys محطة جديدة ضمن مسارنا المستمر لتحديث بنيتنا التحتية الرقمية، وتعزيز كفاءة خدماتنا، وتقديم تجربة مصرفية أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات عملائنا".

من جانبها، قالت أكشيك غوبتا - حلول العملاء الرئيسيين العالمية، المدفوعات الرقمية - جيه بي مورغان سنغافورة: "تتمحور رؤيتنا حول بناء جيل جديد من البنى التحتية المالية، مدعومة بخبرة عميقة في القطاع وذلك لخدمة عملائنا بشكل أفضل. ويسعدنا أن ندعم البنك العربي في مساعيه لابتكار منظومة قائمة على تقنية البلوك تشين عبر شبكته العالمية، ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا في المنطقة".

أعلن البنك العربي، أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن اعتماده لمنصة المدفوعات الرقمية Kinexys التابعة لبنك جيه بي مورغان، مما يتيح تمكين منظومة البنك المصرفية في منطقة الشرق الأوسط من إجراء المدفوعات عبر شبكة قائمة تعتمد تقنية البلوك تشين. ويأتي هذا التعاون في إطار جهود البنك المتواصلة لتطوير وتعزيز خدماته في مجال المعاملات المصرفية والمدفوعات.

ويتيح هذا التعاون لفروع مختارة عبر شبكة البنك العربي، استخدام شبكة المدفوعات المعتمدة على تقنية البلوك تشين من Kinexys لاستكشاف حلول محددة تتعلق بالمدفوعات عبر الحدود للعملاء، وإدارة السيولة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، تماشياً مع استراتيجية التحول الرقمي في البنك العربي.

وتوفر منصة Kinexys للمدفوعات الرقمية، وهي شبكة حسابات ايداع قائمة على تقنية بلوك تشين وقابلة للتطوير، خدمات تسوية المدفوعات التجارية وإدارة السيولة النقدية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يتيح لعملاء البنك العربي

البنك العربي و(لاليجا) يطلقان بطاقة فيزا ائتمانية مشتركة بحضور نجم كرة القدم العالمي "مارسيلو"



خاصة أقامها البنك بهذه المناسبة، بحضور مجلس إدارة البنك وفريق الإدارة والموظفين وممثلي (لاليجا).

وتمنح بطاقة البنك العربي - (لاليجا) الائتمانية المشتركة، والمتوفرة حصرياً من خلال البنك العربي، حاملها من عشاق كرة القدم تجربة مصرفية مميزة ومتكاملة تجمع ما بين الشغف بهذه الرياضة والامتيازات المصرفية الرائدة. حيث تقدم البطاقة مجموعة واسعة من المزايا والعروض مثل: دخول مجاني إلى صالات كبار الشخصيات في المطارات حول العالم، وعروض حصرية ضمن مجموعة فنادق فاخرة، وخيارات سداد مرنة، وإدارة رقمية متكاملة عبر تطبيق البنك، الى جانب مجموعة من المزايا الأخرى.

ويأتي إطلاق البطاقة الائتمانية المشتركة تجسيدا للتعاون الاستراتيجي ما بين الطرفين وتأكيذاً على اهتمام

أطلق البنك العربي ورابطة الدوري الإسباني لكرة القدم (لاليجا) بطاقة فيزا ائتمانية مشتركة وذلك في إطار اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين والتي أصبح البنك العربي بموجبها الراعي المصرفي الرسمي لـ (لاليجا) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر عدة دول في المنطقة.

وتم الإعلان عن إطلاق البطاقة، والتي تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال حفل خاص أقامه البنك في فندق حياة عَمّان، بمشاركة نجم كرة القدم العالمي وسفير (لاليجا) "مارسيلو" وبحضور إدارة البنك العربي ومسؤولي (لاليجا)، إلى جانب نخبة من الشخصيات والضيوف.

وخلال تواجده في المملكة، قام النجم العالمي مارسيلو بزيارة لمقر الإدارة العامة للبنك العربي وشارك بفعالية



التعبير عن شغفهم بالرياضة الأولى في العالم من خلال أحد أكثر الدوريات العالمية اثارة والاستفادة من التجارب المصرفية المميزة التي يقدمها لهم البنك العربي.

من جانبها قالت مايتي بينتورا، مديرة المكتب الإقليمي لـ (لاليجا) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "نحن سعداء بشراكتنا مع البنك العربي، المؤسسة المصرفية الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لدينا رؤية مشتركة تتمثل في التزامنا بالتميز والنمو ومساعدتنا المتواصلة لإيجاد روابط حقيقية مع الناس من خلال تجارب حصرية تجعل (لاليجا) أقرب من جماهيرها في جميع أنحاء المنطقة."

ومن جهته، علّق سفير (لاليجا)، نجم كرة القدم العالمي "مارسيلو": "أنا فخور بتمثيلي لهذا التعاون المميز الذي يجمع اسمين مرموقين في عالم كرة القدم والقطاع المصرفي، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمن خلال هذا التعاون سيتمكن عشاق كرة القدم من عملاء البنك العربي من الاستمتاع بتجارب حصرية ومحتوى فريد ووصول مميز لـ (لاليجا) لتجعلهم أقرب من قلب اللعبة". وأضاف مارسيلو: "كرة القدم شغف يجمع الناس من مختلف الأنطاف في العالم، وهذه الشراكة مثال رائع على ربط المجتمعات عبر هذه الرياضة العالمية."

البنك العربي بإبراز تواجده على الساحة الرياضية محلياً وإقليمياً من خلال كرة القدم، الرياضة الأكثر شعبية في العالم، الأمر الذي يعكس القيم المشتركة التي يركز عليها هذا التعاون والتي تتمثل في بناء الروابط والابتكار والسعي الدائم لتقديم تجارب حصرية، تُثري شغف الجماهير وتؤكد مكانة البنك العربي الرائدة في المنطقة.

ويتجسد اهتمام البنك العربي بالرياضة كرة القدم كذلك عبر شراكته ودعمه المتواصل للاتحاد الأردني لكرة القدم على مدار نحو 15 عاماً كونه الراعي الرئيسي للمنتخب الوطني الأردني لكرة القدم (منتخب النشامى)، الذي حقق مؤخراً إنجازاً تاريخياً بتأهله إلى كأس العالم 2026.

وبهذه المناسبة، قال طارق الحاج حسن - مدير إدارة البراندنج في البنك العربي: "تشكل شراكتنا الحصرية مع رابطة الدوري الإسباني لكرة القدم (لاليجا) عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إضافة نوعية لجهودنا المتواصلة لتقديم كل ما هو جديد ومتميز لعملائنا محلياً وإقليمياً وبما يواكب اهتماماتهم وتطلعاتهم". وأضاف: "يعد إطلاق البنك للبطاقة الانتمائية المشتركة مع (لاليجا) بحضور النجم العالمي مارسيلو احد ثمار هذا التعاون الاستراتيجي الحصري والذي يتيح لمحبي كرة القدم في الأردن والمنطقة من مختلف الشرائح والفئات



البنك العربي يجدد اتفاقية التعاون مع مركز الإسعاف الجوي الأردني



جدد البنك العربي اتفاقية التعاون مع مركز الإسعاف الجوي الأردني، والتي تهدف إلى دعم آلية عمل المركز والمساهمة في رفع مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المملكة. ويأتي تجديد الاتفاقية في إطار المسؤولية المجتمعية للبنك، وانطلاقاً من إيمانه بالدور الحيوي الذي يقوم به المركز في مجال الإسعاف الجوي للحالات المرضية الطارئة، ونقل المرضى من مختلف مناطق المملكة بما في ذلك النائية والبعيدة إلى المستشفيات المتخصصة.

المنظومة الطبية والإسعافية في المملكة، مشيراً إلى أن دعم البنك العربي المستمر منذ ما يزيد على عشر سنوات كان له الأثر البالغ في استمرارية الخدمات الإنسانية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، وصولاً إلى إنقاذ حياة المواطنين في الحالات الحرجة والطارئة.

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس سعي البنك لترسيخ أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن طريق العمل بشكل مستمر مع مختلف جهات المجتمع ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه الذي يُركّز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال المبادرات والأنشطة المتنوعة التي تساهم في خدمة عدة قطاعات تشمل الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

وبموجب هذه الاتفاقية مع المركز، سيستمر دعم البنك العربي الذي بدأ منذ عام 2016 بهدف المساهمة في تمكين المركز من تقديم خدمات الإسعاف الجوي المتعلقة بنقل المصابين والمرضى جواً من المناطق النائية إلى المراكز الطبية المتخصصة، من خلال عمليات الإخلاء والإنقاذ والإسعاف بالطائرات العامودية، بما يساهم في سرعة الاستجابة للحالات الطارئة وضمان تلقي العلاجات اللازمة في الوقت المناسب.

وقد أثنى الرئيس التنفيذي لمركز الإسعاف الجوي الأردني، العقيد الركن الطيار أحمد مروان وتار، على التعاون الاستراتيجي المستدام الذي يجمع المركز بالبنك العربي، مؤكداً أنه يمثل نموذجاً يحتذى به في تكامل الأدوار بين المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص. وأوضح العقيد وتار أن تجديد هذا التعاون يعكس التزام الطرفين بتطوير



البنك العربي يري فعاليات برنامج "اليوم العربي للشمول المالي" في متحف الأطفال



تزامناً مع اليوم العربي للشمول المالي، قدم البنك العربي رعايته للبرنامج التفاعلي الذي نظمه متحف الأطفال بهدف تعزيز الوعي المالي لدى الأطفال من خلال تعريفهم بمفاهيم الإدارة المالية وتشجيعهم على اكتساب مهارات إدارة المال منذ الصغر.

وشمل البرنامج مجموعة من الأنشطة التعليمية والتطبيقية على مدار يومين، تضمنت

مشاركة البنك بنشاط "رّحب وقابل"، والذي قدّم فريق البنك خلاله جلسة تفاعلية مميّزة للأطفال ركّزت على تنمية مهاراتهم المالية وتعزيز قدرتهم على إدارة أموالهم بطرق سليمة. الى جانب مساهمة عدد من متطوعي البنك في دعم وتنفيذ الأنشطة المختلفة، ما أسهم في إثراء التجربة التعليمية للأطفال.

وشهد البرنامج مشاركة أكثر من 2800 زائر من طلبة المدارس والعائلات، وتضمّن باقة من الأنشطة التعليمية التي ركّزت على مفاهيم الثقافة المالية بأساليب مبتكرة، من أبرزها نشاط "من خيط إلى مشروع" الذي أتاح للأطفال تجربة تأسيس مشروعهم الخاص، ونشاط "سلام المال ودّواته" الذي عزّفهم على الفرق بين الحاجات والرغبات، إضافة إلى نشاط "البحث عن

العملات" الذي استكشف خلاله الأطفال العملات الأردنية ودلالات رموزها، إلى جانب مجموعة من الأنشطة أسهمت في تنمية فضولهم وأجابت على تساؤلاتهم المالية.

ويُعد برنامج "اليوم العربي للشمول المالي" جزءاً من برنامج "التواصل مع المجتمع" الذي أطلقه متحف الأطفال عام 2012، والهادف إلى تعزيز وعي الأطفال بالقضايا المحلية والعالمية وتنمية إدراكهم لدورهم في المجتمع.

ويأتي دعم البنك العربي لهذا البرنامج في إطار استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج "معاً"، واستمراراً للتعاون القائم مع متحف الأطفال لأكثر من أربعة عشر عاماً، بما يعكس التزام البنك بدعم المبادرات التثقيفية والتوعوية وتعزيز الوعي المالي لدى الأجيال الناشئة.



البنك العربي يواصل برنامج تعزيز الوعي المالي بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



وأشكال الحسابات والبطاقات والحلول المصرفية المختلفة وسبل الاستفادة منها. كما تضمن المحتوى التدريبي شروحاً مبسطة لدور التكنولوجيا المالية في تطوير العمل المصرفي، ومفهوم الأمن السيبراني وطرق الوقاية من مخاطره، بالإضافة لمجموعة من الارشادات والنصائح المالية.

وفي سياق تعزيز الجانب التطبيقي والتفاعلي للبرنامج، تم تنفيذ ورشة عمل بمشاركة عدد من مستفيدات برنامج مؤسسة نهر الأردن لتمكين المرأة، تم خلالها إعادة تصميم منتجات يدوية، بما أتاح مساحة لتبادل الخبرات والمهارات، وأسهم في دعم مفاهيم التمكين الاقتصادي وتعزيز روح الإنتاجية والإبداع.

من جهتها قالت روان بركات، رئيسة لجنة المرأة في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: "يشكل هذا البرنامج خطوة مهمة نحو تمكين السيدات ذوات الإعاقة من اكتساب

واصل البنك العربي، بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنفيذ برنامجه التدريبي المتخصص والذي يهدف إلى تعزيز مستوى الوعي المالي لدى السيدات ذوات الإعاقة. ويأتي هذا البرنامج في إطار جهود البنك المستمرة لتعزيز الشمول المالي وتطوير مبادرات مستدامة تواكب متطلبات مختلف شرائح المجتمع، والتي من شأنها أن تساهم في بناء قدراتهم وتعزيز استقلالهم المالي، بما يدعم استقرارهم الاقتصادي ويعزز دورهم في مسيرة التنمية.

وشمل البرنامج، الذي تم تنفيذه في مقر المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضم مجموعة جديدة من السيدات، عدداً من المحاور الأساسية من بينها التخطيط المالي السليم، وآليات اتخاذ القرارات المالية المدروسة، وترسيخ ثقافة الاستهلاك الرشيد، الى جانب التعريف بأهم المنتجات والخدمات المالية والرقمية



عبر تعاونه الاستراتيجي مع المؤسسة والتي تم من خلالها دعم مئات السيدات ضمن مشروع نهر الأردن لحماية الطفل وتمكين المجتمعات إضافة إلى مشاريع المؤسسة الاجتماعية.

ويُشار إلى أن البنك يتبنى نهجاً متكاملاً في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، يهدف إلى تعظيم أثره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تغطي عدة مجالات، تشمل الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

المعرفة والمهارات المالية التي تساعد على إدارة شؤونهن المالية بثقة واستقلالية. ونتوجه بالشكر إلى البنك العربي على جهوده المتواصلة في دعم مثل هذه المبادرات النوعية. وأضافت: "نؤمن بأن تعزيز الوعي المالي يُعد أساساً لدعم مشاركتهن الفاعلة في المجتمع وتمكينهن اقتصادياً، بما ينسجم مع الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع".

كما ثمنت مؤسسة نهر الأردن دور البنك العربي في دعم مسيرة المرأة الأردنية اجتماعياً واقتصادياً

البنك العربي يطلق قرضاً لتمويل منتجات الطاقة الشمسية

حلول الطاقة المستدامة.

وفي تعليقه على إطلاق القرض، قال السيد يعقوب معتوق، مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي - الأردن: "يحرص البنك العربي على تقديم حلول تمويلية مبتكرة وشاملة للعملاء بهدف تمكينهم من اتخاذ خيارات ذكية وصديقة للبيئة بما يتناسب مع أسلوب حياتهم واحتياجاتهم المتجددة". وأضاف: "يسهم هذا المنتج في تمكين العملاء من إدارة استهلاكهم للطاقة بشكل أفضل، من خلال خيارات تمويل واضحة وبشروط مرنة وميسرة".

وتجدر الإشارة إلى أن البنك العربي يلتزم بتقديم حلول تمويلية تعزز الاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، من خلال منتجات مبتكرة تدعم خيارات العملاء الصديقة للبيئة وتتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية.

أطلق البنك العربي مؤخراً قرضاً خاصاً لتمويل منتجات الطاقة الشمسية، بهدف تمكين العملاء من اعتماد حلول طاقة بديلة بطريقة مرنة وميسرة بما ينسجم مع التوجه المتزايد نحو استخدام مصادر طاقة أكثر كفاءة. ويتماشى هذا الإطلاق مع استراتيجية البنك العربي لتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية، ويؤكد على التزامه بتقديم حلول مالية تدعم التنمية المستدامة وحماية البيئة، بالإضافة إلى تعزيز الوعي البيئي وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة لدى العملاء.

ويمنح القرض تمويلاً يصل إلى 10,000 دينار أردني، مع فترة سداد مرنة تصل حتى 84 شهراً، بمعدل فائدة تنافسي وبدون أي عمولات، كما يتيح للعملاء حرية اختيار المورد، بالإضافة إلى الحصول على 3,000 نقطة مكافآت مع كل قرض، مما يعزز من قيمة المنتج ويحفز العملاء على اعتماد

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يدعم مشاريع تشجير مستدامة في محافظة مادبا

وفي تعليقها على هذا التعاون أكدت السيدة لانا الحمارة، مؤسسة مبادرة "همة ولمة" أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة نوعية في مسيرة المبادرة نحو تحقيق أثر بيئي مستدام، مشيرة إلى أن المبادرة نجحت خلال السنوات الثلاث الماضية في زراعة 9000 شجرة، وتسعى من خلال التعاون مع البنك العربي إلى الوصول إلى هدفها بزراعة 20,000 شجرة في محافظة مادبا، مع التركيز على إشراك المدارس والجمعيات المحلية لتعزيز ارتباط المجتمع بالعمل البيئي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية المجتمعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تسهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

في إطار دعم البنك المتواصل للمبادرات البيئية الهادفة إلى تعزيز الاستدامة وزيادة الرقعة الخضراء في المملكة، وقع البنك العربي اتفاقية تعاون مع مبادرة "همة ولمة" التطوعية، التي تعمل تحت مظلة الجمعية الأردنية للسياحة الوافدة (JTOA)، لتنفيذ مشاريع تشجير مستدامة في محافظة مادبا.

وبموجب الاتفاقية، يتولى البنك العربي تمويل متطلبات المشروع والمشاركة في تنفيذ ومتابعة أعمال التشجير خلال مواسم الزراعة، فيما تقوم مبادرة "همة ولمة" بإدارة وتنسيق العمليات الميدانية بالتعاون مع وزارة الزراعة ومديرية زراعة مادبا، بما يشمل اختيار الأراضي الحرجية المناسبة، وتحليل التربة، وزراعة أشجار محلية مقاومة للجفاف لضمان استدامتها، إلى جانب تركيب أنظمة ري حديثة، وإنشاء سياج لحماية الأشجار من الرعي الجائر، ومتابعة نسب بقائها ونموها على المدى الطويل.

كما تتضمن الاتفاقية تفعيل دور العمل التطوعي من خلال تنظيم زيارات ميدانية دورية لموظفي البنك العربي للمشاركة في أنشطة الزراعة والمتابعة، بما يعزز ثقافة التطوع ويعمق أثره في خدمة القضايا البيئية والمجتمعية.

نور جرار - الرئيس التنفيذي لسيتي بنك الأردن - تحظى بتكريم البنك المركزي الأردني خلال فعالية "القيادات النسائية في القطاع المالي"



تم تكريم نور جرار، الرئيس التنفيذي لسيتي بنك الأردن، مؤخراً لدورها في القطاع المالي والمصرفي خلال فعالية أقيمت تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني، تحت اسم "القيادات النسائية في القطاع المالي". وقد أشادت المبادرة بمساهمات نور الكبيرة داخل الصناعة المالية.

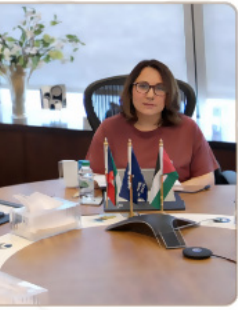
"يشرفني حقاً أن يتم تكريمي من قبل محافظ البنك المركزي الأردني، معالي الدكتور عادل الشركس، لدوري في القطاع المالي والمصرفي.

للقول، إنه أصبح حقيقة.

خالص تقديري لكل من دعمني وآمن بي طوال هذه الرحلة. هذا التكريم ليس ملكي فحسب، بل هو انعكاس للجهود الجماعية للكثيرين على طول الطريق".

يحمل هذا التكريم معنى خاصاً بالنسبة لي. عندما بدأت مسيرتي المصرفية لأول مرة، كان مجرد حلم أن أصبح رئيساً تنفيذياً لبنك. على مر السنين، ومع تطور القوانين واللوائح وتعزيز حوكمة الشركات، تحول هذا الحلم تدريجياً إلى هدف واضح وقابل للتحقيق. واليوم، أنا ممتنة

البنك الأردني الكويتي يعقد اجتماع الهيئة العامة الموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين

 البنك الأردني
KUWAIT BANK


اجتماع الهيئة العامة

مليار دينار أردني. كما حافظت المجموعة على مستويات قوية من نسبة كفاية رأس المال بلغت نحو 21.92%، وسجلت صافي نسبة التمويل المستقر 138.5% وهي مستويات تفوق المتطلبات الرقابية، بما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية وقدرة البنك على دعم خطط النمو المستقبلية بثقة واستدامة.

وفي كلمتها أمام الهيئة العامة، أكدت الشيخة ادانا الصباح أن النتائج التي حققها البنك

وافقت الهيئة العامة للبنك الأردني الكويتي خلال اجتماعها السنوي العادي الذي عقد يوم الاثنين الموافق 20 نيسان 2026، برئاسة رئيس مجلس الإدارة الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح، وحضور أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة هيثم البطيخي، على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال، أي ما يعادل 27 مليون دينار أردني.

وصادقت الهيئة العامة خلال الاجتماع الذي عقد بواسطة تقنية الاتصال المرئي والمسموع، وحضره مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي، وممثلين عن البنك المركزي الأردني، وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، ومدقي حسابات البنك، على البيانات المالية للبنك وتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025 وخطة العمل المستقبلية، في خطوة تعكس التزام البنك بالشفافية وتعزيز الثقة مع مساهميه وكافة الأطراف ذات العلاقة.

وأظهرت النتائج المالية للمجموعة تحقيق صافي أرباح بلغ 151.1 مليون دينار أردني عن العام 2025، مع عائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 16.4%، في حين بلغ إجمالي الموجودات نحو 5.46 مليار دينار أردني، مدعوماً بقاعدة ودائع متينة وصلت إلى 3.93 مليار دينار، فيما واصل البنك تنمية محفظته الائتمانية لتصل إلى 2.09

السنوي العادي برئاسة الشيخة ادانا الصباح مساهمين بنسبة 18 % من رأس المال

وأضافت أن البنك واصل خلال العام الماضي ترسيخ متانة مركزه المالي وتوسيع قاعدة أعماله في الأسواق التي يعمل بها، مستنداً إلى قاعدة رأسمالية قوية ونهج مصرفي متحفّظ، إلى جانب التوسع المدروس في الأنشطة التمويلية، بما يسهم في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية وتوفير حلول مالية متكاملة تلبي احتياجات العملاء، وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين.

وأوضحت الشيخة الصباح أن البنك يواصل تنفيذ استراتيجيته التي تركز على التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية، إلى جانب توسيع دوره في مجالات التمويل المستدام، مشيرة إلى التقدم المحرز في عدد من المبادرات الاستراتيجية، من أبرزها المضي قدماً في إجراءات الاستحواذ على حصة مهيمنة في بنك FIMBank في مالطا، في خطوة تعكس توجه البنك نحو توسيع حضوره الإقليمي وتنويع مصادر الدخل.

وأكدت الشيخة الصباح أن هذا التميز المؤسسي للبنك هو ثمرة تكاتف جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والإيمان الراسخ بفرص النمو في السوق الأردني، مدعومين بالدور الجوهري للبنك المركزي الأردني الذي يواصل توفير البيئة التنظيمية المحفزة لاستقرار القطاع ونجاح المؤسسات المالية.



الأردني الكويتي
JORDAN KUWA

البنك الأردني الكويتي

خلال عام 2025 تعكس صلابة نموذج أعماله ونجاح نهجه المؤسسي المتوازن، والذي يركز على تحقيق نمو مستدام مدعوم بإدارة حكيمة للمخاطر وتعزيز جودة الأصول، مشيرة إلى أن تحقيق صافي أرباح بلغ 151.1 مليون دينار أردني، إلى جانب المحافظة على مستويات مريحة من السيولة وكفاية رأس المال، يعكس كفاءة السياسات التشغيلية والمالية التي ينتهجها البنك.



وأشار البطيخي إلى أن البنك واصل خلال العام الماضي تعزيز محفظته الائتمانية لتصل إلى نحو 2.09 مليار دينار أردني، ضمن نهج مدروس يوازن بين النمو وإدارة المخاطر، بما يدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية ويسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، إلى جانب المحافظة على مستويات مرتفعة من السيولة وكفاية رأس المال.

كما لفت إلى أن البنك عزّز من جاهزيته التشغيلية والأمنية من خلال حصوله على شهادة ISO/IEC 27001:2022 في إدارة أمن المعلومات، إلى جانب تحقيق إنجاز نوعي بحصوله على شهادة EDGE للأبنية الخضراء، في إطار التزامه بتبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد، بما يعكس نهجاً مؤسسياً متكاملًا يوازن بين النمو والمسؤولية. وتطرق إلى عدد من الإنجازات المميزة التي حققها البنك الأردني الكويتي والتي توجت بحصول البنك على العديد من الجوائز المرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأضاف أن البنك حقق تقدماً ملموساً في تطوير منظومة الخدمات الرقمية وتعزيز قنوات الدفع الإلكتروني، إلى جانب توسيع شراكاته الاستراتيجية مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، بما يعزز من قدرته على تقديم خدمات مصرفية متطورة ومتكاملة، ويدعم توجهاته نحو الابتكار والشمول المالي.

وفي ختام كلمتها، ثمنت الشبيخة الصباح الدور الذي تقوم به الجهات الرقابية في تعزيز استقرار القطاع المصرفي، وفي مقدمتها البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية، ودائرة مراقبة الشركات والمؤسسات الرسمية في الأردن، والجهات الرقابية والبنك المركزي في كل من العراق، وقبرص، مشيدةً في الوقت ذاته بجهود الإدارة التنفيذية وكوادر البنك، والتي كان لها الدور الأبرز في تحقيق هذه النتائج والحفاظ على مسار النمو المستدام.

كما أعربت الشبيخة الصباح عن تقديرها للمساهمين وعملاء البنك على ثقتهم، مؤكدةً أن البنك الأردني الكويتي مستمر في تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى تعزيز قوته المالية والائتمانية وتحقيق نمو مستدام، مع الالتزام التام بنهج حصيل في إدارة المخاطر والتقيّد بالتشريعات النازمة للعمل المصرفي، بما يضمن الحفاظ على مكانة البنك الرائدة محلياً وإقليمياً وتحقيق أفضل العوائد للمساهمين.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة هيثم البطيخي أن النتائج المالية التي حققها البنك خلال عام 2025 تأتي انعكاساً مباشراً للتقدم في تنفيذ استراتيجيته طويلة الأمد، والتي تركز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية بما يلبي تطلعات مختلف شرائح العملاء.

مؤسسة الحسين للسرطان والبنك الأردني الكويتي يوقّعان اتفاقية استراتيجية



بحضور سمو الأميرة غيداء طلال، رئيسة هيئة أمناء مؤسسة ومركز الحسين للسرطان، وقّعت المؤسسة والبنك الأردني الكويتي اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة عامين، دعماً لرسالة المؤسسة في مكافحة مرض السرطان.

ووقّعت الاتفاقية مدير عام المؤسسة نسرین قطامش، والرئيس

التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، بحضور المدير العام للمركز الدكتور عاصم منصور.

فرق ملموس في حياة المرضى وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات بثقة وأمل.

وبموجب الاتفاقية، جدّد البنك دعمه لصندوق المنح الجامعية الذي تمّ تأسيسه باسم البنك عام 2022، والذي يهدف إلى تغطية تكاليف التعليم الجامعي لطلبة الثانوية العامة (التوجيهي) الخريجين في مركز الحسين للسرطان. كما تتضمّن الاتفاقية دعم جهود التوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان القولون، والتبرع بجزء من قيمة جهاز تصوير (ماموغرام) للكشف المبكر عن سرطان الثدي، إضافة إلى مشاركة في رعاية حفل الخير لعام 2027.

ويستهدف برنامج المنح الدراسية مرضى المركز ممن يحتاجون إلى دعم مادي لاستكمال تعليمهم الجامعي أو تدريبهم المهني، فيما يندرج تحت منهجية الرعاية الشمولية التي تشمل تقديم الدعم للمرضى نفسياً وأكاديمياً واجتماعياً، كجزء أساسي من رحلة العلاج.

وأعربت قطامش عن تقديرها وشكرها للبنك لدعمه المتواصل، وقالت: "إنّ شراكتنا مع البنك الأردني الكويتي تمكّنتنا من تعزيز رسالتنا في تقديم رعاية شمولية لمرضى مركز الحسين للسرطان، والتي لا تقتصر على الجانب الطبي فحسب، بل تشمل أيضاً البُعدين الأكاديمي والنفسي، ليتمكن مرضانا من متابعة تعليمهم وتحقيق أحلامهم رغم التحديات التي يفرضها عليهم المرض".

من جانبه، قال البطيخي: "نؤمن في البنك الأردني الكويتي بأهمية الشراكات التي تخلق أثراً مستداماً وشاملاً في المجتمع. ويأتي تعاوننا مع مؤسسة الحسين للسرطان ليجسد هذا الالتزام من خلال دعم برامج متعددة، إلى جانب تمكين المرضى تعليمياً. ونسعى من خلال هذه المبادرات إلى إحداث

للعام الرابع على التوالي البنك الأردني الكويتي يحصد جائزة "أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية في الأردن 2026"

حصد البنك الأردني الكويتي جائزة "أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية في الأردن لعام 2026"، من قبل مجلة "Global Banking & Finance Review" العالمية، وذلك للعام الرابع على التوالي، في إنجاز يعكس التزام البنك الراسخ بتعزيز دوره تجاه المجتمع المحلي والتنمية المستدامة.

الواحد ويسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بروح من التكافل والمسؤولية.

وبهذه المناسبة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، أن حصولنا على هذه الجائزة للعام الرابع على التوالي يعكس عمق الثقافة المؤسسية التي يتبناها البنك، والتي تضع المجتمع في قلب استراتيجيته، مشيراً إلى أن إطلاق مبادرات تطوعية ريادية مثل "سفير الخير" يجسد إيمان البنك بأهمية تمكين كوادره البشرية لتكون شريكاً فاعلاً في إحداث أثر إيجابي ومستدام.

ويأتي هذا التكريم المتواصل تأكيداً على نهج البنك نحو إحداث أثر حقيقي ومستدام في المجتمع، من خلال استراتيجية متكاملة توازن بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية، وتضع خدمة المجتمع في صميم أولوياتها.

وقد منحت هذه الجائزة للبنك تقديراً لمبادراته المجتمعية المؤثرة، وعلى رأسها مبادرة "سفير الخير" التي أطلقها البنك مؤخراً بهدف تأسيس ثقافة العمل التطوعي بين موظفيه وموظفي الشركات التابعة، وتشجيعهم على الانخراط الفاعل في خدمة المجتمع، بما يعزز روح الفريق



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK



البنك الأردني الكويتي يحصل على جائزة "أفضل بنك في الأردن في مجال المسؤولية المجتمعية" لعام 2026 من Global Banking & Finance Review

المجتمعات وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وأضاف ساش أن هذه الجهود النوعية تعكس رؤية مؤسسية تدرك أن الدور الحقيقي للمؤسسات المالية يتجاوز تقديم الخدمات المصرفية ليشمل الإسهام في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي مستدام، بما يعزز مكانته كمستحق لجائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية في الأردن لعام 2026.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الأردني الكويتي يمضي قدماً في تعزيز دوره التنموي من خلال توسيع نطاق مبادراته في مجال المسؤولية المجتمعية والاستدامة، بما يعكس التزامه الراسخ بالمساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وترسيخ نموذج مصرفي يجمع بين الكفاءة المالية وإحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

وأضاف البطيخي أن البنك سيواصل تبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات التنمية المستدامة والحوكمة المؤسسية، بما يعزز أثره المجتمعي ويسهم في دعم مسيرة التنمية في الأردن، انطلاقاً من قناعته بأن الدور الحقيقي للمؤسسات المالية لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فحسب، بل يمتد ليشمل الإسهام في بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستدامة.

من جانبه، أشار فارون ساش، الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير لمجلة Global Banking & Finance Review، إلى أن فوز البنك الأردني الكويتي بهذه الجائزة للعام الرابع على التوالي يعكس نموذجاً مصرفياً يوازن بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية، مؤكداً أن البنك نجح في ترسيخ معايير متقدمة للمسؤولية المجتمعية في الأردن من خلال مبادرات مؤثرة تركز على التنمية المستدامة وتمكين

الأميرة سمية بنت الحسن ترضى في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا



والتكنولوجيا المتقدمة، وسيمثل مركز تدريب متقدم يحاكي أفضل المراكز الأمنية العالمية.

وأكدت سموها أن التميز في التعليم التقني يتطلب تعاوناً مستمراً مع القطاعين الخاص والعام، مشيدةً بالشراكات التي أبرمتها الجامعة مع البنك الأردني الكويتي وشركتي آفاق حيان Hayyan Horizons وشركة بروتك Protech. إذ موضحةً أن هذه الشراكات أساسية ومحورية، إذ تضمن أن يبقى المنهج الدراسي وأدواته متجدداً، بما يعزز جاهزية الطلبة لسوق العمل منذ اليوم الأول لتخرجهم.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي السيد هيثم البطيخي، إن

رعت صاحبة السمو الملكي الأميرة سمية بنت الحسن، رئيس مجلس أمناء جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، حفل افتتاح مختبر العمليات الأمنية (SOC) Security Operations Centre، الذي أنشئ بالتعاون المشترك بين جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا والبنك الأردني الكويتي، والشركاء التقنيين؛ شركة آفاق حيان Hayyan Horizons وشركة بروتك Protech، والمتواجد في حرم الجامعة.

وحضر حفل الافتتاح، رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور وجدان أبو الهيجاء، والرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي السيد هيثم البطيخي وأعضاء مجلسي أمناء وعمداء الجامعة، ونائب محافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وممثلين عن كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

وتحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة سمية بنت الحسن عن أهمية مختبر العمليات الأمنية (SOC Lab) في الجامعة والذي سيكون له دوراً أساسياً في تعزيز منظومة الأمن الرقمي في الأردن من خلال تأهيل كوادر قادرة على مواجهة التحديات السيبرانية والتعامل مع التحديات المتسارعة في هذا القطاع الحيوي. والذي يأتي تأسيسه انسجاماً مع رؤية الجامعة الهادفة إلى تحويل المعرفة النظرية إلى تجربة تطبيقية متكاملة تحاكي بيئة العمل الواقعية.

وأشارت سموها إلى أن المختبر يشكل استثماراً استراتيجياً في الكفاءات الوطنية

افتتاح مختبر العمليات الأمنية بالتعاون مع البنك الأردني الكويتي

الأكاديمية عبر استحداث تخصصات رائدة في مجالات علوم الحوسبة والهندسة وتكنولوجيا الأعمال، جاءت بدعم وتوجيه مستمر من صاحبة السمو الملكي الأميرة سمية بنت الحسن. لافتة إلى أن مختبر العمليات الأمنية يشكل إضافة نوعية جديدة تعزز مسيرة الجامعة الأكاديمية وريادتها في مجالات التكنولوجيا والأمن السيبراني.

وخلال فعاليات الافتتاح اطلعت سموها يرافقتها الحضور خلال جولة على مجموعة من مشاريع طلبة الجامعة المتخصصة في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

كما استمعت سموها لإيجاز من الدكتور عمار عودة مدير مركز الاستشارات والتدريب حول دور مختبر العمليات الأمنية في دعم مسيرة الطلبة العملية ومساعدتهم في حصوله على الشهادات العالمية المتخصصة في الأمن السيبراني.

وقدم الأستاذ الدكتور محمد النبهان، عضوية التدريس في قسم الأمن السيبراني في الجامعة، عرضاً تناول فيه دور المختبر في دعم منظومة التعليم الوطني وتعزيز قدرات الدفاع الرقمي، مستعرضاً تطبيقات عملية وسيناريوهات حية أبرزت كفاءة الطلبة في التصدي للتهديدات السيبرانية وفق منهجيات علمية متقدمة.

كما ونفذ طلبة الجامعة سيناريوهات هجوم ودفاع سيبرانية حية داخل المختبر، عكست مستوى التأهيل المتقدم للطلبة والتجهيزات عالية المستوى الموجودة في مختبر العمليات الأمنية.



دعمنا لإنشاء مركز مراقبة الأمن السيبراني في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا يجسد إيمان البنك بأهمية الاستثمار في الكفاءات الأردنية الشابة، وتعزيز جاهزيتها لمتطلبات الاقتصاد الرقمي المتسارع، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر أمناً وابتكاراً للأردن. ونؤمن بأن هذا المركز يشكل منصة تدريبية متقدمة تتيح للطلبة اكتساب المهارات العملية والخبرات المتخصصة في مجال الأمن السيبراني، بما يعزز من قدرتهم على مواكبة تطورات سوق العمل ومتطلبات المستقبل الرقمي.

وقالت رئيس الجامعة الدكتورة أبو الهيجاء، أن النجاحات والانجازات التي حققت عبر مسيرة تميز الجامعة والتطور النوعي الذي شهدته برامجها

البنك الأردني الكويتي يريى الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن



شارك البنك الأردني الكويتي في رعاية الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن، الذي نظّمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حيث عُقد تحت رعاية رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان بعنوان "الاستثمار من أجل المستقبل"، بمشاركة نخبة من الدبلوماسيين ورجال الأعمال وصنّاع القرار، وذلك

بتاريخ 2026/04/08 في فندق الفورسيزونز.

وشكّل الملتقى منصة للحوار بين مختلف الأطراف المعنية بالشأن الاقتصادي والاستثماري، حيث ناقش المشاركون سبل تعزيز الشراكات الاقتصادية وتطوير فرص الاستثمار في الأردن بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي.

وتأتي رعاية البنك لهذا الملتقى في إطار التزامه بدعم المبادرات والفعاليات التي تسهم في إبراز الفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة، وتعزيز التواصل مع البعثات الدبلوماسية والهيئات الدولية، بما يفتح آفاقاً جديدة للشراكات الاقتصادية والاستثمارية التي تدعم نمو الاقتصاد الوطني.

وفي تعليقه على هذه الرعاية، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد هيثم البطيخي: "تعتز في البنك الأردني الكويتي برعاية هذا الملتقى الذي يجمع نخبة من القيادات الاقتصادية والدبلوماسية تحت سقف واحد، ويشكل منصة مهمة لتعزيز الحوار حول فرص الاستثمار

والتعاون الاقتصادي".

وأضاف البطيخي: "إن إيماننا بمتانة بيئة الاستثمار في الأردن يدفعنا دائماً إلى دعم الفعاليات التي تسهم في الترويج للمملكة كوجهة جاذبة للاستثمارات النوعية، لا سيما في ظل ما توفره رؤية التحديث الاقتصادي من فرص واعدة للنمو والابتكار"، مشيراً إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تلعب دوراً محورياً في بناء جسور التعاون الدولي وتعزيز الشراكات الاقتصادية، مؤكداً التزام البنك الأردني الكويتي بتقديم الحلول المصرفية والتمويلية التي تدعم هذه التوجهات وتسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

وقد شهد الملتقى جلسات حوارية تناولت عدداً من المحاور الاقتصادية المهمة، من أبرزها محاور رؤية التحديث الاقتصادي، وآفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الاستثمارية الكبرى، إضافة إلى دور الدبلوماسية الاقتصادية في توسيع آفاق التعاون الدولي واستقطاب الاستثمارات النوعية إلى المملكة.



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK



5 رابحين
أسبوعياً لكل رابح

5,000

2 رابحين ربع
سنوياً لكل رابح

دينار **25,000**

في شهر 7 و 10

2 رابحين جائزة ذكرى
تأسيس البنك لكل رابح

دينار **50,000**

في شهر 10

دينار سنوياً **500,000**

ل 5 رابحين
100,000 لكل رابح

في شهر 12

50 سنة مرّت
وجوائزنا أكيد
كبيرة

افتح أو غدّ حسابك التوفير-الجوائز الآن لتكن أحد الرابحين



خاضع لشروط وأحكام البنك

تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31

06-5200999

jkb.com

الهيئة العامة لمساهمي بنك القاهرة عمان العادية تقرر نتائج أعمال البنك لعام 2025 وتقرر توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 7%



وافقت الهيئة العامة لمساهمي بنك القاهرة عمان في اجتماعها العادي الذي عقده يوم الأربعاء الموافق 15 نيسان 2026 بواسطة الاتصال المرئي والإلكتروني على البيانات المالية لعام 2025 وكافة بنود جدول الأعمال بما فيها توزيعه الأرباح النقدية على مساهمي البنك بنسبة 7%.

بلغ الدخل الشامل العائد لمساهمي البنك بعد الضريبة لعام 2025 مبلغ 86.2 مليون دينار مقارنة مع 48.2 مليون دينار لعام 2024 ، في حين بلغت الأرباح الصافية بعد ضريبة الدخل العائدة لمساهمي البنك لعام 2024 مبلغ 27.2 مليون دينار مقارنة مع 16.6 مليون دينار لعام 2024 وبنسبة ارتفاع 64.5%.

بلغت نسبة كفاية رأس المال الموحدة كما في نهاية عام 2025 ما نسبته 17.61% مقارنة مع 16.43% في نهاية عام 2024.

ونوه السيد يزيد المفتي رئيس مجلس إدارة البنك الى ان البنك سيستمر خلال عام 2026 في تنفيذ سياساته وخطته الإستراتيجية في تطوير أعماله من خلال المحافظة على نسب سيولة وكفاية رأس المال أعلى من النسب المطلوبة ، هذا بالإضافة الى المساهمة في دعم المجتمع المحلي كجزء من مسؤوليته المجتمعية.

وفي نهاية الاجتماع تقدم السيد يزيد المفتي بالشكر الى عملاء البنك ومساهميهم على ثقتهم ومساندتهم المتواصلة ، وإلى موظفي البنك ، والبنك المركزي الأردني لجهوده المخلصة ودعمه الدائم ، متطلعا الى تحقيق المزيد من النمو في الأعوام القادمة.

وفيما يتعلق بإجمالي الدخل كما في نهاية عام 2025 فقد بلغ 164 مليون دينار مقارنة مع 169.9 مليون دينار لعام 2024 اي بانخفاض نسبته 3.5% وتمثل الإيرادات التشغيلية من الفوائد والعمولات الجزء الأكبر من إجمالي الدخل ، كما انخفض إجمالي المصاريف بما في ذلك المخصصات بنسبة 18.5% ليبلغ 123.5 مليون دينار.

ارتفعت موجودات البنك بنسبة 4.76% بحيث أصبحت 4.1 مليار دينار ، كما بلغ صافي تسهيلات البنك 2.2 مليار دينار بانخفاض نسبته 0.3% عن العام السابق، وارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 103.2 مليون دينار لتصل الى 2.6 مليار دينار.

ارتفعت حقوق مساهمي البنك بمبلغ 74.2 مليون دينار لتصل الى 547 مليون دينار في نهاية عام 2025.

”بنك القاهرة عمان“ و”جامعة الطفيلة التقنية“ يجددان اتفاقية تحويل الهوية الجامعية إلى بطاقة ذكية



الاستفادة من الخصومات والعروض الخاصة ضمن شبكة واسعة من المحال التجارية.

و يأتي هذا التعاون ايجابيا في دعم جهود بنك القاهرة عمان و الجامعة في تطوير مستوى الخدمات الجامعية المقدمة لطلبتها ولأعضاء هيئتها التدريسية والإدارية، في تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي وتبادل الخبرات معها، بما يسهم في تطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لدى الجانبين.

ويذكر أن البطاقة الجامعية الذكية متعددة الاستخدامات تمثل خطوة مهمة نحو تمكين الطلبة من الاستفادة من خدمات مصرفية عصرية وأمنة تسهم في تعزيز تجربتهم الجامعية وتطوير مهاراتهم في التعامل مع التقنيات المالية الحديثة.

جدد بنك القاهرة عمان اتفاقية التعاون مع جامعة الطفيلة التقنية الخاصة بتحويل الهوية الجامعية إلى بطاقة ذكية متعددة الاستخدامات.

ووقع الاتفاقية عن البنك رئيس مجموعة الأعمال والخدمات المصرفية الخاصة مها عابنة، وعن الجامعة رئيسها الأستاذ الدكتور حسن محمد الشلبي إلى جانبهم عدد من كبار المسؤولين في الجامعة والبنك.

وتُعَدّ البطاقة الذكية هوية تعريفية لطلبة الجامعة تُمكن مستخدميها من الاستفادة من مجموعة من الخدمات المالية والإلكترونية المتطورة التي تشمل عمليات السحب النقدي والدفع عبر أجهزة نقاط البيع والشراء عبر الإنترنت، كما يمكن استخدامها كبطاقة دخول إلى مرافق الجامعة المختلفة، ولدفع الرسوم الجامعية، وتوفر البطاقة الذكية لحاملها إمكانية



بنك القاهرة عمّان ينظم حملة للتبرع بالدم لموظفيه دعمًا للجهود الوطنية



بما يضمن تطبيق أعلى المعايير الصحية والطبية وتوفير بيئة آمنة ومريحة للمتبرعين.

وتهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في رفد مخزون بنك الدم وتعزيز الجاهزية الوطنية لمواجهة الاحتياجات الطبية الطارئة. كما تعكس روح التطوع والتضامن التي يتمتع بها موظفو بنك القاهرة عمّان، وحرص البنك على ترسيخ ثقافة العطاء في بيئة العمل.

انطلاقًا من التزام بنك القاهرة عمان بدوره الإنساني ومسؤوليته المجتمعية، نظم حملة للتبرع بالدم لموظفيه، بالتنسيق مع مديرية بنك الدم، وذلك دعمًا للجهود الوطنية الهادفة إلى إنقاذ الأرواح وتعزيز قيم التكافل الإنساني في المجتمع.

وجرى تنفيذ الحملة في مقر الإدارة العامة للبنك، حيث تواجد الفان المتنقل للتبرع بالدم، إلى جانب إشراف فريق طبي مختص من بنك الدم،

موظفو بنك القاهرة عمان يحتفلون بيوم العلم الأردني الغالي على قلوبهم



تاريخ الأردن العريق وتضحيات أبنائه، كما تخللت
الفعالية مشاركة واسعة من موظفي البنك
الذين عبّروا عن اعتزازهم بهذه المناسبة الوطنية
الغالية.

ويأتي تنظيم هذا الاحتفال في إطار حرص
بنك القاهرة عمان على المشاركة الفاعلة في
المناسبات الوطنية، وتعزيز الهوية الوطنية
المؤسسية، والتأكيد على دوره كشريك مسؤول
في دعم المبادرات التي تعزز القيم الوطنية
والاجتماعية في المجتمع الأردني.

احتفل موظفو بنك القاهرة عمان بيوم العلم
الأردني في أجواء وطنية مميزة، تجسيدا لمعاني
الانتماء والولاء للوطن وقيادته الهاشمية،
وبمشاركة الفرقة الموسيقية للقوات المسلحة
الأردنية - الجيش العربي.

وشهد الاحتفال رفع العلم الأردني وسط عزف
نشيد العلم و السلام الملكي من قبل الفرقة
الموسيقية للقوات المسلحة الأردنية- الجيش
العربي والأناشيد الوطنية، في مشهد عكس
مشاعر الفخر والاعتزاز براية الوطن، التي ترمز إلى

الدورات التدريبية / بنك القاهرة عمان



والإستشارات.

- Certified Anti - Money Laundering Specialist CAMS من تاريخ 2026/04/01 لغاية تاريخ 2026/04/25 - معهد الدراسات المصرفية.
- ورشة عمل بعنوان حوكمة التدريب والتطوير في تاريخ 2026/04/07 - معهد الدراسات المصرفية.
- دورة تدريبية بعنوان إدارة والإفصاح عن القضايا المرتبطة بالطبيعة في تاريخ 2026/04/09 - بورصة عمان.
- دورة تدريبية بعنوان Working Capital Financing من تاريخ 2026/04/19 لغاية تاريخ 2026/04/23 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- ندوة Spotlight on the Global Economy: Impact of the Middle East في تاريخ 2026/04/09 - ماستر كارد (عن بعد).
- دورة تدريبية بعنوان استخبارات التهديدات السيبرانية (Cyber Threat Intelligence- CTI) من تاريخ 2026/04/26 لغاية تاريخ 2026/04/28 - جمعية البنوك في الاردن.
- شهادة مهنية بعنوان ISO/IEC 27001 Lead Implementer من تاريخ 19/04/2026 لغاية تاريخ 2026/04/26 - قادة البرمجة للبرمجيات والتدريب.
- دورة تدريبية بعنوان ESG- Integrating ESG in Strategy من تاريخ 2026/04/09 لغاية تاريخ 2026/04/21 - جمعية البنوك في الاردن.
- الملتقى السنوي الثامن عشر للمدققين (المراجعين) الداخليين من تاريخ 2026/04/27 لغاية تاريخ 2026/04/29 - السادة أصول للتدريب
- فعالية بعنوان تعزيز دور المرأة المحوري في القطاع المالي والمصرفي في تاريخ 2026/04/27 - البنك المركزي الأردني.
- قمة التكنولوجيا المالية (Fintech Summit 2026) في تاريخ 2026/04/29 - لحظات الإبداع العالمية.
- دورة تدريبية بعنوان Microsoft Excel من تاريخ 2026/04/27 لغاية تاريخ 2026/04/29 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- دورة تدريبية بعنوان اعداد المراسلات المهنية من تاريخ 2026/04/12 لغاية تاريخ 2026/04/16 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- Professional Scrum Product Owner Fundamentals Course من قبل السادة Scrum.org / (منصة تعليمية).
- (EBRD Introduction to Trade Finance (ITF / المنصة التعليمية للبنك اللاروبي لإعادة الاعمار والتنمية.
- Going Global / المنصة التعليمية للبنك اللاروبي لإعادة الاعمار والتنمية.



● / Advanced ICC/EBRD trade finance
المنصة التعليمية للبنك الأوروبي لإعادة
الاعمار والتنمية.

● دورة تدريبية بعنوان CPMAI Advanced
من تاريخ 2026/04/12 لغاية تاريخ
2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة
عمان.

● تم عقد برنامج لتدريب طلاب الجامعات
في تاريخ 2026/04/11 - مركز تدريب بنك
القاهرة عمان.

برنامج توجيه الموظفين الجدد حيث تم عقد الدورات التالية:

● عمليات الموارد البشرية في تاريخ
2026/04/05 - مركز تدريب بنك القاهرة
عمان.

● دائرة الاستقطاب والتعيين والتطوير
المؤسسي في تاريخ 2026/04/06 -
مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

● دائرة التدريب في تاريخ 2026/04/06 - مركز
تدريب بنك القاهرة عمان.

● مبادئ مصرفية في تاريخ 2026/04/07 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● الفروع الخارجية في تاريخ 2026/04/07 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● مكافحة غسل الاموال في تاريخ 2026/04/07 - مركز
تدريب بنك القاهرة عمان.

● استمرارية العمل في تاريخ 2026/04/07 - مركز
تدريب بنك القاهرة عمان.

● الامتثال في تاريخ 2026/04/08 - مركز تدريب بنك
القاهرة عمان.

● مخاطر التشغيل في تاريخ 2026/04/08 - مركز
تدريب بنك القاهرة عمان.

● مخاطر السوق في تاريخ 2026/04/08 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● مخاطر الائتمان في تاريخ 2026/04/08 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● الجرائم المالية في تاريخ 2026/04/09 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● أمن المعلومات في تاريخ 2026/04/09 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● التدقيق الداخلي في تاريخ 2026/04/09 - مركز تدريب
بنك القاهرة عمان.

● ادارة الفروع في تاريخ 2026/04/09 - مركز تدريب بنك
القاهرة عمان.

● البطاقات المصرفية - PayPal في تاريخ 2026/04/09
- مركز تدريب بنك القاهرة عمان.



• خدمات ومنتجات CAB في تاريخ 2026/04/12 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• خدمات ومنتجات Signature في تاريخ 2026/04/12 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• شركات صغير ومتوسطة في 2026/04/13 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.



• دائرة تمويل السيارات في 2026/04/13 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• نظام القروض في 2026/04/13 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• LINC في 2026/04/13 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• المقاصة في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• الخزينة في تاريخ 2026/04/15 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• تعديل الائتمان تاريخ 2026/04/15 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• دائرة التسويق تاريخ 2026/04/15 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• السلامة العامة تاريخ 2026/04/15 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

دورات تدريبية عبر برنامج مايكروسوفت تيمز:

• سلسلة دورات تدريبية خاصة في Microsoft 365 Copilot في تاريخ 2026/04/21 وتاريخ 2026/04/28 بالتعاون مع مايكروسوفت.

• 12 دورة تدريبية في حوالات Carrot Cut.

• 12 دورة تدريبية دعم الحسابات Carrot Cut.

• دائرة تقنية المعلومات وإدارة المشاريع في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• Call center في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• توثيق العقود في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• الودائع والرواتب في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• عمليات دعم الحساب في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• عمليات الائتمان في تاريخ 2026/04/14 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

• الحوالات في تاريخ 2026/04/15 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

جوائز حسابات التوفير

وفر
عالتقيل



افتح أو غّد حساب التوفير
وادخل السحب على الجوائز



* يخضع لشروط وأحكام البنك



CAB



SIGNATURE



LINC

نمو في أرباح البنك التجاري الأردني الصافية بنسبة 20% لتسجل 14.1 مليون دينار للعام 2025 والهيئة العامة العادية توافق على توزيع أرباح نقدية بنسبة 7%



اجتمعت الهيئة العامة العادية للبنك التجاري الأردني بتاريخ **2026/4/19** للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال حيث وافقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة **7%** من رأس المال على المساهمين كما وافقت على جميع بنود الاجتماع بالإجماع وبلغت نسبة الحضور **97%** من رأس مال البنك.

وعند إعلان النتائج المالية للسنة المنتهية في **2025/12/31**، صرّح السيد ميشيل الصايغ / رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني، بأن إجمالي الدخل وصل إلى **63.1** مليون دينار، كما ارتفعت الأرباح قبل الضريبة بنسبة **23.2%** لتصل إلى **21.8** مليون دينار مقارنة بـ **17.7** مليون دينار في العام **2024** وكما بلغ صافي الربح للبنك مبلغ **14.1** مليون دينار.

وفي تعليقه على النتائج، أكد السيد ميشيل الصايغ أن هذا النمو تحقق بالرغم من حدة التغيرات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، حيث استطاع الأردن مواكبة هذه التغيرات بكفاءة من خلال تكثيف جهوده في إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية ودور التكنولوجيا المالية، التي باتت تشكل عنصراً محورياً في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في إطار دعم الاقتصاد الوطني. وبالرغم من كل هذا استمر البنك

بالتوسع في العمليات وطرح خدمات ومنتجات جديدة ورفع الكفاءة التشغيلية لمحطات العمل والتي انعكست على تعظيم العائد على معدل حقوق المساهمين والذي سجل **7.96%** مقارنة مع **6.84%** للعام **2024** والعائد على معدل إجمالي الموجودات إلى **0.96%** للعام **2025** مقارنة مع **0.84%** للعام **2024**.

وعلى صعيد المركز المالي، صرّح المدير العام للبنك السيد سيزر قولاجن أنه خلال العام **2025**، وبالرغم من استمرار الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، استطاع البنك في تعزيز المركز المالي عن طريق مواصلة تغيير تركيبة مصادر الأموال لمصادر ذات تكلفة منخفضة تضمن زيادة استقرار المركز المالي وتساهم في الموائمة بين الربحية من جهة وإدارة موجودات ومطلوبات البنك من جهة أخرى. وفي ذات الوقت، استمر البنك بتعزيز المتانة المالية لأصوله عن طريق رصد مخصصات إضافية بمبلغ **6.1** مليون دينار كافية لمواجهة أي تحديات مستقبلية قد تطرأ خلال الأعوام القادمة.

وأضاف قولاجن أن معظم المؤشرات المالية للبنك شهدت تحسناً ملموساً وسجلت معدلات نمو أعلى من السوق المصرفي وعلى رأسها نمو صافي التسهيلات بنسبة **14.3%** لتصل إلى **887** مليون دينار وودائع العملاء تخطت حاجز المليار دينار ونمت بنسبة **12.7%** لتصل إلى **1,121** مليون دينار، كما وصل إجمالي الموجودات إلى **1,518** مليون دينار بصافي نمو **8.3%**. هذا وسجلت نسبة كفاية رأس المال **12.5%** بنهاية العام **2025**.

وعلى صعيد التوسع والانتشار وإعادة الانتشار، استمر البنك في تطبيق خطة التفرع المقررة لديه بحيث بلغ عدد الفروع **38** فرعاً مع نهاية العام **2025**، كما قام البنك بتوسيع شبكة الصرافات الآلية والخدمات المقدمة من خلالها، وقد بلغ عددها حتى نهاية عام **2025 (88)** صرافاً آلياً في مختلف المناطق.

انطلاقاً من استراتيجيته الراسخة للمسؤولية المجتمعية، واصل البنك دعمه الفاعل لأنشطة المجتمع المحلي، إيماناً بدوره المحوري في خدمة مختلف الفئات المحتاجة، حيث قدم البنك الرعاية لمجموعة واسعة من المراكز، الهيئات، الجمعيات، الأفراد، والأنشطة في شتى المجالات، مساهماً بذلك في تعزيز وتمكين مؤسسات المجتمع المحلي لتحقيق أهدافها وأداء رسالتها بكفاءة.

البنك التجاري الأردني يرعى فعالية "اليوم البيئي التراتي" الخامس في مدارس فيلادلفيا الوطنية



ففي إطار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ودعمه للمبادرات الشبابية الهادفة والبيئة والتعليم لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمع الأردني، قام البنك التجاري الأردني مؤخراً برعاية فعالية "النشاط البيئي الأثري الخامس" الذي نظّمته جمعية الأيدي الواعدة واستضافته مدارس فيلادلفيا الوطنية، برعاية كريمة من سمو الأميرة عالية كريمة توفيق الطباع.

أن الحفاظ على الإرث التاريخي هو "مسؤولية مشتركة تبدأ من الوعي وتنتهي بالعمل".

وعن هذه الفعالية، علّق السيد سيزر قولاجن، المدير العام للبنك التجاري الأردني قائلاً: " تأتي رعاية البنك لهذا النشاط تجسيدا لرؤيته في دعم القطاع التعليمي والبيئي، وإيماناً منه بدور الشباب في حماية الهوية الوطنية. نحن في البنك التجاري الأردني نضع المسؤولية المجتمعية في مقدمة أولوياتنا ونعتز بشراكتنا مع المؤسسات الوطنية مثل جمعية الأيدي الواعدة ومدارس فيلادلفيا الوطنية، التي تسعى لغرس قيم الانتماء والمسؤولية لدى الأجيال القادمة".

وفي ختام الفعالية، تفضلت سمو الأميرة عالية بتكريم البنك التجاري الأردني على رعايته لهذه الفعالية وتوزيع الشهادات التقديرية على الطلاب المشاركين والمعلمين المشرفين والإدارات المدرسية التي ساهمت في إنجاح هذا الجهد الكبير.

وقد شهدت الفعالية

مشاركة طلابية واسعة تضمنت مشاركة (60) طالباً وطالبة مثلوا تسع مدارس خاصة من أعضاء فريق "الأيدي الواعدة"، وهي: مدرسة كلية راهبات الوردية (الشميساني وجبل عمان)، مدرسة الكلية العلمية الإسلامية (الجبيلة)، المدرسة الوطنية الأرثوذكسية (الأشرفية والشميساني)، مدرسة كنجستون، روضة ومدارس كلية السعد، كلية دي لاسال الفريز، ومدارس فيلادلفيا الوطنية (المدرسة المستضيقة).

وقدّم الطلبة خلال الفعالية عروضاً متكاملة تناولت مواقع أثرية وبيئية أردنية، تضمنت توصيات عملية للجهات المسؤولة، مما عكس وعياً عميقاً وإبداعاً في تسليط الضوء على جماليات الأردن وكنوزه التاريخية.

خلال الحفل، رحبت السيدة إيناس عبد القادر، مديرة مدارس فيلادلفيا الوطنية، بالحضور، مؤكدةً

البنك التجاري الأردني يتربع على عرش الضمان الاجتماعي للسلامة والصحة

في خطوة تؤكد ريادته ومسؤوليته تجاه كواده وعملائه، حاز البنك التجاري الأردني مؤخراً على جائزة المركز الأول عن قطاع الخدمات المالية والمصرفية نتيجة لنجاح خطته الاستراتيجية الشاملة للسلامة العامة، والتي أسفرت عن تحقيق معدل "صفر" في إصابات العمل على مستوى كافة الفروع والإدارات خلال عام 2025، وذلك ضمن جائزة التميز في السلامة والصحة المهنية للدورة (2024-2025) التي قامت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن بإطلاقها تحت شعار "بيئة عمل داعمة نفسياً واجتماعياً: الطريق إلى عمال مزدهرين ومنظمات قوية" والتي تهدف تشجيع المنشآت على توفير بيئة عمل آمنة، وتقليل المخاطر المهنية، والالتزام بمعايير السلامة.

القطاعات الاقتصادية والعمالية والإعلامية، حيث تم تكريم منشآت من مختلف القطاعات الاقتصادية، وجوائز للأفراد على ثلاثة مستويات، بالإضافة إلى لجان السلامة الذين تميزوا في معايير الوقاية.

وعن هذه الجائزة، علّق السيد سيزر قولاجن - المدير العام للبنك التجاري قائلاً: "يأتي هذا الإنجاز تجسيداً لإيماننا الراسخ أن سلامة الإنسان هي رأس أولوياتنا، وترجمة فعلية لاستراتيجية الإدارة العليا بالالتزام المطلق بالقوانين والتعليمات

وقد تم تكريم البنك وتسليم الجائزة للمهندس أيمن ياسين - رئيس قسم السلامة والصحة المهنية في البنك خلال حفل التكريم الذي أقامته المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يوم الثلاثاء الموافق 5 أيار 2026، في فندق كراون بلزا - عمان، برعاية مدير عام المؤسسة الدكتور جادالله الخلايلة مندوباً عن وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور خالد البكار وبحضور أعضاء مجلس الإدارة، وممثلين عن

س "التميز" ويحصل المركز الأول بجائزة لجنة المهنية عن القطاع المصرفي



التقنيات، والاستمرار في تنظيم الورش التدريبية التوعوية للموظفين وتزويدهم بمعدات الوقاية الشخصية التي تتناسب مع طبيعة عملهم بالإضافة الى إطلاق مبادرات مجتمعية هدفت إلى نشر وتعزيز ثقافة السلامة في المجتمع ككل".

وفي ختام الحفل، تقدم الخلية بالتهنئة للفائزين بالجائزة من المنشآت والأفراد ولجان ومشرفي السلامة، مؤكداً على أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حريصة على توفير بيئات عمل آمنة ومحفزة تضمن حماية العاملين في مختلف القطاعات، بما ينعكس إيجاباً على مسيرة النمو الاقتصادي في المملكة.

الصادرة عن الجهات الرسمية، وتحويل معايير السلامة المهنية من مجرد إجراءات وقائية إلى ثقافة مؤسسية راسخة ومستدامة، وترجمت هذه الرؤية عبر منظومة متكاملة شملت اعتماد سياسة للسلامة من قبل مجلس الإدارة و استحداث قسم متخصص بالسلامة والصحة المهنية، وتشكيل لجنة سلامة ممثلة لجميع قطاعات البنك لضمان تطبيق المعايير بدقة، كما عزز البنك بنيته التحتية الطبية بتجهيز عيادة متكاملة يديرها طبيب معتمد بدوام كامل، كما حرص قسم السلامة على رفع تقارير دورية للإدارة العليا ومتابعة توصياتها بانتظام، توازياً مع تنفيذ خطط إخلاء وهمية وتطوير أنظمة مكافحة الحريق بكافة أنواعها وفق أحدث

التجاري الأردني يزرع الأشجار المثمرة في يوم الأرض العالمي

إلى جنب مع المزارعين، مما عكس روح الفريق والانتماء للقضايا الوطنية والبيئية.

وعن هذه المبادرة، علّق السيد سيزر قولاجن - المدير العام قائلاً: "إن استثمارنا في الأرض هو استثمار في مستقبلنا. نحن في البنك التجاري الأردني لا ننظر لهذه المبادرة كنشاط عابر بل كجزء من رؤية شاملة لتمكين الأسر الريفية وحماية نظامنا البيئي من التغيرات المناخية، البنك التجاري الأردني من المؤسسات المصرفية الرائدة التي تضع الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية في مقدمة أولوياتها، ويسعى دوماً لإحداث فرق إيجابي في المجتمعات التي يعمل بها".

من جهتها، ثمنت الجمعية دور البنك الريادي في دعم القطاع الزراعي، مؤكدة أن مثل هذه الشراكات بين القطاع المصرفي ومؤسسات المجتمع المدني هي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

في خطوة تجسد التزامه بالمسؤولية المجتمعية والحفاظ على البيئة، قام البنك التجاري الأردني بتنفيذ مبادرة زراعية تطوعية في منطقة بدر بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة، تضمنت شراء وزراعة مئات الأشجار المثمرة.

تأتي هذه المبادرة تزامناً مع يوم الأرض العالمي الذي يصادف في 22 نيسان (أبريل) من كل عام، وتحت شعار حماية الأرض لنا وللأجيال القادمة، حيث تهدف إلى تحقيق أثر مزدوج يجمع بين التمكين الاقتصادي والاستدامة البيئية من خلال تزويد المزارعين في منطقة بدر بمصدر دخل إضافي ومستدام من خلال محاصيل الأشجار المثمرة التي تم زراعتها، مما يعزز صمودهم في أراضيهم. كما تساهم هذه الأشجار في زيادة الرقعة الخضراء، ومكافحة التصحر، وتحسين جودة الهواء في المنطقة.

حيث شارك العشرات من موظفي البنك في الفعالية ميدانياً، وقاموا بزراعة الغراس جنباً



بنك ABC في الأردن يقيم إفطاراً للأطفال الأيتام ضمن مبادراته الرمضانية الخيرية



ملیئة باللعب والاستكشاف داخل قاعات المتحف التعليمية. وفقرة للحكاوي قَدِّم خلالها قصة ممتعة وهادفة، بالإضافة إلى توزيع الهدايا على الأطفال ضمن أجواء تحمل الكثير من البهجة والدعم الإنساني. وتهدف هذه المشاركة إلى رسم الابتسامة على وجوه الأطفال الأيتام الذين هم بأمرس الحاجة إلى الرعاية والاهتمام، وإدخال السرور إلى قلوبهم خلال هذا الشهر المبارك.

وفي هذا السياق، أکّد سعادة السيد جورج فرح صوفيا، المدير العام لبنك ABC في الأردن، أهمية المبادرات المجتمعية التي تعكس هوية البنك

أقام بنك ABC في الأردن إفطاراً خيراً للأطفال الأيتام، وذلك ضمن برنامج إفطارات رمضان الذي ينظمه متحف الأطفال بالتعاون مع عدد من الجمعيات الخيرية ودور رعاية الأيتام. وتأتي هذه المبادرة كجزء من سلسلة مبادرات إنسانية ينفذها البنك خلال الشهر الفضيل لتعزيز قيم التآخي والتكافل ونشر روح المحبة والشعور بالغير داخل المجتمع.

وشارك في المبادرة فريق من موظفي البنك المتطوعين، حيث تخلل برنامج الإفطار العديد من الفقرات للأطفال، من بينها قضاء ساعة



وقيمه قائلاً: "نؤمن في بنك ABC بدورنا الإنساني والاجتماعي، ونسعى دائماً لترك أثر إيجابي حقيقي في حياة الفئات الأكثر حاجة في المجتمع. إن مشاركتنا في إفطار الأطفال الأيتام خلال شهر رمضان المبارك ليست مجرد فعالية، بل رسالة محبة ومسؤولية نعتز بها، ونعمل من خلالها على تعزيز الروابط الإنسانية وتأكيد دور البنك في خدمة المجتمع."

وتأتي هذه الفعالية ضمن التزام البنك المستمر بدعم المبادرات المجتمعية والتنمية، وتعزيز البرامج التطوعية لموظفيه، وترسيخ ثقافة العطاء والعمل الإنساني.

بمناسبة يوم المرأة العالمي... بنك ABC في الأردن يحتفي بموظفاته

داخل البنك عكست روح التقدير والاحترام للدور الذي تضطلع به المرأة في مختلف مواقع العمل، وما تقدمه من جهود تسهم في دعم الأداء المؤسسي وتعزيز مسيرة النجاح.

بمناسبة يوم المرأة العالمي، احتفى بنك ABC في الأردن بموظفاته تقديرًا للدور المهم الذي تؤديه المرأة في بيئة العمل ومساهماتها الفاعلة في مسيرة البنك.

وجاءت هذه المناسبة في أجواء إيجابية

النشاطات التدريبية لبنك ABC في الأردن

الدورات التدريبية المحلية :

- ورشة عمل بعنوان "المخاطر في المستودعات".
- ورشة عمل بعنوان "الاستخدام الامن للعدد اليدوية".
- استخدام معدات الوقاية الشخصية وتصاريح العمل.
- المخاطر الميكانيكية في مناطق الخدمات.
- العمل بأمان داخل الاماكن المغلقة.

الدورات الالكترونية الداخلية :

- تم عقد عدد من الدورات الالكترونية الداخلية والتي استهدفت كافة فئات موظفي البنك :

- Fraud Training
- Anti- Money Laundry
- Anti-Bribery and Corruption
- Sanction

الشهادات المهنية:

- تم الحصول على عدد من الشهادات المهنية من قبل موظفي البنك وكما يلي:

- شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA).
- Certificate ISO 14001 - Environmental Management System
- Certified Anti-Money Laundering Specialist .CAMS
- Certified Internal Auditor CIA
- Certified Balanced Scorecard Professional . program

- المشاركة في ورشة العمل بعنوان الثقافة المالية (Financial Literacy) والتي عقدت بتاريخ 2026/1/20.

- المشاركة في الدورة التدريبية بعنوان "Excel Basic & Intermediate" والتي بدأت بتاريخ 2026/2/1.

- المشاركة في اللقاء السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية لعام 2026 والذي عقد للفترة من 2026/2/10-9.

- المشاركة في ورشة عمل مع السفارة الأمريكية بعنوان الامتثال للعقوبات وحماية سلاسل التوريد في الأردن 2026/2/10-9.

- المشاركة في "Driving Efficiency in the Modern Enterprise" والذي عقد بتاريخ 2026/2/11.

- المشاركة في الدورة التدريبية بعنوان "CICC Certificate in Commercial Credit".

- المشاركة في الدورة التدريبية بعنوان "Web Application Development using ASP.NET Core".

- المشاركة في الدورة التدريبية بعنوان "Certified training program on Gender Equality in Global Capital Market".

- المشاركة في دورات اللغة الانجليزية (Business English).

الدورات التدريبية الداخلية :

- تم عقد برنامج تدريبي داخلي استهدف عدد من موظفي البنك تضمن مجموعة من الورش التدريبية:

- ورشة عمل بعنوان "الابلاغ عن الحوادث".

الهيئة العامة للبنك الإسلامي الأردني تقرر توزيع 50 مليون دينار أرباحاً نقدية على المساهمين بنسبة 25% عن العام 2025



وافقت الهيئة العامة للبنك الإسلامي الأردني على توصية مجلس ادارة البنك بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة (25%) من رأس المال عن العام 2025 وبمبلغ إجمالي 50 مليون دينار، جاء ذلك خلال اجتماعها العادي الذي عُقد بواسطة الاتصال المرئي والالكتروني برئاسة الأستاذ عبد الله الهويش رئيس مجلس الإدارة وحضور اعضاء مجلس الادارة والرئيس التنفيذي الدكتور حسين سعيد ومساهمين يحملون أسهماً (بالأصالة وبالإنابة والوكالة)

بنسبة حوالي (72.77%) وحضور مندوب مراقب عام الشركات السيد هاشم الهرش ومندوبي البنك المركزي مرام النسور وایمان شيحة، وذلك يوم الاثنين الموافق 27/4/2026، كما صادقت الهيئة على تقرير مجلس الإدارة وأعمال البنك والخطة المستقبلية، والبنود المدرجة على جدول اعمال الاجتماع وتم انتخاب السادة مكتب برايس وترهاوس كوبرز/ الأردن مدققاً لحسابات البنك.

وقال الأستاذ عبد الله الهويش/ رئيس مجلس الإدارة "لقد شكل عام 2025 محطة مفصلية واستثنائية في مسيرة البنك ، فقد تم تسجيل نتائج مالية هي الأعلى منذ التأسيس، لتؤكد على مكانة البنك كأحد أعمدة الصناعة المصرفية في

المملكة حيث حقق البنك ارباحاً في نهاية عام 2025 بلغت قبل الضريبة 113.6 مليون دينار مقابل 99.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 بنسبة نمو 14.3% وبعد الضريبة 71.1 مليون دينار مقابل 66.1 مليون دينار تم تحقيقها عام 2024 ونمو نسبته 7.6%، وذلك على الرغم من الظروف غير المواتية إقليمياً والتغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية، حيث جاءت هذه النتائج لتؤكد على وضوح الرؤية وسلامة التوجه بالمحافظة على مستويات ربحية مستدامة، تعزز من القيمة المضافة لمساهمي البنك، حيث ارتفعت حقوق المساهمين مع نهاية العام 2025 لتصل إلى 584.4 مليون دينار مقابل حوالي 562.1 مليون دينار في نهاية عام 2024 ، وارتفع العائد على حقوق المساهمين إلى 12.4% مقارنة مع ما نسبته 12.0% في العام 2024".

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

إجتماع الهيئة العامة العادي السابع والأربعون

2026/4/27



وقدم الهويش الشكر والتقدير للحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني والهيئات الرسمية لدورهم المميز في تحقيق الرؤى الاقتصادية وتوفير البيئة الملائمة للقطاع المصرفي لمواكبة أفضل المعايير العالمية وتعزيز الاستقرار النقدي، كما أشاد بالجهود المشتركة والمثمرة ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والعاملين وهيئة الرقابة الشرعية والمساهمين والمتعاملين التي ساهمت في قيادة البنك ونجاحاته المستمرة.

من جانبه أعرب الدكتور حسين سعيد /الرئيس التنفيذي عن فخره بالإنجازات التي حققها البنك خلال العام 2025 والتي تؤكد على صلابته نموذجته المالي ومرونة عملياته وقدرته على التكيف مع البيئة الاقتصادية المتقلبة والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية حيث حقق البنك ارتفاعاً في إجمالي الدخل للعام 2025 ليصل الى حوالي 365.6

كما حافظ البنك على حصته من السوق المصرفي الأردني لعام 2025، فقد بلغ مجموع أرصدة التمويل للبنك من التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن ما نسبته حوالي 14.8% وبلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي 11.5% وبلغ مجموع موجودات البنك إلى مجموع موجودات البنوك العاملة داخل الأردن ما نسبته 10.4%.

وبين الهويش ان المبادرات التي أطلقها البنك في العام 2025 ساهمت في إحداث نقلة نوعية على صعيد الصورة الذهنية المتعلقة بالعلامة التجارية للبنك وتطور الثقافة المؤسسية فقد تم العمل على تطوير المعايير المتعلقة بتجربة المتعاملين التقليدية والرقمية وتحسين الكفاءة التنظيمية والتشغيلية.

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية والتوسع في شرائح المتعاملين والالتزام بتطوير المعايير المتعلقة بتجربة المتعاملين الرقمية والتقليدية، وذلك من خلال افتتاح فرعي "العبدلي مول" و" مكة مول" وإعادة تأهيل شبكة فروع البنك تعزيزاً للهوية البصرية الجديدة، الى جانب تحسين رضا الموظفين، ومواصلة تطوير الاعمال والمحافظة على جودة الأصول مع الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بكفاءة واقتدار.

أما على صعيد القنوات الرقمية، فقد تم خلال العام 2025 إطلاق خدمات جديدة على تطبيق الموبايل البنكي، منها إدارة بطاقات الائتمان، المساعد الرقمي "Chatbot mobile"، الى جانب توسيع وتحديث شبكة الصراف الآلي وفق أحدث التقنيات المصرفية الرقمية، ليصل إجمالي عدد أجهزة البنك المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة إلى 330 جهازاً، متصدراً بذلك القطاع المصرفي وبحصة سوقية تصل إلى حوالي 14%، كما يوفر البنك خمس زوايا للخدمات الذاتية الرقمية إسلامي ديجتال (Islami Digital) وفق أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية، والتي من شأنها توسيع الخيارات والحلول التي تمكن المتعاملين من إنجاز معاملاتهم المصرفية بسهولة وكفاءة.

وأشار الدكتور حسين سعيد الى خطة البنك المستقبلية للعام 2026 التي تقوم على خمسة محاور تشمل (المحور المالي والسوق والمتعاملين وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والكفاءة التشغيلية والتنظيمية والثقافة المؤسسية)، مع التأكيد على التزام البنك بالمساهمة الفاعلة في دعم مبادرات قطاع الأسواق والخدمات المالية للسنوات الأربع القادمة ضمن البرنامج التنفيذي الثاني (2026 - 2029) من رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة.

مليون دينار مقابل حوالي 313.7 مليون دينار في عام 2024 ونسبة نمو 16.6% وظهرت المؤشرات الرئيسية للبنك بما فيها (الحسابات خارج الميزانية - تحت الإدارة) ارتفاع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2025 بما نسبته 10.1% ليصل إلى حوالي 7.7 مليار دينار مقابل حوالي 7 مليار دينار بزيادة بلغت حوالي 700 مليون دينار، وسجلت أرصدة التمويل والاستثمار ارتفاعاً بلغت نسبته 11.4% لتصل إلى حوالي 6.4 مليار دينار مقابل حوالي 5.7 مليار دينار، وواصلت الأوعية الادخارية النمو في أرصدها مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 10.2%، لتصل إلى حوالي 6.9 مليار دينار مقابل حوالي 6.3 مليار دينار، موزعة على 1380 ألف حساب عامل مقابل حوالي 1269 ألف حساب عامل في نهاية عام 2024، مما يؤكد على قوة المركز المالي للبنك وكفاءة أداءه المؤسسي والمدفوعة بالنمو الواضح في مصادر الدخل المتنوعة من مختلف القطاعات مع تطبيق سياسة إدارة التكاليف والمخاطر، وتحقيق نمو قوي في صافي الأرباح مدفوع بنمو في العوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات التمويل وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل.

وتأكيداً لمتانة قاعدة البنك الرأسمالية بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) في نهاية عام 2025 حوالي 19.2% حسب تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وهي تتجاوز النسبة المقررة، كما حافظ البنك على سلامة محفظته الائتمانية وجودة أصوله حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة حوالي 2.5%.

وأوضح الدكتور حسين سعيد ان التميز الواضح في الأداء خلال العام 2025 جاء نتيجة اطلاق العديد من المبادرات والمشاريع التي تضمنتها إستراتيجية البنك للأعوام (2025-2029) والتي تقوم على التميز ودعم ثقافة الابتكار لتحقيق إنجازات متوافقة مع رؤية البنك في الريادة بالعمل المصرفي الإسلامي

البنك الإسلامي الأردني يفوز بأربع جوائز لعام 2025 من مجلة أخبار التمويل الإسلامي "IFN"

مختلف شرائح المتعاملين.

وقال الدكتور حسين سعيد / الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني " إن استمرارية فوز البنك بجوائز مجلة أخبار التمويل الإسلامي التي حصل عليها منذ عام 2012 يُعد فوزاً مستحقاً و مكافأة على النتائج المميزة للبنك على مختلف الأصعدة وللجهود المثابرة والمستمرة في تنفيذ استراتيجية البنك الشاملة والمتوافقة مع رؤية الريادة في العمل المصرفي الإسلامي والتي عمادها الثقة والابتكار وتقديم حلول مالية إسلامية مبتكرة توفر تجربة مميزة للمتعاملين وبأفضل التقنيات الرقمية بما يعزز الشمول المالي ويترك أثراً إيجابياً في المجتمع".

واصل البنك الإسلامي الأردني فوزه للعام الثاني على التوالي بأربع جوائز من مجلة أخبار التمويل الإسلامي "IFN" المالية كأفضل بنك إسلامي في الأردن وأفضل بنك استثماري إسلامي وأفضل بنك إسلامي للتجزئة والبنك الأكثر ابتكاراً في الأردن للعام 2025. وذلك خلال الحفل السنوي للمجلة لتكريم أفضل المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية على مستوى الدولة والمنطقة، والذي أقيم في دبي بتاريخ 13 نيسان 2026.

ويأتي فوز البنك بهذه الجوائز تأكيداً على إنجازات البنك المالية والتشغيلية والتميز والابتكار في الخدمات والمنتجات المصرفية والتي تلبى احتياجات

البنك الإسلامي الأردني يحصل على جائزة "أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2026"

للجهود التي يبذلها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك بفعالية لتحقيق إنجازات ملموسة في تنفيذ استراتيجية البنك للسنوات الخمس 2025-2029.

وأشار الدكتور حسين سعيد الى ان البنك مستمر في سعيه للحفاظ على ما حققه من إنجازات على مستوى القطاع المصرفي الأردني بمواصلة تطبيقه لأحدث الحلول الرقمية والخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المبتكرة والمستدامة والتي تلبى احتياجات المتعاملين بمختلف شرائحهم والمُنسجمة مع التوجهات والمبادرات الوطنية التي يتبناها البنك المركزي الأردني ليحافظ على المكانة المميزة التي وصل إليها مع السعي لتحقيق المزيد من الإنجازات.

أعلنت مجلة الأعمال الدولية "INTERNATIONAL BUSINESS MAGAZINE" المتخصصة في مجال الأعمال والتمويل عن فوز البنك الإسلامي الأردني بجائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2026 لتحقيقه إنجازات تعكس تميز أدائه في القطاع المصرفي الأردني وقوة مركزه المالي، وذلك بعد اجتياز البنك لمراحل تقييم وتحليل المجلة المعتمدة لمنح جوائز التميز المصرفي التي تنظمها المجلة سنوياً لتسليط الضوء على إنجازات المؤسسات المالية الإسلامية في الدولة التي تعمل بها ودورها في تطوير التمويل والصيرفة الإسلامية.

وأعرب الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني عن فخره بالأداء المميز الذي حققه البنك ليحصل هذه الجائزة المستحقة لتكون باكورة الجوائز التي يحصدها لهذا العام والتي تأتي تعزيزاً

البنك الإسلامي الأردني يكرم موظفيه الفائزين بجائزة الموظف المثالي لعام 2025

سعيد "جاء إطلاق هذه الجائزة لتؤكد على اهتمام البنك المتواصل بموظفيه تقديراً لعطائهم وتميزهم بالعمل وتعزيزاً لمستوى الأداء المؤسسي من خلال تكريم الموظفين المتميزين لينعكس ذلك على رفع كفاءة وفاعلية العمل، والتحفيز على الإبداع وابتكار الأفكار الخلاقة وبما يعود بالفائدة على البنك وتعزيز مبدأ المنافسة السليمة".

وعبر الموظفون المكرمون عن شكرهم لإدارة البنك على هذا الحفل الذي يعكس الاهتمام بالكوادر البشرية وتقدير جهودهم مؤكدين اعتزازهم بالولاء والانتماء للبنك وانهم جزء من نجاحاته المتواصلة.

انطلاقاً من حرص البنك الإسلامي الأردني على ترسيخ ثقافة التميز وتحفيز الكوادر البشرية على الإبداع والابتكار وبما ينسجم مع استراتيجية البنك (2025-2029) وتوجهاته المستقبلية والحفاظ على الكفاءات البشرية وتقديرها، نظم البنك حفل جائزة الموظف المثالي للعام 2025 حيث سلم الدكتور حسين سعيد / الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدروع والجوائز النقدية لـ 18 موظفاً وموظفة من الإدارة العامة والفروع استحقوا الحصول على جائزة الموظف المثالي وذلك في مبنى الإدارة العامة يوم الخميس 2026/4/16.

وبهذه المناسبة قال الدكتور حسين



للعام الثاني على التوالي

البنك الإسلامي الأردني يحصد جائزة "أفضل جودة بالمدفوعات التجارية والتحويلات بين البنوك لعام 2025" من (Commerzbank)

وأعرب الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني عن سعادته بحصول البنك على هذا الانجاز المستحق والذي يُضاف الى الإنجازات التي يحققها البنك، ويأتي تأكيداً على نجاح البنك في سعيه المستمر بتطوير الحلول التقنية التي تحسن بنية أنظمة الدفع والالتزام بضوابط الجودة وبالمعايير التنظيمية العالمية مما يسهم في تسهيل المدفوعات الدولية، ويعزز من استراتيجية البنك في رفع مستوى رضا متعامليه وتطوير علاقاته المصرفية، كما يُعدّ تقديراً للخبرات الفنية الطويلة للبنك في تقديم أفضل خدمات المدفوعات التجارية والتحويلات بين البنوك.

والجدير بالذكر أن (Commerzbank) هو مؤسسة مصرفية ألمانية رائدة ومرموقة لأكثر من 150 عاماً كما يُعدّ ثالث أكبر بنك في ألمانيا والثامن والثمانين على دول العالم تأسس عام 1870، يقدم خدمات مصرفية شاملة ومن بينها خدمات التجارة الخارجية من خلال 1500 مؤسسة مالية حول العالم.

حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة أفضل جودة معاملات في مجال الحوالات التجارية والتحويلات بين البنوك لعام 2025 (STP Award 2025) من (Commerzbank) للعام الثاني على التوالي، وذلك لتميز البنك بتحري الدقة والكفاءة الاستثنائية في تنفيذ الحوالات التجارية والتحويلات بين البنوك بجودة عالية مباشرة وبأمان وبدون تأخير وبالحد الأدنى من المخاطر، وإتمام كافة مراحل الدفع بطريقة آلية وبدون أي أخطاء.

وقد استحق البنك الإسلامي الأردني هذه الجائزة والتقدير ضمن الجوائز السنوية التي يمنحها (Commerzbank) وحسب المعايير التي يعتمد عليها لأفضل ثلاثة بنوك اردنية من ضمن 15 بنك أردني يتعامل معه ومن ضمن 40 بنك على مستوى العالم حصلوا عليها من مجموع 1200 بنك، حيث نجح البنك الإسلامي الأردني بكل كفاءة واقتدار في تطبيق المتطلبات الفنية بحرفية عالية ودقيقة في معاملات الحوالات والتحويلات بين البنوك والتي نفذت بعام 2025.

البنك الإسلامي الأردني يفوز بجائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2025 من مجلة EMEA Finance

للبنك الإسلامي الأردني عن اعتزازه بقدرة البنك على تنفيذ استراتيجيته (2025-2029) بكل جدارة واقتدار وبتنسيق وتعاون دائم من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك ليستمر البنك في الحفاظ على مكانته المرموقة ويحصل على التقدير المستحق لما يحققه من إنجازات على مختلف الصعد ويحظى باستمرارية المتابعة من المجلات العالمية ومنها مجلة "ايميا فاينانس" التي تتابع مسيرة البنك وإنجازاته المختلفة، فقد سبق وأن حصل البنك على جوائز المجلة المختلفة ولأكثر من مرة منذ عام 2014، وهذا يُعدّ حافزاً للحفاظ على ما تم تحقيقه والسعي لتحقيق المزيد.

فاز البنك الإسلامي الأردني بجائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2025 من مجلة EMEA Finance ومقرها لندن وذلك ضمن جوائز المجلة السنوية النسخة الثامنة عشرة، وذلك لتكريم وتقدير أفضل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية على مستوى الدولة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تم اختيار البنك الإسلامي الأردني ليحصد هذه الجائزة بكل جدارة لتميز خدماته ومنتجاته وسجل إنجازاته ونجاحاته البارزة في القطاع المصرفي الأردني والإسلامي.

وأعرب الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي

موظفو البنك الإسلامي الأردني يوزعون الطرود الخيرية بالتعاون مع تكية أم علي



في نشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بتبني برامج متوافقة مع اهداف التنمية المستدامة و تشجع الموظفين على المشاركة في الانشطة الاجتماعية والأعمال التطوعية والعمل بروح الفريق وترك أثر إيجابي مستدام ينعكس اجتماعياً وبيئياً.

ومن الجدير بالذكر أن البنك شارك خلال شهر رمضان المبارك بالعديد من المبادرات والنشاطات المتنوعة من خلال تقديم التبرعات والدعم للعديد من المؤسسات الوطنية الرسمية والجمعيات والهيئات الخيرية والتطوعية داخل الأردن ودعم الإفطارات الجماعية واللقاءات الخيرية الى جانب رعاية البرامج التثقيفية والتوعوية المختلفة والموجهة لمختلف شرائح المجتمع، والتي تسهم في خدمة عدة قطاعات منها الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم المرأة والاقبل حظاً.

تأكيداً على دور البنك الإسلامي الأردني الاجتماعي وتحقيقه لمبدأ التكافل الاجتماعي في شهر رمضان المبارك، وترك أثر اقتصادي واجتماعي وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة واصل البنك شراكته مع تكية أم علي بتقديم الدعم الغذائي للأسر الأكثر حاجة خاصة في شهر رمضان المبارك، وذلك من خلال تطوع عدد من موظفي البنك في توزيع الطرود الغذائية المقدمة من البنك على الأسر المستفيدة من برامج تكية أم علي في العاصمة عمان/ جمعية أهالي جبل الاشرفية الخيرية.

ويأتي تطوع موظفي البنك ضمن مشروع توزيع المواد الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات الأسر المحتاجة خلال شهر رمضان المبارك ضمن برنامج الدعم الغذائي المستدام، وتطبيقاً عملياً لأنشطة البنك المتعددة التي ينفذها البنك خلال الشهر الفضيل وبما ينسجم مع استراتيجية البنك الشاملة

البنك الإسلامي الأردني يعزز التكافل الاجتماعي بحفل الزفاف الجماعي الحادي والأربعين



كما يساهم البنك وبالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية بمساعدة الشباب في تكاليف الزواج من خلال تقديم القروض الحسنة وتمويل من يرغب منهم بشراء الأثاث والحاجيات المختلفة، بالإضافة إلى تقديم النقود للعرسان المشاركين بحفلات الزفاف الجماعية التي تنظمها الجمعية سنوياً، وقد عكس الحفل أجواء الفرح والتعاون والتكافل بين مختلف فئات المجتمع.

من جانبه اشاد الدكتور منذر زيتون نائب رئيس جمعية العفاف الخيرية في كلمته خلال الحفل بدور البنك الإسلامي الأردني في دعمه للعرسان المشاركين بحفلات الزفاف الجماعية السنوية للجمعية بتقديم النقود والقروض الحسنة، للتسهيل على الشباب المقبلين على الزواج ودعمهم.

تعزيزاً للتكافل الاجتماعي وتأكيداً لدعم الشباب شارك البنك الإسلامي الأردني بحفل الزفاف الجماعي الحادي والأربعين والأول للعام الحالي 2026 بتقديم هدية "نقود" لعشرين عريساً وعروساً وذلك خلال الحفل الذي نظمته جمعية العفاف الخيرية في ديوان أبناء معان - طارق بتاريخ 8 أيار 2026.

حيث دأب البنك الإسلامي الأردني على المشاركة بحفلات الزفاف الجماعي منذ عام 1995 وذلك في إطار التزام البنك بمسؤولياته الاجتماعية والاستدامة وتنفيذ إحدى أولوياته الإستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز روح التضامن المجتمعي واستقراره وتعزيز القيم الإيجابية والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على الشباب لتمكينهم ودعمهم.

البنك العربي الإسلامي الدولي يشارك في فعالية البنك المركزي لتعزيز دور المرأة في القطاع المالي



شارك البنك العربي الإسلامي الدولي في الفعالية التي نظمها البنك المركزي الأردني برعاية معالي محافظ البنك المركزي الاردني الدكتور عادل الشركس، تحت عنوان "تعزيز دور المرأة المحوري في القطاع المالي والمصرفي"، والتي عقدت في فندق فيرمونت عمان.

الهاشمية، وانسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ورؤية التحديث الاقتصادي.

وتأتي مشاركة البنك في هذا الحدث تأكيداً على دوره الريادي في دعم مسيرة التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة الأردنية



الى ابتكار حلول مصرفية إسلامية نوعية تلبى تطلعات المرأة الأردنية وتدعم طموحاتها في القطاع المالي، بما يتماشى مع رؤية البنك المركزي والأهداف الوطنية للشمول المالي".

البنك العربي الإسلامي الدولي يواصل العمل على تطوير سياساته الداخلية والخدماتية لضمان بيئة عمل تضمن تكافؤ الفرص وتدعم وصول كفاءة المرأة الى مراكز صنع القرار، إيماناً بالإثر الإيجابي الكبير.

أكد المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي السيد اياد العسلي على الرؤية التي يتبناها البنك تجاه كفاءات المرأة بما يلي "إن مشاركتنا في هذه الفعالية تأتي انطلاقاً من إيماننا العميق بأن تمكين المرأة هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، وأن البنك العربي الإسلامي الدولي ملتزم بتوفير بيئة عمل محفزة تدعم وصول المرأة الى المناصب القيادية، بالإضافة

البنك العربي الإسلامي الدولي يرفع مسابقة جامعة عمان العربية للروبوتات والذكاء الاصطناعي

الشباب العربي ودعم التحول الرقمي لبناء اقتصاد معرفي مستدام، معرباً عن فخره بالحلول الذكية التي قدمها المشاركون لمواجهة التحديات العالمية وأن الاستثمار في المهارات التقنية والذكاء الاصطناعي، يمثل أولوية استراتيجية للبنك العربي الإسلامي الدولي للمساهمة في بناء اقتصاد معرفي مستدام، مؤكداً فخرنا واعتزازنا بالمستوى المتميز الذي قدمه المشاركون في تطوير حلول ذكية تواكب التحديات العالمية المعاصرة.

جامعة عمان العربية اختتمت فعاليات مسابقتها للروبوتات والذكاء الاصطناعي برعاية رسمية من البنك العربي الإسلامي الدولي، وبمشاركة واسعة ضمت 400 متسابق من مختلف الدول العربية، وشملت المنافسات مسارات الروبوت العملي، والبحث العلمي، والأفكار الإبداعية، تجسداً للشراكة الاستراتيجية لدعم التميز والابتكار.

البنك العربي الإسلامي الدولي أكد أن هذه الرعاية تعكس رؤية المؤسسة في تمكين



بنك الأردن يوقع اتفاقية شراكة مصرفية مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين لدعم البعثات الدبلوماسية



وتزويدها بأدوات مالية تسهل عليها إدارة الموارد بكفاءة ومرونة، وتعزيز قدرتها على إدارة النفقات وإجراء التحويلات المالية بسرعة، بما ينعكس إيجاباً على الخدمات التي تقدمها للمواطنين المغتربين.

هذا ويواصل بنك الأردن الذي تأسس عام 1960، والذي يتمتع بحضور إقليمي ودولي واسع، ترسيخ مكانته كشريك مصرفي موثوق للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية والوطنية، من خلال ابتكار وتطوير حلول مصرفية ومالية متخصصة تلبي احتياجات القطاعات الحيوية، وتبرز دوره المحوري في تعزيز جاهزية المملكة وحضورها على المستوى الدولي في مختلف المجالات.

وقع بنك الأردن ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين اتفاقية شراكة مصرفية، بهدف رفد كافة بعثات الوزارة الدبلوماسية في الخارج، بحزمة متكاملة من الخدمات والحلول والأدوات المالية والمصرفية.

ووقع الاتفاقية عن البنك، المدير العام، صالح حمّاد، فيما وقعها عن الوزارة، الأمين العام ضيف الله الفايز، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من كلا الجانبين.

وتأتي الاتفاقية في إطار حرص الوزارة على تطوير البنية التشغيلية لبعثاتها الدبلوماسية في الخارج،



بنك الأردن يواصل دعمه الإنساني للجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين

بنك الأردن
Bank of Jordan



إيجابي ومستدام من خلال المساهمة في تحسين جودة حياة المرضى وضمان استمرارية حصولهم على العلاج اللازم، خاصة في المجتمعات الأكثر احتياجاً.

ويُعد هذا الدعم امتداداً لسلسلة من المبادرات التي ينفذها بنك الأردن بالتعاون مع الجمعية، بهدف تمكينها من مواصلة دورها الإنساني في توفير الرعاية الصحية لسكان المخيمات والمناطق الأقل حظاً، من خلال دعم الحملات العلاجية والإغاثية، وتمويل الأجهزة الطبية، ودعم العيادات المتخصصة، وتأمين الأدوية الأساسية.

في إطار التزام بنك الأردن المتواصل بمسؤوليته المؤسسية المجتمعية ودعمه للقطاع الصحي، قدّم بنك الأردن دعماً للجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، تمثل في تأمين الأدوية المجانية اللازمة لمرضى مخيم غزة - جرش لمدة ستة أشهر، بما يساهم في ضمان استمرارية علاجهم والتخفيف من الأعباء الصحية والمعيشية المترتبة عليهم.

ويأتي هذا الدعم في سياق حرص بنك الأردن على تعزيز الوصول العادل للرعاية الصحية، لا سيما للفئات الهشة التي تواجه تحديات في تحمّل كلفة العلاج وتأمين الأدوية الأساسية، وبما ينسجم مع رؤيته لإحداث أثر اجتماعي

بنك الأردن ومجموعة الخليج للتأمين لإطلاق خدمات

خدماته وتقديم منظومة أكثر شمولاً للأمان المالي، بما يلبي احتياجات العملاء المتنامية ويدعم استقرارهم. وأضاف أن البنك يواصل من خلال هذه الخطوة تطوير نموذج أعماله عبر دمج الخدمات المصرفية والتأمينية ضمن تجربة موحدة ومبسطة، تتيح للعملاء الوصول إلى حلول متكاملة بسهولة وكفاءة أعلى.

وأوضح حماد أن هذه الشراكة تسهم في تعزيز قدرة البنك على تقديم قيمة مستدامة لعملائه، من خلال توفير منتجات تأمينية مرنة وعالية الجودة تعزز مستويات الحماية المالية وتواكب تطلعات مختلف الشرائح، بما في ذلك الأفراد والشركات. كما أشار إلى أن هذه المبادرة تأتي انسجاماً مع التوجهات الوطنية لتعزيز الشمول التأميني، باعتباره أحد الركائز الأساسية لمنظومة الحماية الاجتماعية، ودوراً تكاملياً للقطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

وفي السياق، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للتأمين - الأردن الدكتور علي الوزني: "نؤمن في مجموعة الخليج للتأمين - الأردن بأهمية التكامل بين القطاعين المصرفي والتأميني، لما له من دور في خلق قيمة مضافة حقيقية للعملاء. ومن خلال هذه الاتفاقية، نسعى إلى تقديم تجربة تأمينية متقدمة وسهلة الوصول، تشمل مختلف احتياجات الأفراد، بما يعزز الأمان المالي والاستقرار المستقبلي لعملائنا."

وقّع بنك الأردن اتفاقية تعاون استراتيجية مع مجموعة الخليج للتأمين - الأردن، بهدف إطلاق خدمات التأمين المصرفي وتقديم مجموعة متكاملة من الحلول التأمينية لعملائه من الأفراد والشركات، في خطوة تعكس توجه البنك نحو تطوير نموذج خدمات أكثر شمولاً وتكاملاً.

وبيتيح هذا التعاون تقديم حلول تأمينية عبر القنوات المصرفية للبنك إلى جانب خدماته المالية، بما يوفر للعملاء تجربة أكثر تكاملاً وسهولة في الوصول إلى احتياجاتهم، ويعزز من كفاءة إدارة التزاماتهم المالية والتأمينية ضمن منظومة واحدة.

وقد وقّع الاتفاقية عن بنك الأردن السيد صالح رجب حماد، المدير العام لمجموعة بنك الأردن، وعن مجموعة الخليج للتأمين - الأردن الدكتور علي الوزني، الرئيس التنفيذي، في خطوة تجسّد توجّهاً مشتركاً نحو بناء نموذج عمل متقدم يجمع بين الخدمات المصرفية والتأمينية، بما يعزز القدرة على تقديم حلول متكاملة تركز على فهم معمّق لاحتياجات العملاء، وتسهم في ترسيخ قيمة مستدامة وتعزيز كفاءة الخدمات المقدّمة.

وفي تعليق له على هذا التعاون، أكّد مدير عام مجموعة بنك الأردن، صالح حماد، أن هذه الشراكة تجسّد امتداداً للتوجهات الاستراتيجية للبنك نحو تعزيز دوره كمزوّد لحلول مالية متكاملة، مشيراً إلى أنها تعكس التزام البنك بتوسيع نطاق



مين يوقعان اتفاقية استراتيجية لتأمين المصرفي



بها. كما تُعد مجموعة الخليج للتأمين - الأردن من أبرز شركات التأمين في المملكة، لما تتمتع به من خبرة واسعة وتنوع في الحلول التأمينية، إلى جانب تصنيفها الائتماني المرتفع وحضورها الإقليمي كجزء من واحدة من أكبر مجموعات التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يعزز قدرتها على تقديم خدمات تأمينية موثوقة تدعم استقرار العملاء وتواكب تطلعاتهم.

والجدير بالذكر أن بنك الأردن يواصل ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، تشمل الحلول التمويلية والخدمات الرقمية المتطورة، إلى جانب إدارة الحسابات والودائع وخدمات التمويل التجاري، ضمن تجربة مصرفية تركز على الابتكار وسهولة الوصول وجودة الخدمة، بما يعزز من قدرته على تلبية احتياجات عملائه في مختلف الأسواق التي يعمل



أخبار دائرة التعلم والتطور لشهري نيسان وأيار / 2026

يركز على تمكين المشاركين من اكتساب المعرفة والمهارات العملية اللازمة لتعزيز قدرتهم على التعامل مع احتياجات العملاء بكفاءة واحترافية.

ورشة عمل خاصة بالاسعافات الأولية

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم، تم عقد ورشة عمل تدريبية لمختلف دوائر وفروع البنك على تهيئتهم للتعامل مع الحالات الطارئة مثل الإغماء، الانتعاش الرئوي، الكسور والاختناق من شأنه تقديم مساعدة فورية قبل وصول الطوارئ.

خطة استمرارية الأعمال BCP

نظمت دائرة التعلم والتطور في البنك ورشة عمل تدريبية من شأنها الحفاظ على استقرار الأعمال وضمان استمرارية العمليات و ضمان قدرة البنك على مواصلة أنشطته الحيوية أو استئنافها بسرعة عند حدوث أي انقطاع أو أزمة.

الدورات الخارجية والمؤتمرات

- الاسعافات الأولية المتقدمة
- التحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية.
- إجراءات التعرف والتحقق من المستفيد الحقيقي من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهري نيسان وأيار 2026 ، عدداً من النشاطات التدريبية الداخلية والخارجية والتي شملت عدة برامج ودورات، ومن أبرز هذه النشاطات مايلي :-

البرنامج التعريفي للموظفين الجدد/Orientation Program

نظمت دائرة التعلم والتطور في البنك برنامجاً تعريفياً للموظفين الجدد بهدف تأهيل وتدريب الموظفين الجدد وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تضمن انخراطهم ببيئة العمل بطريقة سليمة كما تم التعريف عن بنك الأردن و الخدمات التي يقدمها و البرامج و الانظمة التي يتوجب على الموظفين الجدد الإلمام بها.

برنامج الخدمات المصرفية للموظفين الجدد

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد برنامج الخدمات المصرفية للأفراد، والذي يتميز البرنامج بمنهج متكامل يغطي مختلف الجوانب الأساسية للعمل المصرفي، بما في ذلك التعريف بالمنتجات المصرفية للأفراد، وآليات تقديم الخدمات، وأفضل الممارسات لضمان تجربة سليمة للعملاء. كما





جوائزنا قريبة عليك

200 ألف دينار

لرابعيــــن 2 بشهــــر 6

100 ألف لكل رابــــح



النشاطات التدريبية / البنك الأهلي الأردني

ثانياً: النشاط التدريبي الخارجي (داخل الاردن):

o شاركت موظفتين اثنتين من ادارة الموظفين و الثقافة المؤسسية بدورة تدريبية بعنوان مكافحة التحرش الجنسي في عالم العمل

o شارك موظفين اثنين من البنك بدورة تدريبية بعنوان إدارة القضايا المتعلقة بالطبيعة و الإفصاح عنها

o شارك عدد من موظفي ادارة الموظفين والثقافة المؤسسية بشهادة تدريبية بعنوان Professional Human Resource - (PHRI International)

o شاركت موظفتين اثنتين من دائرة تقنية المعلومات بشهادة تدريبية بعنوان ISO/IEC 27001 Lead Implementer

o شاركت موظفتين اثنتين من ادارة الموظفين والثقافة المؤسسية بفعالية تدريبية بعنوان الذكاء الاصطناعي للموارد البشرية "AI for HR"

o شارك عدد من موظفي البنك بندوة حول جاهزية الاككتاب العام IPO

o شارك عدد من موظفي دائرة الابداع والابتكار بفعالية تدريبية بعنوان تعزيز دور المرأة المحوري في القطاع المالي و المصرفي

o شارك عدد من موظفي البنك بورشة عمل

يسعى البنك الاهلي الاردني دائماً لتطوير قدرات ومهارات موظفيه والتي بدورها تدعم القدرات المصرفية التي تهدف الى تطوير البنك الاهلي بإيفاد موظفيه للمشاركة بفعاليات النشاطات التدريبية والتي جاءت لشهر نيسان لعام 2026 كما يلي:

أولاً: النشاط التدريبي الداخلي (داخل البنك):

o شارك عدد من الموظفين الجدد بدورة تدريبية بعنوان الامتثال و مكافحة غسل الأموال و العقوبات الدولية و قانون فاتكا و شكاوى العملاء

o شارك عدد من الموظفين الجدد بدورة تدريبية بعنوان مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال و الأمن السيبراني

o شارك عدد من موظفي البنك ببرنامج تدريبي بعنوان ahli Growth

o شارك عدد من موظفي علاقات العملاء المميزين ببرنامج تدريبي متخصص

o شارك عدد من موظفي ادارة الخدمات المصرفية بدورة تدريبية بعنوان حماية المستهلك المالي، التثقيف المالي، العدالة و الشفافية

o تم تدريب مجموعتين من موظفي خدمة العملاء ضمن ahli Sales and Service Academy



مدونة الممارسات البيئية والاجتماعية و الحوكمة ESG

ثالثاً: النشاط التدريبي الخارجي (معهد الدراسات):

شارك عدد من موظفي ادارة المخاطر بشهادة تدريبية بعنوان Specialized Professional Diploma in Risk Management " " Risk Management Officer



شارك موظفين اثنين من ادارة الموظفين والثقافة المؤسسية بدورة تدريبية بعنوان Training & Development Governance

شارك عدد من موظفي البنك بالدبلوم المهني المتخصص في الائتمان المصرفي " ضابط ائتمان "

تخطيط الوقت والاولويات وادارة عملية الاتصال

اللغة العبرية للاعمال المصرفية

استراتيجيات التميز في خدمة العملاء واساليب العناية بهم

الاستراتيجيات المعاصرة لجذب وتنمية الودائع المصرفية

مهارات موظفي التلر المتقدمة والاطاء الشائعة وطرق معالجتها

اختصاصي معتمد في ادارة المخاطر

اخلاقيات العمل المصرفي والسرية المصرفية

شارك موظفين اثنين من ادارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بدورة تدريبية بعنوان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رابعاً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية فلسطين:

شارك عدد من موظفي الادارة الاقليمية - فلسطين بالفعاليات التدريبية التالية:

ورشة عمل داخلية خاصة بدائرة الامتثال - الموظفين الجدد

استراتيجيات التفاوض والاقناع

الشبكات ونظام التقاص

الحضور الرقمي للبنوك

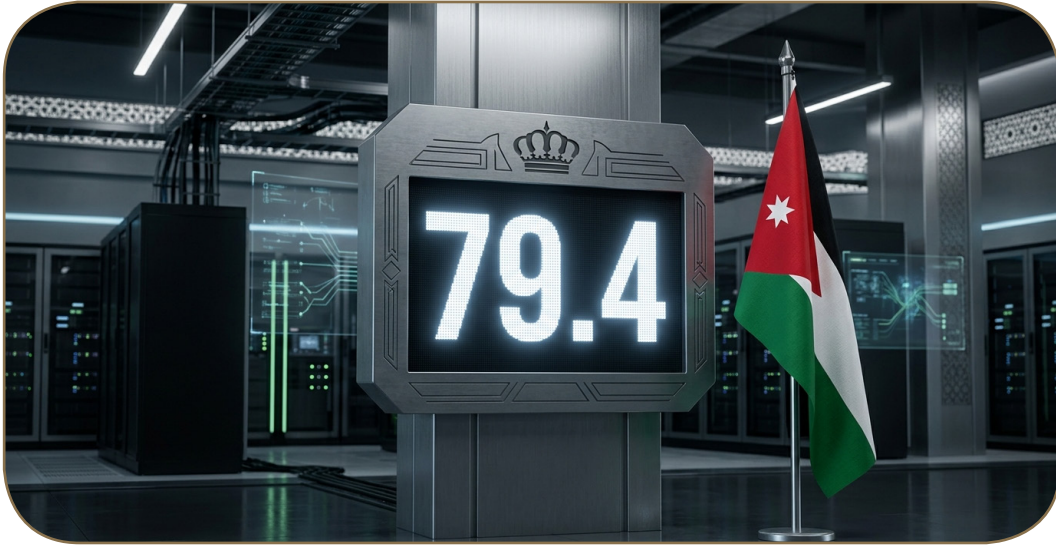
سلامة الدراعاوي
رئيس هيئة التحرير



يعكس الحضور الرقمي للبنوك في الأردن تحولاً متقدماً في طريقة تواصل القطاع مع جمهوره، وانتقالاً واضحاً نحو نموذج قائم على البيانات والتأثير القابل للقياس، هذا ما تؤكدته نتائج دراسة 'مؤشر تأثير جمعية البنوك في الأردن' للربع الأول 2026، التي تُظهر تحسناً ملموساً في أداء القطاع، حيث بلغ المؤشر العام 78.3 نقطة، في دلالة على تطور متوازن عبر مختلف المحاور.

وهذا التحسن شمل كافة عناصر الحضور الرقمي، بدءاً من وسائل التواصل الاجتماعي، مروراً بالظهور الإعلامي، وصولاً إلى السمعة والانطباع العام، وانتهاءً بجودة الوصول إلى الخدمات وموثوقيتها، وهو ما يعكس أن البنوك لا تتحرك بشكل منفصل في كل قناة، بقدر تبني منظومة اتصال متكاملة تعزز حضورها وتأثيرها في السوق.

في محور وسائل التواصل الاجتماعي، ورغم تسجيله 72.9 نقطة، إلا أن التحسن يعكس تطوراً في جودة التفاعل، فقد أصبح التفاعل أكثر ارتباطاً بالمحتوى العملي والحملات



مصرفية موثوقة وسهلة الوصول، وهو ما يشكل الأساس الحقيقي للثقة الرقمية، ويعزز من مصداقية الحضور الإلكتروني.

تؤكد الدراسة أيضاً أن التحسن في الأداء جاء نتيجة تطور في الظهور الإعلامي، وتحسن الانطباع العام، وارتفاع إدراك جودة الخدمات، وهذا يعني أن الحضور الرقمي، بل أصبح أداة استراتيجية تعكس قوة القطاع وتدعم نموه.

المرحلة الحالية تشير إلى نضج واضح في الحضور الرقمي للبنوك، حيث لم يعد الهدف فقط جذب الانتباه، بقدر بناء علاقة مستمرة مع الجمهور قائمة على الثقة والمحتوى والخدمة، ومع استمرار هذا النهج، فإن القطاع يمتلك فرصة حقيقية لتعزيز تأثيره، وتحويل حضوره الرقمي إلى رافعة أساسية للنمو والابتكار.

في المحصلة، تقدم أرقام الدراسة صورة إيجابية لقطاع مصرفي قادر على التكيف، ومتقدم في أدواته الرقمية، ويحقق تقدماً فعلياً في بناء حضور مؤثر، هذا الحضور أصبح جزءاً من بنية الأداء، ومؤشراً على قدرة البنوك على مواكبة التحولات في سلوك العملاء والبيئة الرقمية.

الموجهة، ما يشير إلى قدرة البنوك على توظيف أدواتها الرقمية للوصول إلى الجمهور الحالي بشكل أكثر فاعلية، وهو أساس مهم لبناء تفاعل مستدام.

أما الظهور الإعلامي، الذي سجل 79.4 نقطة، فقد كان المحرك الأبرز للنمو خلال الربع الأول، ويعكس ذلك نجاح البنوك في تعزيز حضورها في المشهد الإعلامي محلياً ودولياً، مستفيدة من التغطية المرتبطة بالإنجازات، والشراكات، والمسؤولية الاجتماعية، وهذا التوسع في الظهور يعزز من مكانة القطاع ويمنحه بعداً أوسع في التأثير.

وفيما يتعلق بالسمعة والانطباع العام، فقد ارتفع المؤشر إلى 75.6 نقطة، في إشارة إلى بيئة أكثر إيجابية وثقة أعلى لدى الجمهور، ويظهر ذلك أن الرسائل الاتصالية للبنوك أصبحت أكثر قدرة على خلق انطباع إيجابي، مدعومة بالتفاعل العام، والمبادرات، والتجارب الإنسانية داخل الفروع.

الأهم أن محور 'إمكانية الوصول إلى الخدمات وموثوقيتها' سجل 87.0 نقطة، ليبقى الأعلى بين المحاور، وهذه النتيجة تعكس قوة البنية التشغيلية للقطاع، ونجاحه في تقديم خدمات



CELEBRATING
30
YEARS

Quality
HVAC
Equipment



► Large Custom Water Cooled Rooftop Package Unit for High Rise Towers



► Custom Data Center Unit with EC Fans



► Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects



► Stainless Steel Explosion Proof Mobile Package Unit for Oil and Gas Projects



Explosion Proof Unit Installed At Site



Housing Bank HQ - Jordan



Abdali Medical Center - Jordan



Tesla - California-USA



Large Social Media Company Data Center-USA



Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS



"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com



خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

G + D Currency Technology الألمانية



BPS® CO



BPS® MV + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن



الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات

الصوفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ - ٥٨٦٣١٢٦ / فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5669328 - +962 6 5662258

+962 6 5684316 - +962 6 5687011

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo